

الملحقة الجامعية \* مغنية \*  
كلية العلوم الاقتصادية  
قسم العلوم التجارية

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد مالي و نقدي

بعنوان:

## السياسة الضريبية

دراسة حالة الجزائر من 2010 إلى 2015

إشراف الأستاذ:

شبيبي عبد الرحيم

إعداد الطالبين:

أمبارك الواسيني

خياري حسين

لجنة المناقشة:

رئيسا	..... ملحقة مغنية تلمسان	د. مكيدش محمد
مشرفا	..... ملحقة مغنية تلمسان	د. شبيبي عبد لرحيم
ممتحنا	..... ملحقة مغنية تلمسان	د. ساهد عبد القادر

السنة الجامعية: 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم: " أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا و رفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا و رحمة ربك مما يجمعون." الزخرف 32

إذ كان من شكر و تقدير فله الواحد القدير على أولاني و أعانني به للانتهاء من بحثي هذا.

نهدي ثمرة علمنا هذا إلى أعز و أعلى ما نملك في الوجود أباءنا و امهاتنا. اللذين لم يبخلوا علينا بعباتهم المستمر، أطال الله في عمرهم.

إلى أستاذي المشرف علي " شيببي عبد الرحيم".

إلى كافة الأساتذة الذين أحسنوا تعليمنا من الطور الابتدائي إلى غاية الطور الجامعي.

□ حسين و لولاسيني

## المقدمة العامة :

تعتبر السياسة الاقتصادية الجنب التطبيقي لنظرية الاقتصادية حيث تستمد من الأخيرة أدواتها و تكشف عن قوة و سلامة منهجيتها في التعامل مع الواقع الاقتصادي و على ذلك فالسياسة الاقتصادية في إحدى المجالات الحيوية للاقتصاد التطبيقي الذي تتعاطم أهمية دراسته في ظل التحولات و التحديات الاقتصادية للقرن الواحد و العشرين و بالتالي تتعمق الحاجة إلى وجود السياسات الاقتصادية ذات الكفاءة العالية على مستوى المشروع الاقتصادي و أيضا بالضرورة على مستوى الاقتصاد القومي رغبة إلى الاستمرار و البقاء و النمو و التقدم.

و من بين فروع السياسة الاقتصادية نجد السياسة المالية التي هي عبارة عن برنامج عمل تخططه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الايرادية و برامجها الاتفاقية لاتخاذ آثار مرغوبة، و تجنب غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، و السياسي من اجل أهداف المجتمع.

و تعد السياسة الضريبية من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تلعب دورا محوريا في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لا سيما هدف النمو الاقتصادي، و لقد تزايد اهتمام بدراسة الضرائب و تأثيرها المختلفة المترتبة عن استخدامها كأسلوب بالتوجيه الاقتصاد الوطني من جهة، و كأداة لدفع وتيرة النمو الاقتصادي بهدف خلق التوازن و تحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى، لذلك تعتبر الضريبة المورد الرئيسي في تمويل السياسة الاستشارية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

و لذلك نجد معظم الدول تركز أساسا على هذا المورد الثري خاصة الدول التي تنقصها الموارد المالية، لكنها تختلف فيما بينها من حيث النسب المفروضة على الممولين و كيفية تحديد وعائها و طرق تحصيلها و على هذا الأساس قامت الجزائر بإصلاح المحيط الضريبي للمؤسسة لتنماشى مع المعطيات الاقتصادية الجديدة التي تجسد في انتهاج بلادنا لأسلوب اقتصاد السوق.

و كما تتأثر مظاهر الحياة الاجتماعية بما تحدثه الضرائب من تغييرات اقتصادية و اجتماعية، و التي تتأثر بالضبط الضريبي الذي يثير مشكلة مزدوجة، فالدولة تسعى على تعظيم مواردها المالية لتغطية النفقات العامة المتزايدة من جهة، و في المقابل تسعى إلى تمكين الأفراد و المؤسسات من توفير المدخرات اللازمة لعملية الاستثمار و ضمان مستوى مرتفع من الطلب الكلي يضمن نموا اقتصاديا مستقرا و متوازيا.

ضمن هذا الإطار الفكري و العلمي المتداخل، و إمام التمهيد السابق بنزر ملامح الإشكالية الرئيسية للبحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي :

ما مدى تأثير السياسة الضريبية على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

و يظهر تحت لواء هذه الاشكالية الرئيسية عدة أسئلة فرعية و التي يمكن ذكرها فيما يلي:

- 1- ما معنى النمو الاقتصادي ؟ و ما الفرق بينه و بين التنمية ؟
- 2- ما هي السياسة الاقتصادية ؟
- 3- ما المقصود بالسياسة المالية ؟ و ما أدوارها ؟
- 4- ما المقصود بالسياسة الضريبية ؟ و ما هو أثرها على النمو الاقتصادي ؟
- 5- ما معنى الضغط الضريبي ؟ و ما هي علاقته بالنمو الاقتصادي ؟
- 6- إلى أي مدى استطاعت السياسة الضريبية المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

من خلال التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1- يمكن التأثير على النمو الاقتصادي عن طريق السياسة الضريبية فقط.
- 2- اعتبار الضريبة المورد الرئيسي في تمويل السياسة الإستثمارية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

- 3- تقوم الدولة بفرض ضرائب على الاشخاص و المؤسسات من اجل تغطية النفقات.
  - 4- قامت الجزائر بإصلاح سياستها الضريبية قصد احداث توازن و استقرار اقتصادي.
  - 5- تقوم الجزائر بخفض الضغط الضريبي قصد انعاش النمو الاقتصادي.
- و لدور السياسة الضريبية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر أهمية كبيرة نظرا لـ:

- 1- المكانة الهامة التي تشغلها السياسة الضريبية في الاقتصاد الجزائري.
  - 2- قوة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية كالادخار و الاستثمار، و الدخل و الانتاج.
- و اخيرا تتضح اهمية البحث و المتمثلة في اهمية عمل الدولة على فرض الضرائب للتأثير ، و الحياة الاقتصادية للبلاد، و بما يتلائم مع تحفيز النمو الاقتصادي.

يهدف هذا البحث أساسا إلى:

- محاولة كشف أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي.
- كشف التدخل الأمثل للدولة من تخفيف الضغط الضريبي من اجل الحصول إلى دعم النمو الاقتصادي

بالإضافة الى ما سبق يهدف البحث في نهايته على اقتراح التوصيات المناسبة لتحسين فعالية السياسة الضريبية في الجزائر ، و ذلك على ضوء المؤشرات و النتائج التي سوف نتطرق اليها خلال فترة الدراسة.

و يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اسباب نذكر منها:

- 1- اهمية الموضوع التي نستمدتها من خلال التعامل مع معطيات الحياة الاقتصادية اليومية فهي تدخل الدولة في آلية فرض ضرائب بانواعها المختلفة خاصة في مجالات (التعليم، الصحة).
- 2- المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري من سنة 2000 الى حد الآن و التي تنعكس حتما على السياسة الضريبية.

و تتحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين مكاني و زماني الجانب المكاني يؤدي بنا على الاهتمام بالسياسة الضريبية في الجزائر و دورها في تحفيز النمو الاقتصادي. اما الجانب الزماني للبحث فهو محدد بالفترة (2010-2015).

و قد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستنباطي و أدواته الوصف من خلال التعرض لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، السياسة الاقتصادية، أدوات السياسة الضريبية، كما اعتمدنا على ادات التحليل بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث.

من اهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة نذكر منها:

- قلة الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي فيما يخص دراسة حالة الجزائر.

- صعوبة الحصول على الاحصائيات المتعلقة بالموضوع ، و تناقضها من مصدر لآخر و حتى في نفس المصدر في بعض الحالات.

و للإجابة على الاشكاليات المطروحة و لدراسة الفرضيات المقترحة قسمنا هذا البحث على ثلاثة فصول حيث نخصص:

**الفصل الأول:** نظريات النمو الاقتصادي و علاقته بالسياسة الاقتصادية و الذي يشمل بدوره على ثلاثة مباحث هي:

ماهية النمو الاقتصادي و مقارنته بالتنمية.

ماهية السياسة الاقتصادية و ادواتها.

ماهية السياسة المالية و اهدافها.

**أما الفصل الثاني:** فنتناول فيه ماهية الضريبة و تنظيمها و العوامل المؤثرة عليها غي المبحث الأول.

أما المبحث الثاني فنتناول فيه ادوات السياسة الضريبية و اهدافها و الآثار الاقتصادية لها، ثم التطرق في المبحث الأخير لهذا الفصل على أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي .

و في الفصل الثالث و الأخير نتناول فيه السياسة الضريبية و علاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2015) و دورها في تحفيز النمو الاقتصادي حيث نتعرض فيه الى الاصلاح الضريبي في الجزائر، في المبحث الأول ، ثم التكرق على تطور و آثار إيرادات الضريبة على النمو الاقتصادي، لنصل في الأخير الى دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر و اثره على النمو الاقتصادي.



**تمهيد:**

يمكن القول أنه بعد ظهور وبلورة النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة على يد المدرسة الكينزية والنيوكينزية، وما بعدها. أصبح اللجوء إلى السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مستم بها وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً، وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة اقتصادية كلية، وإذا كان تطبيق سياسة اقتصادية كلية ضرورية فإن نجاحها يتوقف على مدى اختيار الوسائل والأدوات الكفيلة بتحقيق الهدف التي تسعى لها كتحفيز النمو الاقتصادي.

ومن هنا تظهر ضرورة معرفة بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع والتي نوردتها في النقاط التالية:

- ماهية النمو الاقتصادي ومقارنته بالتنمية.
- ماهية السياسة الاقتصادية وأدواتها.
- ماهية السياسة المالية وأدواتها.

**المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي ومقارنته بالتنمية.**

يميل بعض الاقتصاديين إلى استعمال مصطلحي "النمو الاقتصادي" و"التنمية الاقتصادية" بمعنى واحد ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهما وذلك لاقتراب مفهومهما، وإن كانت هناك فروق جزئية في معنيهما، لذلك ارتأينا أن نخصص المطلب الأول من هذا المبحث لتحديد مفهوم النمو الاقتصادي، كما سنسلط الضوء على العوامل المؤثرة فيه وذلك في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فنخصصه لمفهوم التنمية ومقارنتها بالنمو الاقتصادي.

**المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.****الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.**

لقد اجتهد الاقتصاديين في إعطاء عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر من بينها التعاريف التالية:

**التعريف الأول:** " هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد القدرة الإنتاجية بالاقتصاد عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي والدخل القومي"<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** " يعتبر النمو الاقتصادي تغيراً تدريجياً منتظماً، يحدث على المدى الطويل نتيجة الزيادة الكمية في الموارد "<sup>2</sup>

ويمكن إعطاء التعريف التالي وهو المفهوم السائد للنمو الاقتصادي:

"ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الإجمالي الدخل القومي بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على المدى الطويل"<sup>3</sup>

1 محمود حسن حسني. دمحمود حامد محمود عبد الرزاق. " التنمية الاقتصادية "، كلية التجارة، جامعة حلوان، دار النشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1427 / 2006 ص : 831  
2 سهير عبد الضاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، " النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية" مكتبة الإشعاع - مصر - 1999 ص:40

3 د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. إيمان عطية " التنمية الاقتصادية : دراسة نظرية تطبيقية " كلية التجارة جامعة الاسكندرية طبعة 2006 ، ص 73.

## الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.

للتعمق في مفهوم النمو الاقتصادي لا بد وأنه له عناصر مرتبطة به نذكرها كالتالي:  
يتمثل العنصر الأول من عناصر النمو الاقتصادي في تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث يقاس نصيب الفرد من الدخل الوطني بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}} =$$

الناتج الوطني الإجمالي/عدد السكان

ويتطلب حدوث زيادة في متوسط الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان، وهذا يتطلب أن يكون:  
معدل الزيادة في الدخل الوطني / معدل الزيادة في عدد السكان < 1.

- فإذا كانت النسبة السابقة تساوي الواحد، فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يضل ثابتاً بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة.
- أما إذا كانت النسبة السابقة أقل من الواحد، فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني، وذلك لأن معدل النمو في السكان أكبر من معدل النمو في الدخل الوطني.

أما العنصر الثاني في المرتبط بالنمو الاقتصادي فيتمثل في تحقيق الزيادة الحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، ويقاس الدخل الحقيقي عن طريق  
الدخل الحقيقي = الدخل النقدي (الاسمي) // المستويات العام للأسعار.

ولذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم)، ويعني ذلك أن حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون:<sup>1</sup>

1 أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف: "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية للنشر. مصر - 2001. ص 379.

## معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني/معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار <1

فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد، فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (قدرته على الشراء) تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي، بسبب ارتفاعا للمستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

وإذا كانت هذه النسبة أقل من واحد، فهذا يعني أن القدرة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته، بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر لأن هذه الزيادة تعتبر زيادة اسمية فقط.

و هناك عنصر ثالث مرتبط بالنمو الاقتصادي و هو تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد مكن الدخل الحقيقي على المدى الطويل ، حيث تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي ، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون سبب حصول الدول على إعانة من الخارج لفترة معينة ، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج ، بسبب ظرف معين لا تلبث إلا أن تزول ، كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط 1973 حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط ، ولكن سرعان مات اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانيات ، فهذا النمو يعتبر عابرا لا يلبث إلا أن يزول .

و بالتالي فإن النمو الاقتصادي يعني:<sup>1</sup>

أ- تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل

ب- أن تكون الزيادة حقيقية وتيست نقدية .

ج- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

و في نهاية هذا التحليل ، يتعين الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها

1- دمحم عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف- مرجع سبق ذكره ص175

ولا يهتم بنوعية تلك السلع و الخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

هناك عدة عوامل تؤثر في عملية النمو الاقتصادي ونذكر منها:

#### الفرع الأول: الموارد البشرية

تتضمن الموارد البشرية السكان، حيث يعتبر الإنسان أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق، فهو المستخدم للموارد، وهو المنتج للسلع والخدمات والمنافع، وهو مستهلكها أيضا وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوبة تتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند التكلم عن الجوانب الاقتصادية للموارد البشرية فإنه لا يجب الاقتصار على الجانب الكمي لها، وإنما يشتمل أيضا على القدرات التنظيمية، وما يتمتع به العدد الكلي للسكان من عناصر مؤهلة، أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والأداء والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة، فالكم البشري لبلد ما قد يكون مصدر لقوة اقتصادية وحضارية نشطة وفعالة يتفاعل مع أي حجم من الموارد الطبيعية لتحقيق المزيد من الرفاهية، و يجدر ذكر عبارة جون بودان "ليس هناك ثروة غير الإنسان".

#### الفرع الثاني: تراكم رأس المادي

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والإنتاج المستقبلي، فالمصانع والعدد والآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها.<sup>1</sup>

1- محمود حامد محمود -محمود حسن حسني-مرجع سبق ذكره ص-168

والاجتماعية، المتمثلة في تعبيد الطرقات، توفير الكهرباء والمياه، وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية والتي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية، وعلى سبيل المثال: عندما يقوم الفلاح بالاستثمار وذلك بشراء جرار جديد، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة إجمالي الإنتاج من المحصول الذي يزرعه إلا أنه بدون وجود تسهيلات في النقل والمواصلات لن يقوم بنقل هذا الإنتاج الإضافي في الأسواق المحلية، وبالتالي فإن استثماره هذا قد لا يضيف شيئاً إلى الإنتاج الوطني.

وهناك طرق أخرى غير مباشرة للاستثمار في الموارد الاقتصادية لدولة ما على سبيل المثال: قيام الدولة بتركيب نظم للري والزراعة كالسدود، قنوات الصرف الزراعي وغيرها، ويمكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة الأرض الزراعية، وبالتالي ارتفاع إنتاجية الأرض، وبالمثل نجد أن استخدام الأسمدة والمبيدات لمقاومة الآفات الزراعية يسهم أيضاً في رفع إنتاجية الأراضي الزراعية للدولة.

### الفرع الثالث: الاكتشاف والاختراع والبحث العلمي

إن النمو يبدأ بتحسينات بدائية إلى حد ما في المصانع الصغيرة التقليدية مما تنتج إنتاج نفس الكمية من البضائع بإجمالي تكلفة أقل من الكميات المدخلة في الإنتاج، ونمطياً ستكون هناك الزيادة في نفس رأس المال، وإذا استمرت تمكن من إحداث تغيرات كبيرة في الاستثمار بتوسيعه، وبذلك الزيادة في الإنتاج الذي سيؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي.

إن النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار الجديد تحفز التغيير التكنولوجي، والذي يعمل بدوره على إيجاد فرص أو أسواق جديدة تدفع بعملية النمو للأمام، كما أن التقدم التكنولوجي يقلل من المعدل المستخدم من الموارد أو المدخلات لكل وحدة من الإنتاج، وكذلك المخلفات التي يتم التخلص منها، وبذلك يمكن تلخيص أهمية التكنولوجيا في سير عجلة النمو فيما يلي:

- إدخال أو اختراع سلعة جديدة لا يعرفها المستهلك أو سلعة تنتج بنوعية جديدة.
- استخدام وسيلة جديدة في الإنتاج، بمعنى استخدام طريقة جديدة لم تختبر في الصناعة ولا يقتصر ذلك على طريقة إنتاج معينة نتيجة اختراع علمي، ولكن يمكن أن تكون أساليب فنية قديمة ولكنها استخدمت بطريقة جيدة.

- إضافة أسواق جديدة.
- اكتشاف مواد جديدة من المواد الخام أو المواد النصف المصنعة.
- دور البحث العلمي (جامعات، معاهد، مدارس عليا) في إنتاج المعرفة التي هي أساس أي تطور.

### المطلب الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية

#### الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

سنبرز فيما يلي بعض المفاهيم والتعاريف الخاصة بموضوع التنمية الاقتصادية التي صيغت من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين:

**التعريف الأول:** يعرف سعد الدين إبراهيم: "التنمية الاقتصادية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع أما العناصر الأساسية للتنمية هي أنها عملية داخلية ذاتية وعملية ديناميكية مستمرة"<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغييرات البيئة في الهياكل الاجتماعية ، أساليب جبائية شائعة ، وهيئات قومية بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي ، وتقليل عدم المساواة ، وأخيرا اجتباب الفقر وإبادته<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين ، بل أصبح عملية متعددة الأبعاد والجوانب ، تتطوي على تغييرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن مع زيادة معدلات النمو ، وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني<sup>3</sup> من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التنمية هي عبارة عن توسع اقتصادي مقصود ومتعمد للتوصل للنمو الاقتصادي ، مقرونا بحدوث تغير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

#### الفرع الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية ومقارنتها بالنمو الاقتصادي.

1-محمد مدحت مصطفى-سهير عبد الظاهر أحمد-مرجع سبق ذكره، ص46.

2 محمود صامد محمود- محمود حسن حسني- مرجع سبق ذكره، ص54.

3 بوفليح نبيل«أثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية» دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001/2004 المطبق في الجزائر- رسالة ماجستير-جامعة الشلف-دفعة 2005 ص4

بناءً على التعاريف السابقة نرى أن التنمية الاقتصادية تحتوي على عدة عناصر أساسية نبرزها فيما يلي:

### 1. تحقيق النمو الاقتصادي:

أي تحقيق النمو بحدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

### 2. حدوث تغير في هيكل الإنتاج:

وذلك بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية وذلك من خلال تحويل هيكل الإنتاج من هيكل يعتمد بصفة أساسية على المنتجات الأولية إلى هيكل إنتاجي يتميز بارتفاع نسبة الإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج الوطني، فالدول النامية تتميز بزيادة نسبة الإنتاج الأولي إلى إجمالي الناتج الوطني، في حين تنخفض مساهمة الناتج الصناعي في تكوين الناتج الوطني، ويعني ذلك أن الدول النامية تظل تابعة دائماً إلى الدول المتقدمة بغرض الحصول على السلع الصناعية، المعدات والآلات الإنتاجية اللازمة للنشاط الإنتاجي، ولذلك ينصب اهتمام التنمية الاقتصادية على زيادة نسبة الإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج الوطني، مع عدم إهمال قطاع الإنتاج الأولي، ولكن التغير الهيكلي يضمن تطوير قطاع الإنتاج الأولي، من خلال القطاع الصناعي، وذلك بإمداد القطاع الإنتاجي الأولي، بما يحتاجه من معدات وآلات، مما يضمن رفع الإنتاجية في القطاع الإنتاجي الأولي.

### 3. التغير في هيكل التجارة الخارجية:

وهذا عن طريق التحول من هيكل يعتمد على تصدير المواد الأولية، واستيراد السلع الصناعية إلى هيكل يتسم بارتفاع نسبة الصادرات المصنعة، على أن تبدأ بتصدير الصناعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، أي التي تستطيع أن تنتجها اعتماداً على المواد الأولية المتوفرة فيها، أو اعتماداً على استغلال عنصر العمل المتوفر نسبياً لديها.

### 4. حدوث تغير في نوعية السلع والخدمات:

يجب أن يحدث التغير في نوعية السلع والخدمات بما يتلاءم واحتياجات الطبقة الفقيرة، فهذه الطبقة تعاني أساساً من نقص الغذاء، والخدمات الأساسية من (مسكن، تعليم، ورعاية صحية)، ولذلك يجب أن ينصب اهتمام التنمية الاقتصادية على توفير الحاجات الأساسية لأفراد الطبقة الفقيرة في المجتمع.



**5. حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة:**

ويعتبر هذا العنصر من أهم عناصر التنمية الاقتصادية، فكثير من الدول النامية قد استطاعت أن تحقق نموا في الدخل الوطني بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان، إلا أنه مع ذلك لم تتحسن مستويات معيشة شعوب كثير من هذه الدول، وزادت حدة الفقر فيها، وقد أدى ذلك إلى تغير وجهة النظر فيما يتعلق بتعريف التنمية الاقتصادية، و نادى كثير من الاقتصاديين بأن التنمية الاقتصادية لا تحقق إلا من خلال القضاء على الفقر، وعدم المساواة في توزيع الدخل، ويعني ذلك أن الجانب الأكبر من ثمار عملية التنمية يجب أن يعود على الطبقات الفقيرة، ويمكن التعرف على مدى نجاح التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافها من خلال نجاحها في تحقيق حدة الفقر في المجتمع<sup>1</sup>.

**6. تغير الجوانب الثقافية، الاجتماعية والسياسية:**

فا التنمية لا تعني تغير على الجانب الاقتصادي فقط، و لكن التنمية الاقتصادية تعني التحديث بما ينطوي عليه هذا المفهوم، من تغير في كافة جوانب الحياة الاجتماعية بما يتلاءم و القيم الأخلاقية المتعارف عليها، و أيضا على الجوانب الثقافية بغرض استخدام المعرفة العلمية على اتخاذ القرارات المختلفة، هذا بالإضافة إلى زيادة درجة الحرية السياسية و المشاركة على اتخاذ القرارات.

و في الأخير نستنتج من هذه الدراسة أن هناك اختلافا جوهريا بين مفهومي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، و يمكن أن نوضح بعض هذه الاختلافات فيما يلي:

-التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من النمو الاقتصادي .

- النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء، فهو لا ينطوي على أي

تغيير هيكلي، على حين أن التنمية الاقتصادية تعني الحصول على المزيد من شيء آخر مختلف لصالح المجتمع، أي أن النمو الاقتصادي يهتم بالكم، على حين ان التنمية تهتم بالكيف إلى جانب الكم .

1 د.احمد رمضان نعمة الله-إيمان عطية ناصف-محمد سيد عابد-مرجع سبق ذكره ص 383.

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو، أي لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة في داخل المجتمع.

### المبحث الثاني: ماهية السياسة الاقتصادية وأدواتها

حتى يمكننا التعرف على السياسة الاقتصادية و مدى علاقتها بالنمو الاقتصادي، بغية تحقيق الأهداف و الغايات التي وجدت من اجلها، و جب علينا التعرض لهجوم السياسة الاقتصادية، ثم التطرق لأهم أدواتها التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف، و من ثم عرض لهذه الأهداف.

#### المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

#### الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية

هناك عدة تعاريف للسياسة الاقتصادية وفيما يلي أهمها:

**التعريف الأول:** تعتبر السياسة الاقتصادية مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية، بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** السياسة الاقتصادية هي اتخاذ السلطات العامة القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية، واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف<sup>2</sup>.

يتضح من التعريفين السابقين أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية محددة. ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف.

1- عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-2004، ص24

2- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد "أساسيات علم الاقتصاد: مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة - للنظم الاقتصادية المقارنة، الدار الجامعية الجديدة للنشر -مصر 2001، ص98

فكلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية، كلما أمكن ذلك من تحقيق معدلات نمو عالية.

### الفرع الثاني: مضمون السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة وتتضمن ما يلي:<sup>1</sup>

#### 1. تحديد الأهداف:

التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، إلا أن العادة جرت أن يكون للسياسة الاقتصادية أهداف مثل: النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق (إعادة توزيع الدخل)، استقرار الأسعار.

#### 2. وضع تدرج بين الأهداف:

ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخل والتشغيل.

#### 3. تحليل الارتباطات بين الأهداف:

عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات مثل: رفع معدل الربح يكبح الكتلة الأجرية، أخذا بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار، لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.

#### 4. اختيار الوسائل:

اختيار الوسائل التي لابد من وضعها قيد التنفيذ، لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، و ترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد، و تتمثل الوسائل في: وسائل مادية (نفقات، ضرائب) و وسائل نقدية (سعر الفائدة).

#### المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية

مثلما اشرنا سابقا فإن نجاح أي سياسة اقتصادية يتوقف على مدى اختيار الأدوات و الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، غير أن اختيار الوسائل يتوقف هو الآخر

1-عبد المجيد قدي -مرجع سبق ذكره ص 29

على المتغيرات التي يمكن للدولة التأثير عليها من جهة ، و بحسب الهدف المبتغاة من جهة أخرى، ولهذا يوجد عدة أدوات للسياسة الاقتصادية نذكر منها ما يلي :

### الفرع الأول: السياسة المالية

مع عجز جهاز السوق في الفكر الاقتصادي الحر على معالجة المشكلات الاقتصادية، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ازدادت أهمية استخدام السياسة المالية عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستعمال المالية لتحقيق أهداف وغايات اقتصادية واجتماعية.

### الفرع الثاني: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي، ليطمأنى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسة للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة، وعلى شروط القروض ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقيدية بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود، ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الإجمالي، خفض التضخم أو رفع سعر صرف العملة الوطنية، ويمكن لهذه السياسة أن تكون توسعية، وتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة، تشجيعا لزيادة الاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الإجمالي.

### الفرع الثالث: سياسة التجارة الدولية وميزان المدفوعات

نقوم هذه الأداة على أساس الفكر الاقتصادي المعاصر الذي نادى بنوعين من السياسة التجارية الدولية (سياسة حماية التجارة الدولية، وسياسة حرية التجارة)، وهي تعني مجموعة من القواعد، والأدوات والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية، لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة، ويختلف تطبيق هذه السياسة حسب السياسة الاقتصادية المتبعة، ومن دولة إلى أخرى، ومن فترة لأخرى، فقد نجد بعض الدول تستعمل أدوات سياسة حماية التجارة، والبعض يستعمل أدوات سياسة حرية التجارة، كما قد نجد دول أخرى تستعمل مزيج بينهما، إلا أن المتفق

عليه هو أن جميعها تسعى إلى تعظيم المتحصلات من العالم الخارجي لتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

#### الفرع الرابع: سياسة الاستثمار على المستوى الكلي

يقصد بهذه السياسة سعي الحكومة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي معين، من خلال تحديد حجم استثمار معين، ونمط محدد، عن طريق توفير مناخ ملائم للاستثمار سواء من حيث الإمكانيات المالية، أو التشريعات القانونية، ومنه فسياسة الاستثمار تعني مجموعة من القواعد والإجراءات التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات، الأنشطة، والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة.

#### الفرع الخامس: سياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي

تعرف هذه السياسة بأنها حزمة من السياسات المتفاعلة مع بعضها البعض والتي تعتبر بمثابة الأدوات المستخدمة في البرنامج المنفذ (أدوات السياسة المالية والنقدية) التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي، معبرا عنه بوجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة، ومعدل مرتفع من التضخم، واختلال في التوازن الخارجي معبرا عنه بوجود عجز كبير في ميزان المدفوعات، وتضخم في المديونية الخارجية، بالإضافة إلى الإختلالات الهيكلية، وهذا الأخير هو الهدف النهائي لبرنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي وبصفة عامة تتكون سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي من مكونين أساسيين:<sup>1</sup>

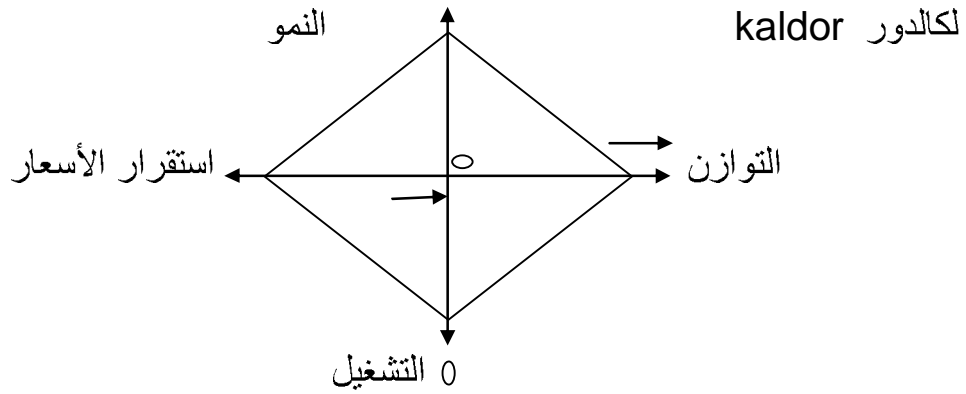
**1. سياسات التثبيت:** وترتكز على إدارة جانب الطلب، وتستهدف كبح إجمالي التضخم، وتخفيض العجز في الميزانية العامة، وضع حدود للتوسع النقدي، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات إلى مستويات يمكن احتمالها.

1 عبد المطلب عبد الحميد "السياسات الاقتصادية" على مستوى الاقتصاد القومي. تحايل كلي، الجزء 2، مجموعة النيل العربية (مصر) 2003، ص 217

**2** سياسات الإصلاح أو التصحيح الهيكلي: وترتكز على إدارة جانب العرض، وتستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. وتصحيح هيكل الإنتاج، وإزالة الإختلالات، فيما يسمى بالاقتصاد الحقيقي للوصول إلى معدل نمو اقتصادي مرتفع، وزيادة كل من الاستثمار، الصادرات، دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى تحرير التجارة الدولية.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية 1

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة، و غايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا انه تقليديا جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري



و يمكن شرح المرجع في النقاط التالية :

#### الفرع الأول:

و هو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخل، ثروة الأمة، و عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، إلا أن القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج.

كما أن المحاسبة الوطنية لا يمكنها حاليا إدراج التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات مثل: تكاليف التلوث، تدهور البيئة، الآثار الخارجية.

كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي الذي غير المصرح به و أحيانا غير الشرعية، و يعتبر حجم القطاع الموازي هاما في بعض الاقتصاديات إذ يصل فيها إلى 20 % من الناتج المحلي الخام.

1 عبد المجيد قدي - مرجع سبق ذكره ص34

إلا أنه بالرغم من هذه المشاكل يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي .

ذلك أن النمو الاقتصادي هو فعل تراكميا لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية. يعبر محاسبيا عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الخام} = \text{مجموع الرسم على القيمة المضافة} + \text{مجموع الرسم على القيمة المضافة} + \text{مجموع الحقوق الجمركية}$$

أو

$$\text{الناتج المحلي الخام} = \text{مجموع الاستهلاك النهائي} + \text{مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة} + \text{مجموع تغيير المخزن} + \text{مجموع الصادرات-مجموع الواردات}$$

يتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي والناتج المحلي الخام الحقيقي ذلك إن الناتج المحلي الخام الاسمي يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، ومن هنا فإن بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث في تكون نتيجة تغير الأسعار لا الكميات. ومن أجل إزالة اثر السعر نلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي. الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات وهذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار.

و بالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقا من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

تجدر الإشارة انه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الحقيقي فإن من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل (الكامن) الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقيق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج. و بصفة خاصة العمل.

ومن هنا فإن الناتج المحلي الخام الكامن هو الناتج المحلي الخام الذي يضمن التشغيل الكامل.

يسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي بفجوة اوكن

okun

فجوة اوكن = الناتج المحلي الخام الكامن - الناتج المحلي الخام الفعلي

## الفرع الثاني: البحث عن التشغيل الكامل:

يتم البحث عن التشغيل الكامل لان تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي. إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها العمل. ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التميز بين: إجمالي السكان: ويضم فئتين من السكان: النشطين وغير النشطين. ولينقسم السكان النشطون إلى عاملين و عاطلين. يعرف مكتب العمل الدولي العاطل: «كل من هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى». ومنه فان:

$$\text{السكان معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{مجموع النشطين}}$$

يتم التميز بين عدة أنواع من البطالة:

## 1- البطالة الدورية: يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية.

حيث تضم هذه الأخيرة مرحلتين، مرحلة رواج أين يتجدد فيها الدخل و التوظيف إلى التزايد إلى أن يصل التوسع إلى منتهاه ببلوغ نقطة الذروة (قمة الرواج) ، لينتقل بعدها النشاط إلى الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة القاع. لينتقل بعد ذلك النشاط إلى الارتفاع و الانتعاش و التوسع.

وتؤدي فترات الانكماش في العادة إلى:- هبوط المشتريات من السلع الاستهلاكية بشكل حاد و تزايد المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، ويكون رد فعل أرباب العمل هو خفض الإنتاج و منه انخفاض الدخل القومي و منه انخفاض النفاق الاستثماري.

- انخفاض الطلب على العمالة و يأخذ الانخفاض في البداية صورة خفض ساعات العمل ليليه بعد ذلك لتسريح العمال و منه ارتفاع معدل البطالة.



- يؤدي انخفاض الإنتاج إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية و الوسيطة مما يؤدي إلى انهيار كثير من السلع مع بقاء الأجور في بداية الكساد على حالها.

## 2- البطالة الاحتكاكية:

نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب وهي البطالة التي تنتج بسبب تنقل العاملين المستثمرين في المناطق والمدن المختلفة. وتنشأ بسبب العمل الذين تتوفر لديهم فرص العمل. ذلك أن انتقال عامل من منطقة إلى أخرى. أو من مهنة إلى سواها يتطلب فترة البحث عن العمل لعدم توفر المعلومات الكافية أو لنقصها. ويؤدي نقص المعلومات إلى عدم التقاء رغبة الطرفين . وبقدر توفر المعلومات بقدر ما تنقلص فترة انتظار العمل.

يقول هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل و التي هي عبارة عن فاقد الدخل الناتج عن التعطل بالإضافة إلى تكاليف التنقلات و المقابلات و النشر و الإعلان في الصحف ووسائل الإعلام.

كما يؤدي نظام تأمين وإعانة البطالة دورا في خفض تكلفة البحث عن العمل ومن ثم يساهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية.

## 3- البطالة الهيكلية:

وهي نوع من البطالة تحدث بسبب تغييرات هيكلية تمس الاقتصاد القومي, كالتغيير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغيير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن جديدة. إذن يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على نوعيات معينة مكن العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها و ظهور الطلب على نوعيات معينة من المهارات اللازمة لإنتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار. كما يمكن أن تحدث هذه البطالة نتيجة تغير هيكل في سوق العمل كدخول فئات جديدة إليه بأعداد كبيرة.

إن وصول اقتصاد ما إلى درجة التوظيف الكامل لا تعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوة العاملة يساوي 100% وان معدل البطالة يساوي الصفر. ذلك أن هناك مقدار من

البطالة يوجد في كل لحظة ولا يمكن زهابه. فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية. ويسود عندئذ معدل البطالة الطبيعي الذي يضم البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية. هناك علاقة بين النمو و البطالة. ذلك أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بضرورة إلى انخفاض البطالة, و كل انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي تقود إلى ارتفاع في درجة البطالة, ويجسد ذلك قانون اوكن الذي يعتبر أن معدل البطالة يرتفع عندما ترتفع فجوة اوكن حيث:

$$\text{معدل البطالة الفعلية} - \text{معدل البطالة الطبيعي} = \text{ثا} \times \text{فجوة اوكن}$$

ويساوي هذا الثابت  $= 5/1$  في حالة الاقتصاد الأمريكي. وتعني المعادلة أي انخفاض في البطالة الفعلية فانه يؤدي إلى تقليص فجوة اوكن.

### الفرع الثالث: البحث عن التوازن الخارجي<sup>1</sup>

وهو توازن ميزان المدفوعات , إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي اتجاه باقي الاقتصاديات , ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات. الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها والى تدهور قيمة عملتها. وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية. حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة, ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة أي أن الرصيد الكلي يساوي الصفر.

#### 1- الميزان التجاري: هو الفرق بين صادرات وواردات السلع. وتحليله مفيد من

الناحية العلمية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري.

لان إدارة الجمارك بإمكانها تقديم بيانات بخصوص تجارة السلع قبل توفير البيانات عن التجارة في الخدمات بمدة طويلة . لأنها تستغرق وقتا أطول في جمعها .

#### 2- ميزان الحساب الجاري: وهو الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع و

الخدمات والدخل و التحويلات ويقيس التغير في صافي وضع لأصول أجنبية لاقتصاد ما.

1- عبد المجيد قدي - مرجع سبق ذكره ص 41

ولا يشير عجز البريد الجاري بالضرورة إلى الحاجة لتصحيح السياسة العامة . لان الاحتلال قد يكون مؤقتا نتيجة انخفاض أسعار الصادرات. أما استمرار هذا العجز فيتطلب القيام بإجراء تصحيحات في السياسات, لان البلد لا يستطيع مواصلة تمويل إلى ما لانهاية عن طريق الاقتراض من الخارج أو السحب من الاحتياطات الدولية.

**3- الحساب الرأسمالي المالي:** من الضروري أن يتم تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق زيادة الخصوم الأجنبية أو انخفاض الأصول الأجنبية. وتشكل هذه التدفقات المالية الحساب الرأسمالي و المالي لميزان المدفوعات .حيث يسجل صافي الاقتراض الأجنبي والتحويلات الرأسمالية لاقتصاد ما .أما التحويلات المالية الغير النقدية المكونة للحساب فهي حاصل مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي الاقتراض الأجنبي.

يؤشر الوضع العام لميزان المدفوعات على مدى ضعف وقوة الاقتصاد القومي ويعكس في ذلك الوقت درجة تنافسية الاقتصاد من خلال زيادة حصة سوق لمنتجات البلد. ولا تقود هذه التنافسية إلى عامل واحد كتكلفة عوامل الإنتاج أو سعر المنتجات. إنما بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى مثل أصلة المنتجات وجودتها و أساليب التسيير المعتمدة . والتحكم في تقنيات لتسويق الدولي .

بالإضافة إلى كل ما تبقى فانه يمكن استغلال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية باستخراج بعض المؤشرات أهمها:

**1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون:** وتعبر في الواقع عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة .لذا فان ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية لان الاحتياطي هو بمثابة هامش امن تلجا إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف ويستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية ,إلا إن الارتفاع المفرط لهذه السنة هو مؤشر على تجميد الأموال .وبالتالي هو تضييع لفرص استثمارها.

**2- الطاقة الاستيرادية للاقتصاد:** ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$C_m = \frac{(x-f) - (d+p)}{B}$$

حيث  $C_m$ : الطاقة الكلية للاستيراد

$x$ : حصيلة الصادرات

$f$ : مجمع الأموال الأجنبية المحصلة (قروض، تحويلات)

$d$ : حجم الأموال

$p$ : خدمات الدين كمدفوعات

$B$ : متوسط سعر الوحدة من الواردات.

ويمكن كتابة العلاقة على النحو التالي:

$$C_m = \frac{x-D}{B} + \frac{F-P}{B}$$

وبالتالي تعبر:

: تعبر عن الطاقة الاستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات.  $\frac{x-D}{B}$

: فتعبر عن الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض.  $\frac{F-P}{B}$

**3-** نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات: اعتبارا لكن الصادرات هي المصدر

الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل و المتوسط. ولهذا فيقدر ما تكون هذه

النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد القومي خطر التوقف عن تسديد ديونه. ولهذا

تحرص الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50%.

**الفرع الرابع: التحكم في التضخم:**<sup>1</sup>

وهذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم لان عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه

المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لا تتخذ القرارات الاقتصادية. كما أن تضخما زاحفا إذ لم

يتحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامع ; فضلا عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة

الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية.

ويعتبر التحكم في التضخم أولوية لدى الكثيرين حتى إن كان يتعارض مع أهداف

أخرى مثل التشغيل.

يتم قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات أهمها:

1- عبد المجيد قدي مرجع سبق ذكره ص46

- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: ويعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية النقدية , والتي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة مابين فترتين زمنيتين, ويهتم في العادة بأسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات أي بأسعار التجزئة. وبالتالي لا يتم الأخذ بعين الاعتبار أسعار الجملة والأسعار لدى النتاج وأسعار الأصول الثابتة والمالية.

وحيث أن المنتجات لا تستهلك بنفس الكيفية فيؤدي بعين الاعتبار حصة كل منها في الاستهلاك المتوسط للسكان بواسطة معاملات الترجيح.

- الرقم القياسي الضمني: ويتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالاسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لنفس السنة في مئة.

حيث يتضمن هذا المؤشر أسعار جميع السلع و الخدمات المتاحة في الاقتصاد سواء كانت استهلاكية أو بسيطة أو إنتاجية كما يضم جميع أنواع الأسعار جملة وتجزئة على السواء ويعبر عنه أحيانا بالكمش *déflateur* .

ورغم أهميته فان يطرح مشاكل تتعلق بكون معظم الدول لا تقوم أو بالأحرى لا تستطيع حسابه إلا سنويا أو في أفضل الحالات ثلاثيا ;و بالتالي لا يكون متاحا إلا بتأخر يتمثل في عدة أشهر كما يطرح مشكلة إدراج أسعار الخدمات المقدمة من قبل الإدارة حيث تقيم جزافيا . كما انه يعكس بشكل سيئ ارتفاع أسعار النفقات الداخلية في حالة تدهور شروط التبادل.

- معامل الاستقرار النقدي: وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة الاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع و الخدمات.

يعبر عن معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية :

$$B = \frac{dy}{y} - \frac{dm}{m}$$

حيث:

B : معامل الاستقرار النقدي

DM/M : نسبة التغير في الكتلة النقدية معبرا عنها في العادة بـ M2

DY/Y : نسبة التغير في نسبة الناتج المحلي الخام.

فعندما يساوي B صفرا فذلك يعني أن هناك تساوي في نسبة تغير الكتلة

النقدية و تغير الناتج المحلي الخام, و هذا يعني أن الأسعار مستقرة وإذا كانت:

•  $B > 0$  فهذا يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع

• أما إذا كانت  $B > 0$  فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

- معيار فائض الطلب : وينطلق هذا المعيار من الأطروحات الكينية بخصوص

الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار ،ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقبل

أي زيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة في النفقات تنتج عنها زيادة في حجم الطلب

الفعلي مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي .

يتم قياس فائض الطلب انطلاقا من المعادلة التالية:

$$D = (Cp + Cg + I + Ds) - Y$$

حيث أن: D : فائض الطلب الخام.

Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

DS : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

و من هنا فإذا زاد مجموع الأنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الخام

و بالأسعار الثابتة, فإن ذلك يعبر عن فائض الطلب يتجلى في صورة ارتفاع في أسعار

السلع و الخدمات.

- معيار الإفراط النقدي: و المعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى

الملائم, فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من

كمية النقود, فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المواد للتضخم.

$$P = \frac{M}{Y}$$

حيث: P :متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود.

M : كمية النقود المعبر عنها في العادة ب

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة

و يتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي:

$$M^1 = p y t - M_t$$

حيث:  $M^1$ : حجم الإفراط النقدي

P: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Y+ : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M + : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

و نميز في العادة بين :

- **التضخم بالطلب:** و الذي يحدث نتيجة الارتفاع في النفقات الخاصة (للعائلات و

المؤسسات) الممول عن طريق القروض أو استخدام الأصول المالية أو الارتفاع في الطلب الخارجي, و لا يكون هناك تضخم إذا كان عرض السلع و الخدمات كافيا لتغطية هذا الطلب إلا أن عجز العرض يمكن أن يحدث نتيجة عدة عوامل:

أ. عدم وجود قدرات إنتاجية غير مستغلة

ب. عجز في المحزونات.

ت. الندرة الناتجة عن عوامل عرضية (حوادث).

ث. عدم إمكانية اللجوء إلى الاستيراد لعدم توفر العملة الصعبة لتمويلها.

- **التضخم بالتكاليف:**

و هو التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار الذي يتسبب فيه ارتفاع تكاليف عوامل

الإنتاج (مواد أولية, أجور, و هوامش...) دون أن يكون هناك في البداية فائض في الطلب.



### المبحث الثالث: ماهية السياسة المالية:

سوف ندرس في هذا المبحث السياسة المالية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستعمل في سياسة التدخل الحكومي من حيث المرونة و كذلك من حيث النتائج الباهرة التي حققتها .

لذا سنتطرق إلى مفهوم السياسة المالية , ومختلف التعريف التي أعطيت لها لتعرض بعد ذلك أَل الأدوات تستعملها. لنصل في نهاية المطاف إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

**المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية**

لقد أعطيت للسياسة المالية تعريف عديدة نذكر منها

#### التعريف الأول:

"السياسة المالية هي قبل كل شيء دراسة نشاطات المالية العامة، و أثارها في مختلف القطاعات، وتتضمن السياسة المالية تكييف كمي لحجم النشاط و الإنفاق. ومصادر هذه الإيرادات للنهوض بالاقتصاد، وبالتالي بناء التوازن الاقتصادي، الاجتماعي وكذلك السياسي".<sup>1</sup>

#### التعريف الثاني:

"السياسة المالية هي مجموعة من القواعد ن والإجراءات ، والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية ، و الاجتماعية ، و السياسية خلال فترة معينة . و المقصود بها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام ، و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة".<sup>2</sup>

#### التعريف الثالث:

"تعتبر السياسة المالية وسيلة لجعل الطلب الكلي مساويا إلى العرض الكلي في اقتصاد دولة ما ، وكذلك تعتبر وسيلة لتحقيق الاستقرار في الأسعار، تستعمل السياسة المالية في حالة وجود فائض في الطلب أو تقليص في العرض لتقادي التضخم أو البطالة، وانخفاض مستوى الأسعار".<sup>3</sup>

1- بلعزوز بن علي : «محاضرات في النظريات والسياسات النقدية» جامعة الشلف- 2002 ص

2- عبد المطلب عبد الحميد - مرجع سبق ذكره ص 43

3- بلعزوز بن علي - المرجع السابق ص 34

لقد تطور هذا حسب الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق الحكومي لتحقيق أهدافها خلال فترة زمنية معينة.

فالساسة المالية دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة او الدولة او ما ينتج عنه من آثار على الاقتصاد .

### المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

إذا كانت السياسة المالية أداة أساسية تلجأ إليها الدولة لتحقيق سيادتها الاقتصادية فإنها هي الأخرى تقوم على مجموعة من الأدوات الرئيسية التي تستخدموها من أجل تحقيق أهدافها التي تسعى إليها ونذكر منها ما يلي:

#### الفرع الأول: سياسة الإنفاق

تعد سياسة الإنفاق إحدى الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تطبيق السياسة المالية بهدف إحداث تأثير مباشر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة. ونعبر عن سياسة الإنفاق بالإجراءات أو التصرفات التي تقوم بها الدولة ،حيث يعبر النفاق العام عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء أي مقدار الحاجات التي تقوم الدولة بإشباعها ،والنفقات ماهية إلا وسيلة من وسائل الدولة التي تستعمله في تحقيق أهدافها وتطبيق برامجها .لذلك لابد من تحديد حجم النفقات ومجال صرفها والتنبؤ بالنتائج المترتبة عن سياسات الإنفاق التي تتبناها الدولة .وتضم النفقة العمومية جميع مدفوعات الحكومة سواء بمقابل أو بدون مقابل لأهداف اقتصادية أو اجتماعية.

## أدوات سياسة الإنفاق:

## 1- تحديد حجم الإنفاق العام:

قد تلجأ الدولة إلى توسيع في حجم الإنفاق أو العكس وهذا حسب الظروف السائدة في اقتصادها . ففي حالة الكساد تتدخل الدولة بزيادة إنفاقها في شكل إعانات للمشاريع الاستثمارية أو الإنتاجية لتحافظ على استقرار الأسعار لضمان استمرارية نشاطها. إما في حالة التضخم فإن الحد من التوسع في حجم الإنفاق ضروري جدا. خصوصا الإنفاق المتعلق بالسلع الاستهلاكية والكمالية مع الحد من تسريب وتبذير المال في القطاعات الحكومية لان ذلك يقلص الفجوة القائمة بين الطلب على السلع والخدمات والمعروض المتاح لهاته الأخيرة.

## 2- إعادة هيكلة النفاق الحكومي :

قد تحتفظ لدولة بنفس حجم إنفاقها غير أنها تقوم بإعادة توجيه نفقاتها على القطاعات حسب الظروف السائدة و الأولويات التي تناسب اقتصادها .لان ذلك له دور كبير في تحقيق الآثار(الأهداف) الاقتصادية التي تطمح إليها الدولة. فقد تقوم الدولة مثلا برفع حجم نفقاتها لقطاع معين على حساب قطاع ثاني, له دور كبير في الدخل الوطني أو أن تقوم بتحول جزء من النفقات الموجهة لجانب الاستهلاك إلى جانب الإنتاج ،وهاتت الأداة قد تكون لهل آثار أفضل من الأداة السابقة لان غير تضخمية وغير تعشفية في أن واحد .

## أهداف سياسة الإنفاق:

تهدف سياسة اقتصادية كلية معنية ،ويتوقف الوصول إلى هذه الآثار (الأهداف) عاملين هامين سياسة الإنفاق إلى تحقيق مجموعة من الآثار الاقتصادية في إطار تطبيقهما:

- الحالة الاقتصادية السائدة ومستوى مرونة الجهاز الإنتاجي.
- طبيعة الإنفاق نوعه ،توقيته وتوجيهه.

وتنطلق هذه الأهداف من:

### الإنتاج القومي:

عادة ما يظهر اثر الإنفاق على مستوى الإنتاج القومي من خلال مساهمته في الاستفادة وتشغيل موارد الإنتاج العاطلة في الاقتصاد (مادية، بشرية، طبيعية) بحيث يتحقق بالموازاة مع هذا الزيادة في الطاقة الإنتاجية للوصول إلى مستوى التشغيل الأمثل خاصة ما يتعلق بالأيدي العاملة وهو ما يحقق لنمو اقتصاديا من خلال اثر المضاعف لان الفكر الاقتصادي . يرى أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة اكبر في الدخل القومي تقدر ب: الزيادة في الإنفاق  $\times$  المضاعف. ويقدر المضاعف ب:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الاستهلاك الحدي الميل}} > 1$$

غير أن اثر هذه المضاعف يبقى مرهونا بمرونة الجهاز الإنتاجي، فكلما زادت مرونة الجهاز الإنتاجي كلما أدى المضاعف دوره.

### اثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي:

يظهر ذلك من خلال ما تنفقه الدولة من الأموال لتقديم بعض الخدمات الاجتماعية كالتعليم، الصحة... الخ، سعيا منها إلى تقليص الفوارق بين طبقات المجتمع ذات الدخل المختلفة. لتدعيم القوة الشرائية للفئات ذات الدخل المنخفض عن طريق منحها خدمات مجانية أو إعانات نقدية مباشرة.

### اثر الإنفاق العام على مستوى الأسعار:

يعتبر الحفاظ على مستوى الأسعار عند حدود معينة أمرا مهما جدا بالنسبة للاقتصاد والدولة عامة. لان تذبذب الأسعار قد تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة، لذا تحرص السلطات العامة على السيطرة على التقلبات التي تطرأ على الأسعار لاسيما تلك الخاصة بالسلع والخدمات الاستهلاكية ذات الاستخدام الواسع. وبالتالي فان اثر الإنفاق العام على مستوى الأسعار يظهر من خلال تأثيره على قوى العرض والطلب على السلع والخدمات، فيمكن أن يكون للإنفاق العام دور في المحافظة على الأسعار في حالة الكساد، وهذا الجانب يخدم بالدرجة الأولى أصحاب المشاريع والاستثمارات لان دولة في

هذه الحالة تقدم إعانات نقدية لتعويض خسارة هذه المشاريع، كما يمكن لسياسة الإنفاق أن تقوم بكبح التضخم وذلك من خلال تبنيها لسياسة دعم لمجموعة من السلع مما يجعلها متاحة للأفراد بأسعار مناسبة و بالتالي يتفادى الاقتصاد ارتفاع مجموعة أخرى من السلع والخدمات.

إلى جانب الآثار الاقتصادية فان السياسة الاتفاقية تحقق في آن واحد مجموعة من الأهداف الاجتماعية كالرفاهية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتوفير بعض السلع والخدمات المجانية مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي.

### الفرع الثاني: سياسة العجز الموازي: <sup>1</sup>

يحدد مفهوم العجز الموازي من خلال عدة مفاهيم تختلف من فكر اقتصادي إلى آخر، وما يتضمنه كل فرك أكبر من حجم الموازي عن الحالة التي فيها حجم النفقات العامة للدولة أكبر من حجم الإيرادات العامة. و في وقتنا هذا نرى أن معظم الاقتصاديات المعاصرة سواء كانت دول متقدمة أو نامية فإنها تعيش هذا النوع من العجز، فقد يكون مقصودا من قبل الدولة رغبة منها في زيادة حجم نفقاتها لتحقيق أهداف معينة .

أو عن طريق تخفيض الإيرادات لتحقيق أهداف أخرى أيضا، وهنا نكون بصدد تطبيق سياسة العجز الموازي كأداة من أدوات السياسة المالية أما إذا كان الأمر خارج نطاق أو قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات الضرورية لتغطية النفقات الضرورية. فهنا يمكن القول أن الاقتصاد يعاني من عجز في الميزانية.

### 1/ أسباب العجز الموازي :

هناك عدة عوامل قد تسبب العجز في الميزانية العامة منها ما يرتبط بجانب النفقات ومنها ما يرتبط بجانب الإيرادات.

### أ- العوامل المرتبطة بجانب النفقات:

1- عبد المجيد قدي – مرجع سبق ذكره ص 205- 206

الأخذ بنظرية العجز الموازي أي العجز المنظم والتي نعني بها مجموعة الأفكار لكل من كينز، ليندر... الخ، وتقضي هذه النظرية بان زيادة النفقات في ظروف الأزمات الاقتصادية، خاصة في حالة الكساد الاقتصادي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي. كون الجهاز الإنتاجي يتميز بالمرونة التي تسمح بزيادة عرض السلع والخدمات، خاصة في ظل توفر أو وجود عوامل النتاج عاطلة سواء كانت موارد طبيعية أو يد بشرية عاطلة:

- زيادة حجم الدولة وما يتطلب ذلك من زيادة في الإنفاق الحكومي.
  - تدهور قيمة العملة الوطنية.
  - زيادة عدد السكان المؤدية إلى زيادة النفاق الموجه للجانب الاجتماعي.
  - زيادة نفقات الدفاع والنفقات الحربية خاصة في الدول المتقدمة.
- ب- العوامل المرتبطة بتراجع إيرادات الدولة:**

يمكن حصر هذه العوامل بشكل خاص في تراجع الإيرادات الضريبية للدولة. وهذه ميزة الدول النامية بشكل خاص. حيث تتميز هذه الدول بضعف الطاقة الضريبية بسبب ضعف الدخل القومي والفرد في هذه الدول.

انتشار ظاهرة التهرب الضريبي الذي تعاني منه الكثير من الاقتصاديات النامية.

**12 آثار سياسة العجز الموازي:** أتنقسم آثار سياسة العجز الموازي إلى آثار ايجابية وأخرى سلبية، ولكن ذلك يبقى متوقفا على كيفية استخدام الموارد والظروف الاقتصادية السائدة في الدولة.

بالإضافة إلى الأهداف المسطرة من خلال هذه السياسة.

#### أ. الآثار الإيجابية:

- إنعاش الاستثمارات، حيث يعتقد الكثير من الاقتصاديين منهم أن اعتماد سياسة العجز الموازي و التوسع في الإنفاق من شأنه أن يحدث ارتفاعا في مستوى الاستثمارات. مما

1- عبد المجيد قدي -مرجع سبق ذكره ص 211

يؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاج لاسيما في ظل اعتماد سياسة داعمة للاستهلاك، الذي يساعد على خلق استثمار إضافي نتيجة زيادة الدخل حيث تستخدم هذه الزيادة في زيادة الاستهلاك للأفراد من جهة و زيادة ادخارهم من جهة أخرى.

- تدعيم الاستهلاك بالنسبة للعائلات ،لأن سياسة العجز الموازي تعني التوسع في الإنفاق مما يساعد على زيادة الاستهلاك عن طريق ارتفاع الدخل المتاح و كذلك تدعيم الأسعار أو تقديم الدولة لإعانات سواء كانت نقدية أو مادية.

### ب. الآثار السلبية:

- أثر الإزاحة: يعبر عن ذلك الأثر الناجم عن تمويل العجز الموازي عن طريق المديونية العامة حيث يسبب ذلك في الحد من إمكانية لجوء الخواص إلى الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بسبب أو بفعل زيادة حاجيات الدولة إلى تمويل تدخلاتها العمومية، تسبب زيادة العجز الموازي زيادة في الأنشطة مما يجعل الأعوان الاقتصاديين في حاجة إلى وسائل الدفع للقيام بمعاملاتهم، و إذا لم تكن هناك زيادة في عرض النقود فإن ذلك يؤدي إلى خلق ضغط على طلب النقود يجعل أسعار الفائدة في ارتفاع مستمر و هذا يؤثر سلبا على الاستثمار، و هنا يمكن القول أن اعتماد سياسة العجز الموازي و زيادة التدخلات العمومية في مجال الاستثمار يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص.

- الأثر على ميزان المدفوعات: لتوضيح أثر سياسة العجز الموازي على وضعية ميزان المدفوعات لابد من توضيح العلاقة بين عجز الميزانية و العجز في ميزان المدفوعات و يمكن إظهار ذلك من خلال معادلتى الناتج المحلي الخام من وجهة نظر الإنفاق و كذلك من وجهة استخدامات الدخل.

### من وجهة نظر الإنفاق:

$$PIB = C+I+G+ (X - M)$$

من وجهة استخدامات الدخل:

$$PIB = C + S + Tx + Te$$

الفرع الثالث: السياسة الضريبية

هي عبارة عن مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي، و التي تتعلق أساسا بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد من أجل تغطية نفقات التدخلات العمومية من جهة و التأثير على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية حسب إرادة الدولة من جهة أخرى.

و لتحديد السياسة الضريبية في اقتصاد ما لابد من الاعتماد على ما يلي :

● تحديد الأولويات التي تسعى على تحقيقها الإرادة الضريبية من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد ككل.

● استخدام مجموعة من الأدوات و المزج بينهما بالاعتماد على الأداة المناسبة لكل ممول و الزمن الملائم له، و تطبيق أنواع معينة من الضرائب تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للمكلفين.

● تطبيق معدلات ضريبية تساعد على رفع المر دودية من جهة و تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.

و لا يمكن تطبيق السياسة الضريبية إلا ضمن ما يعرف بالنظام الضريبي و الذي نعني به المعاملة القائمة بين الممولين و الإدارة الضريبية، و هو يعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصادنا، و الذي تتحدد معالمه بالنسب و العلاقات القائمة بين مختلف أنواع الضرائب السائدة في الاقتصاد.

لهذا فإننا نجد هناك محددات للنظام الضريبي الفعال تتمثل فيما يلي:

### (1) مؤشرات التحصيل:

لابد أن تدفع الضريبة في موعد استحقاقها لأن التأخير يؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية (العدالة، الوضوح).

### (2) مؤشر الموضوعية :

العدل و هو شيء صعب التحقق.

### (3) مؤشر التنفيذ:



تنفيذ سياسة ضريبية صعب و مكلف في الدول النامية لأن كفاءة النظام الضريبي متواضعة جدا.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي, أن تعمل الحكومة على أن يتلاءم نشاطها مع نشاط الأفراد و ينسجم معه, و توجد الجهود و الأهداف و لا تتعارض أو تتنافس, و لذلك أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق توازن الاقتصاد الوطني, و بالتالي فأهداف السياسة المالية تتمثل فيما يلي:

#### 1- التوازن المالي:

ويقصد به الأمتل لموارد الدولة، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله بلائم حاجات الخزينة العامة، من حيث المرونة والغرارة وبلائم في نفس الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية وما إلى ذلك.

#### 2- التوازن الاقتصادي:

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمتل، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص، للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة اقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وان يقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وينبغي أن لا تقل المنافع التي يحصل عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل الوطني إلى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة تتعادل مع المنافع الحدية التي تقطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمتل.

#### 3- التوازن الاجتماعي:

بمعنى أن يحقق المجتمع للأفراد أعلى مستوى ممكن من الرفاهية في حدود إمكانياته وما تقتضيه العدالة الاجتماعية وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني بأدوات السياسة المالية.

#### 4- التوازن العام:

أي التوازن بين مجموع النفاق الوطني أي نفقات الأفراد للاستهلاك و الاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة، وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها: الضرائب، القروض، الإعانات و الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.<sup>1</sup>

من الملاحظ انه يوجد تعارض واضح بين هذه الأهداف الذي لا يمكن تفاديه، ولكن نجد أن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، و لا يخفى بطبيعة الحال احتمال التفاوت في درجة التفضيل لتلك الخطوط العريضة للأهداف بين الدول أو في نفس الدولة أحيانا وذلك باختلاف ظروفها الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية على مدار الزمن .

#### خلاصة الفصل الأول :

من خلال الفصل الأول يتبين لنل إن الحكومات تعمل من خلال سياستها الاقتصادية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة والمتمثلة في السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة الاستثمار على المستوى الكلي، سياسة التجارة الدولية وميزان المدفوعات، سياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي.

ومن بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هي تحفيز النمو الاقتصادي، والذي يقصد به تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل لا وطني بما يحقق زيادة في متوسط

1- عبد المطلب عبد الحميد: «السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي» مكتبة زهراء الشرق مصر 1997-ص241

نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على المدى الطويل، والفرق بينه وبين التنمية هو أن النمو يعني حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، بينما التنمية هي حدوث تغيرات كمية ونوعية في تلك المتغيرات.

**تمهيد:**

إن السياسة المالية إحدى أهم السياسات المالية الاقتصادية الكلية وسياسات الاستقرار الاقتصادي، التي تستخدم لتحضير النمو الاقتصادي ولعل أهمها السياسة الضريبية التي تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة. حيث أصبحت الحكومات اليوم لا تستغني عن المشاركة المالية للأفراد باختلاف أنواعهم وذلك بهدف تحضير النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج والدخل وبالتالي فالسياسة الضريبية تعتبر مرآة المجتمع التي تعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

ولتوضيح دور السياسة الضريبية في تحضير النمو الاقتصادي إرتأينا أن نقسم هذا

الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية هي :

المبحث الأول: ماهية الضريبة وتنظيمها

المبحث الثاني: السياسة الضريبية و آثارها

المبحث الثالث: السياسة الضريبية و أثرها على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية الضريبة و تنظيمها

**المبحث الأول: ماهية الضريبة وتنظيمها**

تعد الضرائب من أهم وأقدم مصادر الإيرادات العامة و ذلك الدور الذي تلعبه لتحقيق أغراض السياسة المالية. كما تعتبر أيضا أداة مهمة تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

**المطلب الأول: تعريف الضريبة**

تعرف الضريبة " بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"<sup>1</sup>

وابتداء من هذا التعريف يمكن تحديد خصائص الضريبة على النحو التالي :

**1 – الضريبة فريضة مالية :** يقصد بالضريبة كفريضة مالية أنها اقتطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ، وبما أنها فريضة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال ، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني ، ففي النظم الاقتصادية القديمة كانت تفرض و تحصل في صورة عينية نظرا للظروف الاقتصادية ، أنداك كانت تقتضي بالصورة العينية ، ويظهر ذلك جليا في العصور القديمة ، حيث كان القطاع الزراعي يمثل أهم القطاعات في ذلك الوقت "2 ، ولقد اختلف الأمر تماما في العصور الحديثة حيث أصبحت النقود هي الوسيلة وأداة التعامل الأساسية الأكثر شيوعا وهو ما استوجب بطبيعة الحال أن تدفع الضرائب في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات سواء في القطاع العام أو الخاص تتم بصورة نقدية.

**2- الضريبة تدفع جبرا:** فالضريبة مظهر من مظاهر سيادة الدولة كالحق في إصدار العملة وحفظ النظام وينتج عن هذا أن الضريبة تفرض بإرادة الدولة المنفردة وتقوم بتحصيلها باستعمال سلطتها

**3- الضريبة تدفع بصورة نهائية:** إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أية فوائد عليها لأنها إيراد نهائي بذلك

1- صحراوي جمال أثر الإصلاح الضريبي على تمويل العجز الموازي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005) رسالة ماجستير دفعة 2007 – جامعة الشلف ص 40.

2- محمد عباس محززي ، اقتصاديات المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية 11- 2003 ص 177.

تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع عن مبلغه.

4- الضريبة تدفع بدون مقابل: يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه الضريبة ويدفع المكلف الضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة فالضريبة لا تدفع مقابل نفع خاص .

5- الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها<sup>1</sup> : تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها ويمثل هدف الحصيلة الهدف الدائم والرئيسي لأنه يوفر الدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الخزينة العامة وحقوق الأفراد ودورها الأساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل القومي وتقليل التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع كما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الثورة الفرنسية عام 1789.

#### الفرع الأول: الأساس القانوني للضريبة:

حاول فقه المالية العامة تلمس الأساس الذي يعطي للدولة الحق في فرض الضرائب والتزام الأفراد بدفعها ويمكن رد هذه المحاولات إلى تيارين كبيرين ينتمي كل منهما إلى حقبة تاريخية معينة أولهما نظرية العقد الاجتماعي وثانيهما نظرية التضامن الاجتماعي.

#### 1- نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي<sup>2</sup>:

استند الكثير من علماء الغرب في القرن الثامن عشر إلى فكرة \*\* العقد الاجتماعي \*\* ليعرفوا الضريبة على أساس وجود علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة وذهبوا في ذلك إلى مذاهب شتى فمنهم من صور هذه العلاقة التعاقدية على أنها عقد توزيع الخدمات تم بموجب الاتفاق على أن تقوم الدولة بتقديم خدماتها من دفاع وأمن ومرافق عامة..... الخ.

إلى أفراد المجتمع نظير أن يقوم الأفراد بدفع الضريبة ثمنًا لهذه الخدمات , ولقد شقت هذه النظرة طريقها إلى العديد من دساتير الدول في القرن الثامن عشر , فنجد مثلا الدساتير الأولى لولاية MASSA CHUSETTS الأمريكية تنص على أن الضريبة هي مقابل

<sup>1</sup>- سوزي عدلي ناشد "الوجيز في المالية العامة" دار الجامعة الجديدة للنشر 2000 ص 120

<sup>2</sup>- حامد عبد المجيد دراز " الدكتور عبد العزيز عثمان " مبادئ المالية العامة الدار الجامعية 2002 مصر ص 14.

المنافع التي تعود على الفرد من حماية الدولة لحياته و أمواله حريته، و منهم من صانها في صور عقد التأمين ، تعرف الضريبة بأنها قسط التأمين الذي يدفعه الممول لكي يؤمن به على حياته و أمواله.

### نظرية التضامن الاجتماعي<sup>1</sup>:

ترتكز هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن المواطنين يسلمون بضرورة وجود الدولة لأسباب سياسية واجتماعية، تعمل على تحقيق مصالحهم و إشباع حاجياتهم ومن ثم ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي بموجبه يلتزم كل واحد منهم بأداء الضريبة المفروضة عليه كل بحسب مقدرته التكاليفية بلا استثناء وبغض النظر عن مدى إسهامهم في تحكّل الأعباء العامة.

### الفرع الثاني: القواعد التي تحكم الضريبة

يقصد بالقواعد العامة التي تحكم الضريبة مجموعة القواعد والمبادئ التي يتعين على المشرع المالي الاسترشاد بها و مراعاتها بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة وهي قواعد ذات فائدة مزدوجة فهي تحقق مصلحة المكلف من جهة ومصلحة الخزينة من جهة أخرى يعتبر " آدم سميث" أول من نظم تلك القواعد والمبادئ وصاغها في كتابه الأول " ثروة الأمم " وتتلخص هذه القواعد فيما يلي :

1 - محمد عباس محرزى، مرجع سبق ذكره ص 186-187.

**1- قاعدة العدالة والمساواة :**

يتركز مفهوم هذه القاعدة في ثلاثة مبادئ أساسية<sup>1</sup>:

الأول: يتعلق أمام القانون الجبائي حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة تطبيق القوانين الجبائية على جميع الممولين وبنفس المعاملة.

الثاني: يتعلق بالعدالة أمام الضريبة وذلك من خلال جميع الممولين في تحمل الأعباء العامة حسب قدرتهم التمويلية.

الثالث: يتعلق بالعدالة عن طريق الضريبة وطلبك باستخدام الضريبة كأداة لإعادة توزيع الثروات .

بما أن النظام الضريبي في الدولة يتكون من أكثر من نوع من أنواع الضرائب فإنه من الخطأ أن ننتقد هذه الضرائب على حدى لكونها غير عادلة لأن هذه الضرائب غير المتعددة قد تلغي أثر بعضها البعض فتؤدي إلى نظام ضريبي فعال.

**2- قاعدة اليقين:**

و يقصد بها أن تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام و الغرض من ذلك أن يكوم المكلف على علم و يقين بمدى التزامه بصورة واضحة لا لبس فيها. و من ثم يمكنه أن يعرف مقدما موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها و معدلها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة به وغير ذلك من الوسائل الفنية المتعلقة بالضريبة بالإضافة إلى معرفته لحقوق الإدارة الضريبية والدفاع عنها.<sup>2</sup>

**3 - قاعدة الملائمة في الدفع :**

ويقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم أحكام الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها وتيسير دفعها وخاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته .

إن الأفراد يختلفون في واقع معيشتهم حسب أعمالهم كما أن دفع الضريبة وقت تحقيق الدخل ودفع الالتزامات لما له من أهمية للممول وقدرته ودخله حيث يكون الوقت ، الكيفية و الكمية الضريبية واضحة لدى الممول فحسب "آدم سميث"، " تجبى الضريبة في الأوقات

1- صحراوي جمال، مرجع سبق ذكره ص 43.

2- محمد عباس محرزى مرجع سبق ذكره ص 194-195.



والطرق الأكثر ملائمة للممول<sup>1</sup> وقد نتج عن هذه القاعدة " قاعدة الحجز من المنبع " باعتبار أن الاقتطاع عند المنبع أكثر ملائمة ويسير بالنسبة للمكلف والإدارة في نفس الوقت.

#### 4- قاعدة الاقتصاد في النفقات:

ويقصد بهذه القاعدة أن يتم التحصيل بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة الضريبية مبالغ كبيرة ، خاصة في ظل الروتين والإجراءات المعقدة ، مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيله الضريبية ذاتها ، ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه ، إن تحقيق هذه القاعدة يتطلب ما يلي<sup>2</sup>:

- تجنب تعقيد الإجراءات وكثرة الموظفين المنوط بهم التقدير، الربط، الحجز، والتحصيل فقد يصل ذلك إلى تزييد فيه قيمة الأعباء المالية عن مقدار الضريبة المحصلة .
  - أن جميع مراحل تحصيل الضريبة يحتاج إلى جهاز ضريبي ضخم وبالتوسع في هذا الجهاز يخشى على حصيله الضريبة فقدان أهميتها فتصبح تكاليف الجباية أثر من غلتها.
- الفرع الثالث: أنواع الضرائب.

توجد العديد من المعايير التي تستخدم في تضييق الضرائب حيث يمكن أن نقسمها وفقا لثلاثة معايير فالمعيار الأول يتعلق بالمادة الخاضعة للضريبة. أما المعيار الثاني فيتعلق بطريقة التحصيل.و أما الثالث فيتعلق بالطبيعة القانونية للضريبة.

- 1- حسب المادة الخاضعة للضريبة .تقسم الضريبة إلى :
  - الضرائب على الدخل ( نواتج العمل ، ورأس المال :الضرائب على الدخل ،والضرائب على المؤسسات ) .
  - الضرائب على رأس المال ( السلع المملوكة، وانتقالها: الرسم العقاري، حقوق التسجيل.....) .
  - الضرائب على الإنفاق ( نفقات الاستهلاك : حقوق الجمارك ....).

#### 2- حصل طريقة التحصيل يمكن التمييز بين :

<sup>1</sup> عبد الكريم صادق بركات "النظم الضريبية" الدار الجامعية بيروت 1987 ص36.  
<sup>2</sup> صحراوي جمال، مرجع سبق ذكره ص 46.

- الضرائب المتحصل عليها عن طريق إصدار وثيقة اسمية للتحصيل من قبل الإدارة  
الضرائب (rôle nominatif) و هذه الوثيقة ترخص لقايض الضرائب (receveur).  
- الضريبة المتحصل عليها بطريقة تلقائية دون أن يكون هناك وثيقة للتحصيل.  
3- حسب الطبيعة القانونية للضريبة: يمكننا التمييز بين الضرائب المباشرة و الضرائب  
غير المباشرة، فإذا كانت الضريبة قد نشأة في تاريخ محدد كالضريبة التي تفرض على  
رأس المال ( الرسوم المهنية و العقارية)، أو على المداخل ( ضرائب على الدخل أو على  
المؤسسات، فإن الضريبة هنا تكون مباشرة، أما إذا كانت الضريبة قد نشأة بصفة عرضية  
أو متعلقة بإرادة الممول كالرسم على رقم الأعمال، حقوق التسجيل و الطابع و حقوق  
الجمارك... الخ، فإن الضريبة تكون غير مباشرة، و يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما.  
وسوف نتطرق إلى الضرائب المباشرة و غير المباشرة باعتبارهما الأكثر استخداما في  
التشريع الضريبي، وذلك من خلال التطرق إلى معايير التفرقة بينهما و مزايا و عيوب كل  
نوع منهما.

1- معايير التفرقة بين الضرائب المباشرة و غير المباشرة: يمكن أن تتم التفرقة بين  
الضرائب المباشرة و غير المباشرة من خلال ثلاثة معايير هي:  
أ- معيار طريق الجباية<sup>1</sup>: طبقا لهذا المعيار تكون الضريبة مباشرة إذا كانت تحصل بناء  
على كشف أو جداول تدون فيها أسماء الممولين و التزامهم بالضريبة، أما الضريبة عبر  
المباشرة فلا يمكن إتباع فيها هذا الأسلوب في تحصيلها لأنه يتم بإتباع التصرفات الاقتصادية  
التي يقوم بها الممولين كاستهلاك الموارد المتاحة لهم.  
ب- معيار نقل عبء الضريبة أو الراجعة<sup>2</sup>: يقصد براجعة الضريبة نقل العبء الضريبي  
بتحديد الشخص النهائي الذي يتحمل الضريبة، وفق هذا المعيار المكلف بها قانونا يتحمل  
الضريبة بصفة نهائية و لا ينقلها إلى شخص آخر و بالتالي فنحن بصدد ضريبة مباشرة،  
أما الضريبة غير المباشرة فعينها ينتقل إلى شخص آخر.  
ت- معيار دوام أو عرضية المادة الخاضعة للضريبة: يعتبر هذا المعيار أدق المعايير لأنه  
يعتمد على طريقة الوصول إلى وعاء الضريبة، بحيث تكون ضريبة مباشرة إذا اعتمدنا

1- محمد باهر عتلم " المالية العامة أدواتها الفنية و آثارها الاقتصادية" مكتبة الآداب- الطبعة الخامسة 1998 ص 299.

2- عادل أحمد حشيش " أساسيات المالية العامة " دار النهضة العربية بيروت 1992 ص 164

مباشرة إلى مال الفرد فنقدره و نربط الضريبة على هذه الثروة أو نقدر دخل الفرد الذي يدره هذا المال و تربط الضريبة على هذا الدخل، أما الضريبة غير المباشرة فنلتمس وجودها بطريقة غير مباشرة قيمة الثروة أو الدخل من بعض الأفعال التي يقوم بها الفرد، سواءا كان غنيا فيتنفق أكثر أو فقيرا فيكون إنفاقه أقل من الغني و بالتالي فنربط الضريبة على فعل الإنفاق.

و بعد استعراضنا لهذه المعايير التي يتم بواسطتها التفرقة بين الضرائب المباشرة و غير المباشرة يمكننا القول أن الضرائب المباشرة هي التي تفرض على الدخل عند الحصول عليه أما الضرائب غير المباشرة فهي تفرض على الدخل عند إنفاقه.

## 2- مزايا و عيوب الضريبة المباشرة:

يمكن تلخيص مزايا الضرائب المباشرة فيما يلي:<sup>1</sup>

- الثبات النسبي لحصيلة الضرائب المباشرة بحيث تفرض على معظم العناصر الثانية نسبيا كدخل الملكية ورأس المال مما يجعل الدولة تعتمد عليها في الحصول على مورد مضمون نسبيا.

- تحقق الضرائب المباشرة اعتبارات العدالة في توزيع الأعباء العامة ، حيث تراعى المدرة التكاليفية للممولين ، في حين لا تؤخذ ظروف الممولين بعين الاعتبار مما يجعل عبئها ثقيل على ذوي الدخل الثابتة والمحدودة خاصة إذا فرضت على السلع الاستهلاكية الضرورية .

- ثبات حصيلة الضرائب المباشرة و وضوحها مما تستطيع الدولة أن تزيد من سعرها فتزيد حصيلتها خاصة عند الحروب أو عجز الميزانية.

- تفرض على ممولين معروفين لدى الإدارة الضريبية و تتوفر لديها قاعدة الملائمة.

أما عيوب الضرائب المباشرة فنستطيع أن نردها إلى شعور المكلف بوطأتها وبتدخل السلطات العامة في حياته، الأمر الذي يقام معه هذه الضرائب خاصة إذا ارتفعت أسعارها وتعددت أنواعها لذلك يحاول جاهدا أن يتهرب من أدائها.

## 3- مزايا و عيوب الضرائب غير المباشرة:<sup>2</sup>

1- حامد عبد المجيد دراز . د- سعيد عبد العزيز عثمان مرجع سبق ذكره ص 35

2 - صحراوي جمال مرجع سبق ذكره ص49

تمتاز الضرائب غير المباشرة عن الضرائب المباشرة بكونها سهلة الدفع من جانب المكلف فهو لا يحاول التهرب منها ولهذا تكون حصيلتها كبيرة بحيث أنها تصيب جميع المكلفين حتى ذوي الدخل الصغيرة ، و من جهة أخرى فإن نطاق الضرائب غير المباشرة أوسع من نطاق الضرائب المباشرة و هذا مما يزيد من حصيلتها الضريبة غير المباشرة في الدولة المتخلفة التي يقلص فيها حجم الدخل ، و لهذا نرى أن الضرائب غير المباشرة تناسب الدول المتخلفة في مرحلة معينة للنهوض باقتصادها خاصة بالنسبة للدخل الناتجة من القطاع الزراعي التي يصعب فرض الضريبة عليها لوجود ظاهرة الاستهلاك الذاتي .

ومع هذا كله فإنه من الملاحظ أن في فترات الكساد يترتب عليها انخفاض مستوى الناتج القومي و الأسعار و بالتالي حجم المعاملات و بالتالي يضيق نطاق الضرائب غير المباشرة من ثم تنخفض حصيلتها، وعليه يتعين أن يكون سعرها تصاعديا حسب مقدرة المكلفين و طاقتهم الضريبية.

### المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة

يقصد بالتنظيم الفني للضريبة هو تحديد كافة الإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة وتحصيلها في ضوء الضوابط الاقتصادية الواجب مراعاتها .

### الفرع الأول: وعاء الضريبة

حتى تستطيع الدولة الحصول على الإيرادات الجبائية ، فإنه يتعين عليها اختيار المادة الخاضعة للضريبة أي اختيار موضوع الضريبة ، و قد يكون مالا أو تصرفا أو نشاطا معيناً، حيث جرى العمل في مختلف التشريعات الجبائية على تقسيم الضرائب من حيث وعائها إلى ضرائب على الأشخاص و ضرائب على الأموال ، كما أن النظام الضريبي عرف نوعين أساسيين هما نظام الضريبة الموحدة و نظام الضريبة المتعددة فالإدارة الضريبية تستعمل مجموعة من الأساليب لتحديد وعاء الضريبة منها ما هو كفي و منها ما هو كمي .

### 1- الضرائب على الأموال والضرائب على الأشخاص:

لقد تغيرت بمرور الزمن العناصر الخاضعة للضريبة ، إذ كانت في المجتمعات القديمة تتخذ من الأشخاص أنفسهم عنصرا و حيدا لفرضها مثل: ضريبة الفردة أو ضريبة الرؤوس التي تلزم كل فرد بدفع قيمة معينة وتتميز هذه الضريبة بسهولة تحصيلها لما تقوم عليه من و

حدة المقدار الذي يؤديه جميع الأفراد الخاضعين لها دون الأخذ بعين الاعتبار التفاوت في قدرات الأفراد ، بعدها جاءت الضريبة المدرجة التي تتميز بتفاوت مقاديرها بحسب تباين فئات الخاضعين لها و طبقاتهم ، من أمثلتها الفردة الفرنسية التي فرضت في سنة 1965 بعد تقسيم المجتمع إلى اثنتين و عشرون "22" طبقة و كذلك الجزية في المجتمع الإسلامي التي فرضت على الرجال القادرين فقط من أهل الذمة<sup>1</sup>

أما في المجتمعات المعاصرة أصبحت الأموال تشكل العناصر الخاضعة للضريبة دون الأشخاص مثل الضرائب على الدخل و الثروة أو الإنفاق ، والجدير بالذكر أن رأس المال هو مجموع ما يملكه الفرد سواء أخذت شكلا عينيا مثل: الأراضي ، العقارات ، أو أوراق مالية "أسهم و سندات" أو مبلغ من النقود ، أما الدخل فهو كل ما يحصل عليه الفرد بصورة دورية منتظمة على نحو مستمر من مصدر معين و يأخذ صورة نقدية كقاعدة عامة في المجتمعات الحديثة.

## 2 نظام الضريبة الوحيدة و نظام الضريبة المتعددة:

قبل التطرق إلى النوعين نعرف النظام، فالنظام يعني مجموعة القواعد القانونية و الفنية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط و التحصيل<sup>2</sup> و فيما يخص نظام الضريبة نجد :

- ضريبة العشر الملكي على الأرض و الدخل المنقولة التي أبرزها Vauban في مقدمة مؤلفه la dîme voyale كركن أساسي في نظامه الذي يتضمن ضريبة وحيدة و أساسية تحل محل الضرائب المتعددة التي تتصف بالبساطة و العدالة في نظره.

- كما ناد الطبيعيون خلال القرن الثامن عشر إلى فرض الضريبة على إنتاج الملكية الزراعية بحجة أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة.

- كما ناد هنري جورج خلال القرن التاسع عشر استنادا إلى نظرية ريكاردو بفرض ضريبة وحيدة على الربح العقاري باعتباره من الدخل التي تنشأ نتيجة خلق منافع .

- أما أحدث نظريات الضريبة الوحيدة تلك النظرية التي ناد بها رجل الصناعة الفرنسي Schiller عام 1956 بفرض ضريبة وحيدة على الطاقة أو المصادر المختلفة للطاقة

<sup>1</sup> - الدكتور أحمد البطريق "النظم الضريبية"الدار الجامعية 2001 ص 11-12

<sup>2</sup> - د سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العشماوي "النظم الضريبية" مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية مصر ص 13

كالكهرباء والبتروول على اعتبار أن فرضها يؤدي إلى توزيع عبئها على جميع أفرام المجتمع عن طريق إدماج قيمتها في أسعار المنتجات دون أن يتحمل المنتجون وحدهم هذا العبء. وعلى الرغم من المزايا التي تنطوي عليها الضريبة الوحيدة العمل من أهمها تحقيق البساطة في توزيع الأعباء العامة توزيعاً عادلاً والانخفاض في نفقات جبايتها إلا أنها توجه العديد من الانتقادات<sup>1</sup>.

- صعوبة اختيار العنصر الذي يقتصر عليه فرض الضريبة .
- ابتعاد الضريبة الوحيدة عن تحقيق قدر كاف من العدالة بحيث تفرض على نشاط معين دون الآخر.
- عدم تعدد العناصر الخاضعة للضريبة الوحيدة حيث تقتصر على أحد أهم المظاهر الثروة أو على أحد أنواع الأنشطة وبالتالي انتصارها على فئة معينة من المكلفين .
- قصور نظام الضريبة الوحيدة عن تلبية احتياجات الدول حيث تعجز الضريبة الوحيدة عن الوفاء بكل الوظائف السياسية المالية المعاصرة التي تتميز بازدياد هائل في النفقات .
- ولذلك قد لجأت جميع الدول المعاصرة إلى الاستعانة بالضرائب المتعددة في تنظيم الاقطاع الضريبي بحيث تختار من صورها ما يتناسب واقتصادها القومي وما يحقق أهدافها الاجتماعية والسياسية .

### 3-أساليب تحديد وعاء الضريبة:

1-التقدير المباشر ( عن طريق البيئة )<sup>2</sup>: وينقسم إلى نوعين أساسيان هما:

- أ- إقرار المكلف : بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف نفسه بتقديم إقرار للإدارة الضريبية بقيمة الوعاء الضريبي وتعتبر من أفضل الطرق لتقدير المادة الخاضعة للضريبة حيث لا تعتمد على الاستنتاج أو القرائن أو إقرار الغير. إلا أن نجاح هذا الأسلوب يقتضي توفر مستوى عال من الأخلاق ودرجة مرتفعة من الوعي الضريبي . وتوفر إدارة ضريبية على مستوى عال من الكفاءة والخبرة .
- ب- إقرار الغير: مثال على ذلك بطلب من رب العمل أن يبلغ عن الأجور و المرتبات التي يدفعها للعاملين لديه و يطلب كذلك من الشركات الإقرار عن قيمة الأرباح و الفوائد

<sup>1</sup> د . يونس أحمد البطريق مرجع سبق ذكره ص 17-18

<sup>2</sup> د. سوزي علي ناشد مرجع سبق ذكره ص 164-165

الموزعة. و أهم ما تتميز به هذه الطريقة هو صحة البيانات الواردة حيث لا يكون لمقدم الإقرار أي مصلحة في التهرب أو التبليغ عن بيانات غير حقيقية.

## 2-التقدير غير المباشر (عن طريق القرائن)

و تقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- **طريقة المظاهر الخارجية:** في هذه الطريقة تعتمد الإدارة الضريبية على بعض المظاهر الخارجية التي تتعلق بالمكلف و التي يكون من السهل تقديرها و مثال ذلك تقدير دخل المكلف على أساس القيمة الإيجارية لمنزله أو عدد العمال أو عدد الآلات المستخدمة و عدد السيارات... و غيرها من المظاهر الأخرى.

ب- **طريقة التقدير الجزافي<sup>1</sup>:** تقوم الإدارة الضريبية بتقدير مادة الضريبة بالاستعانة ببعض القرائن التي ترتبط بعناصر حقيقية في تحديد وعاء الضريبة. و يلجئ إلى هذه الطريقة في أضيق الحدود في حالة عدم توافر دفاتر منتظمة تبين القيمة الحقيقية لوعاء الضريبة.

ج- **طريقة التقدير الإداري<sup>2</sup>:** في هذه الطريقة يكون من حق الغدارة الضريبية أن تقدر وعاء الضريبة من خلال المعلومات التي تتوصل إليها من مناقشة المكلف أو فحص دفاتره، فلإدارة في هذا الخصوص حرية واسعة في التوصل إلى وعاء الضريبة.

### الفرع الثاني: سعر الضريبة.

أولاً: الضريبة التوزيعية و الضريبة القياسية:

1- **الضريبة التوزيعية<sup>3</sup>:** نقول عن ضريبة أنها توزيعية عندما يقوم القانون الضريبي بتثبيت المبلغ الإجمالي للضريبة على مستوى كامل الوطن ثم توزع هذه الحصيلة على مستوى مختلف مناطق الوطن(الدوائر،البلديات...)، و بعد هذا التوزيع يتم توزيع مبلغ الضريبة على ممولين كل منطقة وحينئذ يمكن معرفة سعر الضريبة.

1 - د . يونس أحمد البطريق مرجع سبق ذكره ص 61- 63

2 د. عبد الهادي نجار "اقتصاديات النشاط الحكومي" ص 201 - 202

3 و 4 د. محمد عباس محرز ، مرجع سبق ذكره.

2- **الضريبة القياسية<sup>1</sup>**: تسمى أيضا بالضريبة التحديدية والتي يحدد المشرع سعرها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية بصورة محددة تاركا تحديدها للظروف الاقتصادية . ويتم تحديدها بفرض سعر معين يتناسب مع المادة الخاضعة للضريبة، فالمكلف يكون على علم بمقدار الضريبة مقدما. تمتاز هذه الضريبة بأنها عادلة حيث يكون العبء الضريبي على أساس القدرة التكليفية للمكلف.

### ثانيا: الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية:

1- **الضريبة النسبية**: يحددها المشرع كنسبة مئوية من الوعاء أيا كانت المادة الخاضعة للضريبة، حيث تتميز ببساطتها وسهولتها بالنسبة للإدارة والمكلف، فهي تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم وقيمة المادة الخاضعة للضريبة.

2- **الضريبة التصاعدية**: عرفها gaude met على أنها: "تعني ارتفاع المعدل وتزايد مع تزايد حجم وقيمة المادة الخاضعة للضريبة<sup>2</sup>" وهي تنقسم إلى:

أ- **أسلوب التصاعد بالطبقات**: حيث يتم تقسيم الممولين إلى عدة طبقات حسب مقدار الدخل أو الثروات، و ترتب هذه الطبقات تصاعديا ثم تفرض الضريبة بنسبة تتزايد كلما انتقلنا إلى طبقة أكثر ثراء و تفرض الضريبة على الدخل على النحو التالي:

المعدل %	الطبقة
معفاة	من 0 إلى أقل من 250.
08 %	من 250 إلى أقل من 1000.
12 %	من 1000 إلى أقل من 2000.
18 %	من 2000 إلى أقل من 3000.
25 %	من 3000 إلى أقل من 4000.

**المصدر:** جمال صحراوي، مرجع سبق ذكره ص 65.

<sup>2</sup>- السيد عبد المولى "المالية العامة" دار الفكر العربية القاهرة 1977 ص 282



ب- أسلوب التصاعد بالشرائح<sup>1</sup>: يتم تقسيم الممولين إلى شرائح أو أقسام ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى، و مثال ذلك تفرض الضريبة على الدخل على النحو التالي:

جدول رقم (2،2) يبين التصاعد بالشرائح: المبالغ بالوحدة النقدية (دج)

المعدل %	الشريحة
معفاة	الـ 250 الأولى.
11 %	الـ 500 التالية.
14 %	الـ 1000.
18 %	الـ 1500.
23 %	الـ 2000.

المصدر: جمال صحراوي، مرجع سبق ذكره ص 66.

الفرع الثالث: قواعد تحصيل الضريبة.

و تنقسم إلى:

**أولاً: الواقعة المنشأة للضريبة<sup>2</sup>:** تستحق الضريبة عند وقوع الفعل الذي يحدده المشرع الضريبي و يسبق تحصيل الضريبة تقدير المادة الخاضعة لها و تحديد مقدار الضريبة و ما يستلزم ذلك من إقرارات و مراجعات حتى تصبح واجبة الأداء. و يعني هذا أن الطريق إلى فرض الضريبة وقد يطول بالنسبة إلى بعض الضرائب، هذا الأمر يؤدي إلى تحصيل بوفرة في وقت معين من السنة دون وقت آخر و لتفادي هذا يتعين أن يتم تحصيل الضريبة عموماً في أكثر الأوقات مناسبة بالنسبة للمكلف من خلال إجراءات تنظيمية تحقق الهدف، والواقع أن تحديد الواقعة المنشأة للضريبة تتوقف على معرفة متى ينشأ الدين في ذمة الممول فضلاً عن معرفة السعر الذي يطبق.

**ثانياً: طرق تحصيل الضريبة:** تتبع الإدارة الضريبية طرقاً مختلفة لتحصيل الضرائب بحيث تختار لكل ضريبة طريقة تحصيل مناسبة بحيث تحقق الاقتصاد في النفقات والملائمة في

1- جمال صحراوي مرجع سبق ذكره ص

2- د. عبد الهادي نجار "اقتصاديات النشاط الحكومي" ص 213

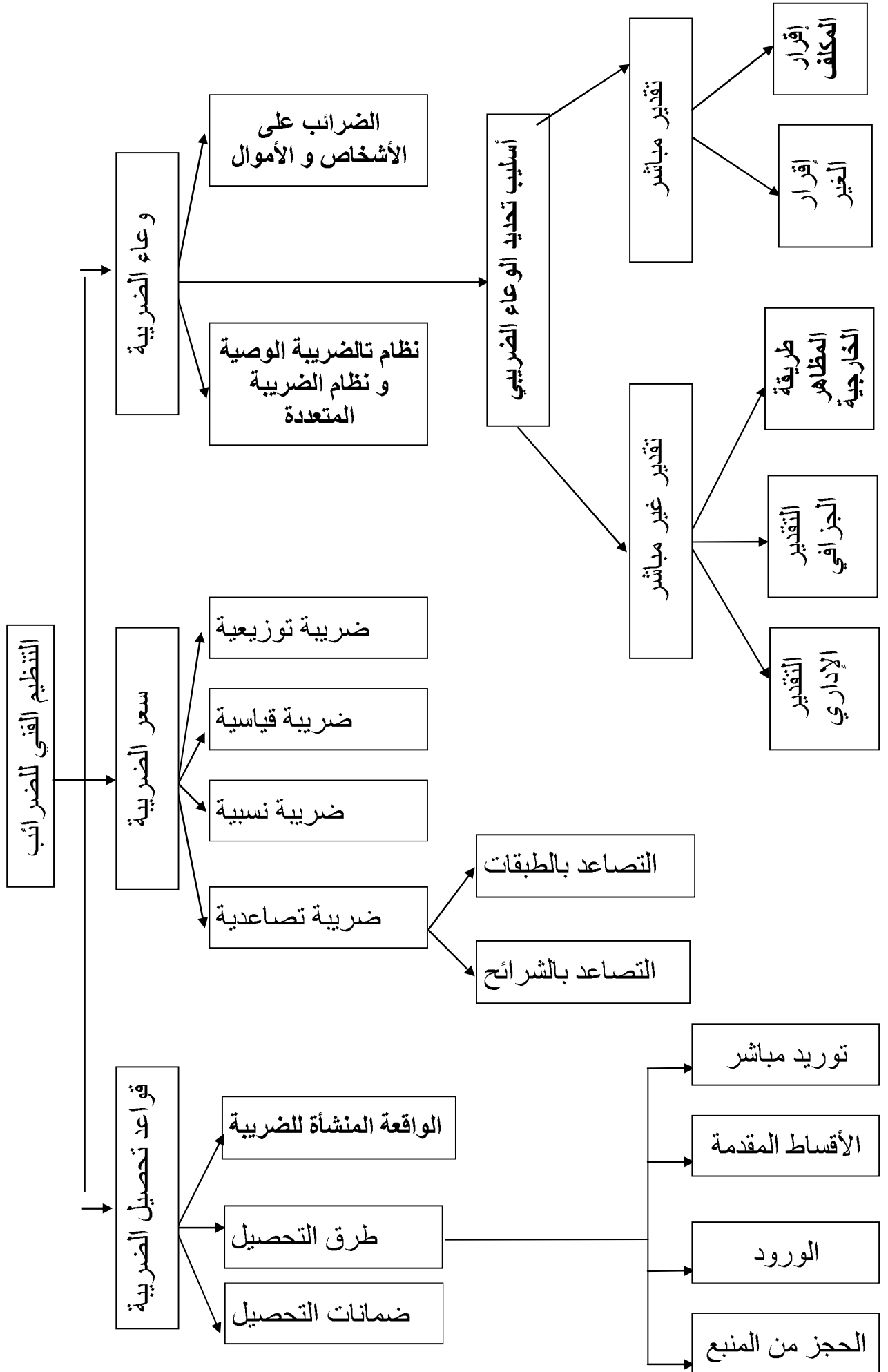
التحصيل والمواعيد المحددة دون أي تعسف أو تعقيد، ويمكن ذكر أهم طرق تحصيل الضرائب فيما يلي<sup>1</sup>:

- 1- التوريد المباشر: بحيث يقوم الممول بتسديد قيمة الضريبة مباشرة إلى الإدارة.
  - 2- الأقساط المقدمة: يقوم الممول بدفع أقساط دورية خلال السنة الضريبية طبقاً لإقرار يقدمه عن دخله المحتمل.
  - 3- الورود: يعتبر الورود عملاً إدارياً محددًا القيمة الضريبية التي يلتزم كل ممول بتوريدها إلى الخزينة العامة.
  - 4- الحجز من المنبع: تلجأ الإدارة الضريبية إلى التحصيل من المنبع كالأجور والرواتب وتتميز عن غيرها من طرق الجباية أن الإدارة تلجأ إلى تطبيقها في اللحظة التي يحصل فيها الممول على دخل .
  - 5- التحصيل عن طريق القوة : عندما لا يقوم ممول بدفع الضريبة في الآجال القانونية يقوم قابض الضرائب بالشروع في إجراءات التحصيل بالقوة حيث أن للدولة حق استعمال القوة مستعملة بذلك حق الدعوة العمومية .
- ثالثاً : ضمانات تحصيل الضريبة :
- لضمان حصول الدولة على مستحققاتها من الضرائب فقد كفل القانون للخزينة العامة العديد من الإجراءات أهمها<sup>2</sup>:
- تقرير حق امتياز الدين الضريبي على معظم الديون الأخرى حيث يستوفي دين الضريبة قبل الديون الأخرى.
  - تقرير حق إصدار بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة
  - منح المشرع الموظفين المختصين في مصلحة الضرائب حق الإطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف .
  - تقرير قاعدة الدفع ثم الاسترداد وهي قاعدة مقررة في التشريع الضريبي حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساساً أو في مقدارها أو حتى استردادها

2 - د. بونس أحمد بطريق مرجع سبق ذكره ص 79-81.

2- د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره . ص 212-213

- تعد كافة وسائل مكافحة التهرب الداخلي في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة .  
بعد أن تطرقنا للمراحل المختلفة للتنظيم الفني للضرائب يمكننا أن نقدم مخطط يبين ذلك التنظيم  
على النحو التالي :



**المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الإيرادات الضريبية :**

تعتبر الضريبة مورد هام بالنسبة لجميع الدول لتمويل الموازنة العامة إذ تستطيع الدولة بعد موافقة السلطة التشريعية زيادة الحصيلة الضريبية عن طريق رفع معدلات أو الزيادة في الأوعية الضريبية غير أن اللجوء إلى التمويل عن طريق الضريبة تعترضه العديد من العوامل وبصفة خاصة في الدول النامية .

وبالنظر إلى الخصائص والمفارقات التي تميز دول العام الثالث عن غيرها من الدول المتقدمة يمكننا أن نكتشف بأن السياسة الضريبية في دول العام الثالث تكون محدودة الأثر وذلك نظرا للأسباب التالية<sup>1</sup>:

- تتسم الأنظمة الضريبية فيها بالجمود والصلابة لهذا لا يمكن للسلطات العمومية استخدام الضريبة إلا بصعوبة كأداة فعالة لسياسة اقتصادية ظرفية .
- تعتمد الأنظمة الضريبية بصفة أساسية على رسوم الصادرات والواردات في الغالب .
- تعارض الأهداف المراد تحقيقها عن طريق السياسة الضريبية أحيانا ونظرا لأهمية هذه العوامل من خلال تأثيرها على الحصيلة الضريبية سنتطرق إلى أهم المشاكل الضريبية والمتمثلة في التهرب الضريبي .

**الفرع الأول : تأثير التهرب على الإيرادات الجبائية :**

سنتطرق إلى تعريف التهرب الضريبي أنواعه وأسبابه والحلول المقترحة لمواجهته قصد تقليص آثاره السلبية على الخزينة العمومية .

**1 - تعريف التهرب الضريبي:** يقصد تملص المكلف من دفع ما عليه من الضريبة كليا أو جزئيا دون أن يعكس عبؤها على الغير، ونميز بين نوعين من التهرب الضريبي :

**أ - التجنب الضريبي :** وهو التهرب المشروع ويتم عن طريق استغلال المكلف للنقائص والثغرات الموجودة في القانون لذلك فهذا التهرب لا يعد مخالفة أو انتهاك للأحكام الجبائية .

**ب - الغش الضريبي:** أو التهرب الغير مشروع : يلجأ المكلف إلى استعمال وسائل الغش والاحتيال قصد التخلص من دفع الضريبة منتهاكا بذلك أحكام التشريعات ويترتب عن هذا التهرب مخالفات على المكلف .

<sup>1</sup>- صحراوي جمال : مرجع سبق ذكره ، ص71

ثانيا : أنواع التهرب الضريبي :

أ - التهرب حسب معيار الشرعية:

1 - التهرب الضريبي المشروع : التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أحكام القانون ومن ثم لا يسأل المكلف عن تصرفه السلبي نظرا لعدم انتهاك القانون او الاحتيال عليه .  
ب - التهرب الضريبي الغير مشروع: يقصد بالتهرب الضريبي الغير مشروع التخلص من أداء الضريبة بالمخالفة الصريحة لنصوص القوانين الضريبية وهو ما يسمى بالغش الضريبي وتختلف أنواعه باختلاف نوع الضريبة المراد التهرب منها.

ج - التهرب حسب معيار النطاق ( المكان ) : حسب هذا المعيار يقسم التهرب إلى نوعين :

الأول: يكون محلي: حيث يتهرب الممول من أداء الضريبة داخل إقليم الدولة دون أن تكون هناك علاقة بالخارجي.

الثاني : التهرب الضريبي الدولي : الذي يعتبر مسألة معقدة حيث تتشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول ، والتهرب الدولي أصبح له أهمية كبيرة خاصة مع التطور الهائل للمبادلات والعلامات التجارية الدولية من جهة مع تطور قطاع الاتصالات الذي عرف ظهور نوع جديد من المبادلات المتعلقة بالمبادلات الإلكترونية ذات الطابع التجاري من جهة أخرى.

ينتج التهرب الضريبي الدولي نتيجة الاختلافات الموجودة بين مختلف التشريعات الضريبية .

ثالثا: أسباب التهرب الضريبي<sup>1</sup>

يمكننا إرجاع أسباب التهرب الضريبي إلى مجموعة من العوامل أهمها :

1 - ضعف مستوى الوعي الضريبي لدى الممول وعدم شعوره بمدى أهمية تطور الضريبة في تمويل نفقات الدولة ويمكن رد هذا الشعور إلى طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمكلفين فإذا كانت هذه العلاقة تضامنية ومثال ذلك الدول المتقدمة فإن الأفراد سيقومون بدفع الضريبة إيمانا منهم بأن هذه الضريبة ستوجه لتغطية الحاجات العامة ( مستشفيات، طرق، مرافق، ...إلخ) وبالتالي فإن التهرب يكون قليل وعلى عكس ذلك في الدول النامية أين تكون علاقة الممول للدولة علاقة تصادمية أي الثقة منعدمة في الدولة وبالتالي يعتبر عامل يساعد على التهرب .

2 - ثقل عبء الضريبة الذي يتحمله الممول ويقاس هذا الثقل عن طريق معدل الضغط الضريبي فالدولة رغبة منها في تمويل نفقاتها تلجأ على توسيع وزيادة إيراداتها الجبائية عن طريق زيادة

<sup>1</sup> - د. يونس احمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص143 - 144.

الأوعية الخاضعة للضريبة أو زيادة معدلات الضرائب لما يترك آثارا على نفسية الممول وفرض الضريبة الجديدة يشعر الممول بتقلها وتعددتها وهذا يؤدي في النهاية إلى التهرب.

3- عدم العدالة الضريبية وهي سمة تعرفها معظم الدول النامية ، إذ أن عدم تساوي الممولين اتجاه الأعباء العامة وكذا شعورهم بأن الإدارة الضريبية تمارس عليهم شيء من التعسف يدفعهم الى التهرب .

4- عدم كفاءة الإدارة الضريبية حيث تعرف الدول النامية العديد من العيوب أهمها:

- عدم توفر العناصر الفنية والإدارية القدرة على تحمل مسؤوليات تطبيق أحكام قوانين الضرائب .

- إنخفاض مستوى التكوين الخلقى لدى الموظفين كافتقار النزاهة والأمانة.

- سوء التنظيم السياسي والاجتماعي في الكثير من الدول المتخلفة مما يؤثر على الإدارة الحكومية ومنها الضريبية.

بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى والمتمثلة في:

- المشاكل الإقتصادية.

- إنخفاض الدخل لدى الممولين.

- إعتقاد بعض الدول على مدا خيل الثروات الطبيعية كالبتروول.

رابعاً: أساليب التهرب الضريبي<sup>1</sup>:

أ- الغش بالزيادة في الأعباء: عن طريق:

- المبالغة في تقدير المصاريف للتخفيض من الوعاء الضريبي.

- التسجيل المحاسبي للمصاريف الشخصية.

- المبالغة في الأجور الممنوحة.

2- الغش عن طريق تخفيض النواتج أو الأرباح:

- تسجيل بعض الخصومات – غش في الوثائق والمستندات – عدم فوترة المبيعات

الفوترة الجزئية – تسجيل العودة الوهمية للبضائع – تسجيل أجور وهمية.

3- الإخفاء القانوني: يتم عن طريق:

التركيب الخاطئ لعمليات قانونية – تركيب عمليات وهمية.

<sup>1</sup> – جمال صحراوي مرجع سبق ذكره ص

**خامسا: أساليب محاربة التهرب الضريبي<sup>1</sup>:**

- 1 - على مستوى التشريع لابد على المشرع الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:
  - فرض ضريبة عادلة مناسبة للمكاف مضمونة التحصيل .
  - لا بد أن تكون القوانين واضحة وواقعية بحيث لا تترك ثغرات للتهرب من جهة وتعريف الممول بحقوقه وواجباته من جهة أخرى.
  - اللجوء إلى فرض عقوبات ردية صارمة حتى تكون محاربة فعالة للتهرب الضريبي والعقوبات تكون جنائية تفرض غرامات مالية أو جنائية كالسجن.
- 2 - العمل على رفع الكفاءة الضريبية من خلال توفر عدة مقومات أهمها :
  - توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة وارتفاع مستوى التأهيل والتدريب
  - توفر نظم المراقبة التي تتميز بالدقة والسرعة في اكتشاف المخالفات.
  - تزويد الغدارة الضريبية بالأجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة لتمكينها من رفع مستوى الخدمات.
  - تبسيط أحكام قوانين الضرائب
- 3 - بالإضافة إلى تنمية الوعي الضريبي لدى المواطنين وذلك بتعريفهم بواجباتهم وحقوقهم
  - التنسيق بين إدارة الضرائب وباقي الإدارات الأخرى كالجهاز المصرفي وإدارة الضمان الاجتماعي .

**المبحث الثاني: السياسة الضريبية وآثارها.**

إن السياسة الضريبية ما هي في الواقع إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع لذا سنتعرض في هذا المبحث مفهوم السياسة الضريبية، أدواتها وكذلك آثارها الاقتصادية.

2- د-غازي عناية "الاقتصاد الإسلامي، الزكاة و الضريبة " دراسة مقارنة منشورات دار الكتب الجزائر 1991 ص 254-255.



**المطلب الاول: تعريف السياسة الضريبية:**

يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب الآثار الغير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع " <sup>1</sup>

إذن السياسة الضريبية هي مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي والتي تتعلق أساسا بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد من اجل تغطية نفقات التدخلات العمومية والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب إرادة الدولة من جهة ثانية ، ولتحديد السياسة الضريبية في اقتصاد ما لا بد من الاعتماد على ما يلي :

1 - تحديد الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة الضريبية من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد ككل.

2 - استخدام مجموعة من الأدوات والمزج بينها بالاعتماد على الأداة المناسبة لكل ممول والزمن الملائم له وتطبيق أنواع معينة من الضرائب تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

3 - تطبيق معدلات ضريبية تساعد على رفع المردودية من جهة وتحقيق أكبر قدر ممكن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يمكن تطبيق السياسة الضريبية إلا ضمن ما يعرف بالنظام الضريبي والذي نعني به المعاملة القائمة بين الممولين والإدارة الضريبية وهو يعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما والذي تتحدد معالمه بالنسب والعلاقات القائمة بين مختلف أنواع الضرائب السائدة في الاقتصاد.

فالساسة الضريبية تتسم بما يلي <sup>2</sup>:

- 1 - أنها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق والترابط
- 2 - أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة والبرامج المتكاملة معها كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها
- 3 - أنها جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهدافها.

**اهداف السياسة الضريبية:**

<sup>1</sup> - د. سعيد عبد العزيز عثمان ، م. شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره ص10

<sup>2</sup> - د. المرسي السيد حجازي " النظم الضريبية " الدار الجامعية - الإسكندرية ص08

تستعمل السياسة الضريبية كأداة تمويلية، إلا أن هذا الدور التمويلي تغير مع الأزمنة حيث تغير نوعيا تبعاً لتغير مهام الدولة التي تخلت عن حيادها حيث كانت مهمة الدولة تقتصر على الأمن، العدالة والدفاع وكان يطلق عليها مصطلح الدولة الحارسة، وأصبحت تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق العديد من الأهداف المسطرة والمتمثلة في :

- الهدف المالي ، الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى أهداف أخرى.

**1 - الهدف المالي :** حسب النظرية الكلاسيكية فإن الهدف الوحيد للضريبة هو تغطية النفقات العمومية والتي يجب أن لا يكون لها أي تأثير اقتصادي ، فدور الضريبة ينحصر في تغطية صناديق الخزينة العمومية ويعطيها وظيفة مالية بشكل مطلق، يرتبط بشكل وثيق بفكرة الدولة الحارسة، وبالتالي لا يمكن تسجيل أي تأثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

فمؤيدو فكرة حيادية الضريبة يرفضون الشكل التدخل الذي يراد أن يمنح للضريبة في الميدان الاقتصادي فهم يرون أنها وسيلة للاقتطاع وليس للتوجيه

أما اليوم فإنه في الواقع من المستحيل اقتطاع جزء من الناتج المحلي الخام دون أن تكون هناك انعكاسات ومضاعفات اقتصادية هامة فالضريبة يمكن أن تستعمل لتحقيق أغراض اقتصادية كما تعمل على تجسيد أهداف اجتماعية<sup>1</sup>:

**2 - الهدف الاقتصادي:** تعتبر الضريبة وسيلة مهمة يمكن أن تستخدم في امتصاص الفائض من الكتلة النقدية، وبالتالي التخفيض من الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى محاربة التضخم .

يمكن لضريبة أيضا أن تلعب دورا في تنشيط حالة الركود التي يتعرض لها الاقتصاد، ومن هذا القبيل سياسة المرونة الضريبية التي وضعها الرئيس كينيدي واستمر فيها الرئيس جونسون وهي سياسة " STOP AND GO " أي سياسة التوقف ثم الذهاب التي طبقت في بريطانيا<sup>2</sup>.

كما يمكن استخدام الضريبة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال :

**أ - توجيه الاستهلاك<sup>3</sup> :** تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي الفردي وذلك من خلال تأثيرها على أسعار السلع بحيث فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع الكمالية يمكن أن يقلص أو يوقف استهلاكها، إضافة إلى إمكانية إحلال سلعة مكان سلعة أخرى كما أن تخفيض الضرائب المفروضة على السلع المحلية يؤدي إلى تشجيع استهلاكها.

<sup>1</sup> - محمد عباس محرز، مرجع سابق ص 198

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص 168

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص 168

ب - توجيه قرارات أرباب العمل<sup>1</sup> :

وهذا من خلال التأثير على حجم ساعات العمل ونوعيته، حجم المدخرات، بالإضافة إلى استخدام الضريبة لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع، وذلك بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية كما أنها تستخدم كذلك للتأثير على هيكل الاستثمارات عن طريق توجيهها نحو مناطق معينة في إطار سياسة توازن جهوي.

من خلال هذا نجد أن الضريبة تعتبر متغيرا هاما من متغيرات المناخ الاستثماري لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

ج - زيادة تنافسية المؤسسات<sup>2</sup>:

للضريبة تأثير كبير على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج بحيث أن انخفاض الضرائب يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي خفض التكاليف الكلية للإنتاج لهذا نجد معظم الدول تسعى لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية بإحفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي ... إلخ.

د - السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي<sup>3</sup> :

يقصد بها تنسيق الأنظمة الضريبية من خلال اعتماد نفس المدونة من الضرائب تنسيق المعدلات، الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمدة، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب، لهذا نجد أن بعض الدول بدأت تسعى إلى توحيد أنظمتها الضريبية بشكل كامل مثل دول الإتحاد الأوروبي لأنه من غير هذا التوحيد لا يمكن الحديث على تكامل اقتصادي.

هـ - إعادة توزيع الدخل : وهذا من خلال تأثير السياسة الضريبية على الحصص النسبية الموجهة إلى مختلف الشرائح والفئات، وهذا في اتجاه تخفيض الفوارق بين المداخل أين تقوم الضريبة بدور المصحح لحالة التوزيع الأولى ، إلى أن تحقيق هذا الهدف يجعل أصحاب القرار أمام موقفين :

اختيار كفاءة تخصيص الموارد أو اختيار العدالة الضريبية

1و3 - صحراوي جمال - مرجع سبق ذكره ص45.

3 - د. عبد المجيد قدي - مرجع سبق ذكره ص169-170

و - تصحيح إخفاقات السوق<sup>1</sup>:

نجد في الواقع الأسواق غير التنافسية عاجزة عن تخصيص كفاء للموارد وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها المجتمع ككل مقارنة بالتكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين، ذلك أن هناك ميلا نحو انخفاض التكاليف الخاصة في حين أن التكاليف الاجتماعية تزداد بشكل مذهل وتتمثل في تكاليف التلوث الصناعي، الضجيج، تدهور البيئة والتربة، التصحر... إلخ . وهذا ما جعل الإدراك يتزايد بوجود روابط بين الأنشطة الاقتصادية والبيئة وفي هذا الإطار تستخدم السياسة الضريبية لتصحيح هذه الآثار الخارجية وهذا برفع التكاليف الخاصة بعد فرض الضريبة إلى مستوى التكاليف الاجتماعية.

3 - الهدف الاجتماعي<sup>2</sup>:

تستطيع الدولة من خلال الضريبة التأثير على الأوضاع الاجتماعية عن طريق فرض الضرائب تصاعديّة مرتفعة على الدخول والتركات ، وتخفيض الضرائب على السلع الضرورية بعكس السلع الكمالية التي تخضع إلى ضرائب مرتفعة، فهذه الإجراءات تسمح بطريقة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية الحقيقية لأصحاب الدخول المحدودة. كما يمكن للضريبة تحقيق أهداف معينة الحد من استهلاك بعض السلع الضارة كالمشروبات الكحولية، التدخين... إلخ وتشجيع واستهلاك سلع أخرى .

## المطلب الثاني: أدوات السياسة الضريبية:

إن إتباع أي سياسة من قبل الدولة يعتمد على توفير واقتناء مجموعة من الوسائل والأدوات التي يجب الاعتماد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. فمن أهم الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها:

أ - الإعفاء الضريبي : يعني إسقاط حق الدولة عن بعض المكلف(ين بدفع الضريبة في مبلغ الضرائب الواجب السداد، فالمقصود به هو منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبيا لعدد من

<sup>1</sup> - د. عبد المجيد قدي - مرجع سبق ذكره ص170

<sup>2</sup> - د. محمد باهر عتلم، مرجع سبق ذكره ، ص143

السنوات في بداية حياتها الإنتاجية لهذا فإن الإعفاءات الضريبية يمكن استخدامها بطريقة تسمح بأن تمارس دورا في التأثير على حجم الاستثمارات في القطاع الخاص، ونمط توزيعها بين الصناعات والقطاعات المختلفة، وتكون هذه الإعفاءات إما دائمة أو مؤقتة<sup>1</sup>

ب - **التخفيضات الضريبية:** تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

ج - **نظام الإهلاك :** يعرف على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي ويعبر عنه القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الإهلاك، وي طرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الإهلاك، ويعتبر الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر عن النتيجة من خلال المخصصات السنوية، التي يتوقف حجمها على النظام المرخص في استخدام ( ثابت، متزايد، متناقص )، وكلما كبر حجم هذه المخصصات والتسارع في بداية الاستثمار خاصة في فترات التضخم ، كلما اعتبر ذلك امتيازاً لصالح المؤسسة ، إذ بفضلها تتمكن من تجديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الإهلاك عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

د - **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** تشكل هذه التقنية وسيلة لامتناس الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة. بحيث تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن استخدامها ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف ألوانها، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة و زيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة.

يتوقف نجاح هذه الأدوات على عاملين هما<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> الإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي بسبب الإعفاء قائما، ويتم منح هذا الإعفاء تبعاً لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط الاقتصادي والذي عادة ما يكون في بداية النشاط.

2- د. عبد المجيد قدي - مرجع سبق ذكره ص 174

- اعتبار الضريبة جزءا من مناخ استثماري عام تتداخل عناصره و تتشابك إلى حد كبير منها: الاستقرار السياسي، استقرار العملة، إمكانية التحويل الجاري للعملة، نطاق السوق و حجمه، طبيعة النظام المصرفي و المالي القائم درجة تطور الهياكل القاعدية و وسائل الاتصال... إلخ.
- الزمن الذي يتم فيه استخدام هذه الأدوات فتجاوب المؤسسات مع المزايا الضريبية يربط بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد، و درجة المخاطر التي يمكن للمؤسسة تحملها على ضوء العوائد المنتظرة. ففي أوقات الخروج من الأزمة يكون هناك ميل أكبر للاستفادة المزايا و حوافز الاستثمار.

### المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية.

من الصعب تحديد الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية تحديدا دقيقا نظرا لتشابك الحياة الاقتصادية و تأثيرها بعوامل عديدة متداخلة مع بعضها البعض.

من ها نستعرض في هذا المطلب لآثار السياسة الضريبية بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك، الادخار، الانتاج، التوزيع و الأسعار.

#### 1- أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك<sup>1</sup>:

نؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر و العكس صحيح، و يترتب على ذلك التأثير على حجم ما يستهلكه الأفراد من السلع و خدمات.

فالضريبة تؤثر على الاستهلاك بالنقصان، إذ أنها تعمل على إنقاص الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه فينخفض الاستهلاك.

#### 2- أثر السياسة الضريبية على الادخار<sup>2</sup>:

فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان و بالتالي تقليل الإنفاق على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مدخراتهم، إلا أن تأثير الضريبة في حجم الادخار ل يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك و الادخار وفقا

1 - عبد الهادي النجار. مرجع سبق ذكره ص225

1- عبد الهادي النجار. مرجع سبق ذكره ص225

لمرونة كل منهما، و كذا إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق غير الضروري.

من هنا تجد أن اثر الضريبة على الادخار لمقدار دخل المكلف و نوع معيشة، و الحالة الاقتصادية عموماً، و مدى توافر الباعث على زيادة النشاط مع دفع الضريبة.

### 3- أثر السياسة الضريبية على الإنتاج:

بما أن الضريبة تؤثر في الاستهلاك و الادخار بالسلب، و هذا من شأنه تثبيط الإنتاج لأن الاستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي، كما أن الادخار تربطه علاقة طردية بالاستثمار و بالتالي الإنتاج. فكلما كان الادخار كبيراً كلما زاد حجم الاستثمار و هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج.

### 4- أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل<sup>1</sup>:

قد يترتب على الضريبة إعادة توزيع الدخل و الثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، و يحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئاً على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية و مستوى الادخار.

من هنا نجد أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية، بمعنى تحويل الدخل.

### 5- اثر السياسة الضريبية على الاسعار:

الأصل أن الضريبة تقتطع جانبا من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الإنخفاض و ذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول، و يعني ذلك أنه إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي كما إذا تم سداد قرض خارجي بهذه الحصيلة الضريبية مثلاً أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي و من ثم يخف ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخم. أما فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، فإن تشجيع الإنفاق و خاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقاً لتحليل كبير في هذا الشأن.

1- سوزي عدلي ناشد مرجع سبق ذكره ص 223.

المبحث الثالث: السياسة الضريبية و أثرها على النمو الاقتصادي.

لقد تم الربط بين السياسة الضريبية و النمو الاقتصادي من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين من بينهم النيوكلاسيك حيث ركزت نظرياتهم على دور السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي و الآثار التي تتركها على محددات النمو الاقتصادي.  
المطلب الأول: أثر السياسة الضريبية على محددات النمو الاقتصادي.

1 - يتم تأثير السياسة الضريبية على محددات النمو الاقتصادي كالتالي:<sup>1</sup>

نعتبر النموذج التالي:  $\Delta L = d(\Delta K, \Delta K/\Delta L, \Delta L, \Delta L/\Delta K, \Delta L/\Delta K)$ .

يتضح أن معدل النمو الاقتصادي ( $\Delta L$ ) يعتمد على معدل النمو في رأس المال ( $\Delta L$ )، و على التحسن في المعدل الحدي لرأس المال على الإنتاج الحدي ( $\Delta L/\Delta K$ ) و على معدلات التحسن في كل من التكنولوجيا(ت) و كمية و نوعية عناصر الإنتاج الأخرى (ع)، و على مدى تغير البيئة الاجتماعية و سياسية لتصبح أكثر ملائمة للنمو الاقتصادي (ب).

أ- تأثير السياسة الضريبية على معدل تكوين رأس المال ( $\Delta K$ ):

يتكون رأس المال الفعلي من الاستثمار الخاص و الاستثمار العام، و يظهر تأثير السياسة الضريبية من خلال تأثيرها في كل من معدل المدخرات أو حجم الاستثمار الخاص، أو في كليهما، فعندئذ تؤدي الضرائب إلى زيادة معدل المدخرات ( نتيجة زيادة ضرائب على الانفاق) فأن هذا يؤدي إلى زيادة معدل تكوين رأس المال، و على العكس إذا أدت الضرائب إلى تخفيض معدل المدخرات ( نتيجة فرض الضرائب التصاعدية على عوائد التملك مثلا)، فان هذا يقلل من معدل تكوين رأس المال.

ب- تأثير السياسة الضريبية على المعدل الحدي لرأس المال/ الإنتاج ( $\Delta L/\Delta K$ ):

تؤثر السياسة الضريبية على المعدل الحدي لرأس المال/ الإنتاج بالنسبة لطبيعة السلع الرأسمالية فالضرائب على أنواعها أنواع معينة من السلع النهائية تؤثر بدورها على الرغبة في الاستثمار و بالتالي يحاول رجال الأعمال الابتعاد عن السلع ذات العبء الضريبي الكبير إلى سلع أخرى أقل عبئا. أما بالنسبة لاستيراد السلع الرأسمالية فتقوم الضرائب بتقليل استيرادها.

1- أ. المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره ص 21



ج- التطور التكنولوجي: يمكن أن تؤثر السياسة الضريبية في سرعة التطور التكنولوجي من خلال تفضيل طرق إنتاجية معينة على أخرى، كما أن تقييد تكوين رأس المال بها يقلل من سرعة التطور التكنولوجي هذا بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول المتخلفة حيث تستورد التقنية ، فإن الضرائب لا تؤثر بصورة محسوسة على حجم النشاط البحثي بالمقارنة مع ما يحدث في الدول المتقدمة.

د- تأثير السياسة الضريبية على عرض العمل: تؤثر في العرض الكلي ممن ساعات العمل و تظهر من خلال أثر الدخل و أثر الإحلال، فيشجع أثر الدخل الأفراد على زيادة ساعات عملهم لتعويض النقص في الدخل بسبب الضريبة، بينما يشجع أثر الإحلال الأفراد على تخفيض ساعات عملهم والأثر الصافي لزيادة ضرائب الدخل لا يمكن الوصول إليها، كما تؤثر على العرض النسبي وذلك بالتأثير على المكاسب والمهن والوظائف المختلفة مما يؤدي إلى تغيير عرض العمل بها.

#### - بعض الملاحظات حول علاقة السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي<sup>1</sup>:

أولاً: يؤدي زيادة العبء الضريبي على أفراد المجتمع إلى عرقلة النمو الاقتصادي خاصة إذا ما تجاوز هذا العبء الطاقة الضريبية لأفراد المجتمع و هذا يتطلب من الحكومة ضرورة ترشيد الإنفاق العام و الذي يمول أساساً من الضرائب من أجل عدم تجاوز الطاقة الضريبية.

ثانياً: ينبغي أن تتوفر في النظم الضريبية البساطة و الوضوح لأن الإدارة الضريبية تؤثر بطريقة مباشرة و غير مباشرة في التكاليف التي يتحملها المجتمع على تحصيل الضريبة.

ثالثاً: تؤدي التغييرات السريعة في التشريعات الضريبية الى التأثير بصورة سيئة في محددات النمو الاقتصادي .

رابعاً: توجد صعوبة واضحة في تحقيق هدف العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي والثروة وهدف النمو الاقتصادي في آن واحد .

خامساً : ونحذر أخيراً بأن استعمال السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي هو شرط ضروري وليس كافياً ، ذلك أن السياسة الضريبية الملائمة تهيئ المناخ للنمو ولكن النمو ذاته يتحقق باستخدام الموارد الاقتصادية والعمل والإدارة ولرأس المال بكفاءة.

#### 2- تأثير السياسة الضريبية على الدخل : (المضاعف الضريبي) :

تفوق الحكومة بالتأثير على مسار الحياة الاقتصادية باستخدام عدة آليات سواءاً من خلال :

<sup>1</sup>- د. المرسي السيد حجازي مرجع سبق ذكره ص36

- الاتفاق الحكومي المتمثل في مختلف النفقات التي تقوم بها الحكومة مقابل حصولها على سلع وخدمات معينة وينقسم إلى إنفاق استثماري وآخر استهلاكي ( $G = GI+GC$ ) .  
الضرائب ( TX )<sup>1</sup>: وتمثل مداخيل الحكومة التي تقبضها من الأفراد والمؤسسات بدون مقابل. وعلى الحكومة مراعاة مستويات الدخل من أجل تحديد نسب الاقتطاع مما يجعل الضرائب دالة في الدخل  $TX=F(Y)$ . لكننا سنفرض في البداية أن الضرائب مستقلة عن الدخل ( $TR=TR0$ ) ثم في مرحلة ثانية نفرض انها تابعة للدخل.

- التحويلات ( TR )\*: يمكن ان تقوم الحكومة بالعملية العكسية للضرائب اي بدفع دخول للأفراد و المؤسسات على شكت دعم و اعانات بدون اي مقابل ،سنفترض انها متغيرا خارجيا ( $TR=TR0$ ) .

ويكون الاقتصاد في ضل نموذج مغلق به 03 قطاعات و يتكون من الحكومة ،قطاع الاعمال ،العائلات و يبين ذلك في مدى تأثير الحكومة في فرض الضرائب المفروضة على المؤسسات ،او عن طريق المدفوعات التحويلية .

#### أمعطيات النموذج :

دالة الاستهلاك:  $C=C_0+C_{gd}$  . دالة الاستثمار:  $I=I_0$  .

دالة الانفاق الحكومي:  $G=G_0$  . دالة الضرائب:  $T_x+T_{x0}$  .

دالة التحويلات:  $TR =TR_0$

و لتحديد الدخل عند التوازن يمكن استخدام طريقة الطالب الكلي = العرض الكلي

$$(OG=DG) . (Y_d=Y-T_x+TR) \text{ حيث } Y=C+I+G \rightarrow y=C_0+CY_d+I_0+G_0$$

$$\rightarrow y=C_0+C(y-T_{x0}+TR_0)+I_0+G_0$$

$$\rightarrow Y(1-c) =C_0-CT_{x0}+cTR_0+I_0+G_0$$

و عليه تصبح معادلة دخل التوازن وفقا لطريقة العرض الكلي يساوي الطلب الكلي كالتالي :

$$Y_c=[1/1-c](C_0-cT_{x0}+cTR_0+I_0+G_0)$$

ب-مضاعف الضرائب\*:

(1)-علي عزوز "الضغط الضريبي وأثره على النمو الإقتصادي" رسالة ماجستير 2007 ص 153 الشلف

\* المدفوعات التحويلية TR يمكن أن ينظر إليها على أساس إنها ضرائب سالبة أو ضرائب إجمالية ، وهذا وفقا لما يلي  $TG=TN+TR$  (ضرائب إجمالية =ضرائب صافية +مدفوعات تحويلية) .

يمكن استنتاج قيمة المضاعف من خلال معادلة التوازن التالية :

$$Ye=1/1-c (Co-CTXo+CTRo+Io+Go) \quad (1)$$

و عند افتراض تغيير مستقل في مستوى الضغط الضريبي  $DTx$  ، فان هذه المعادلة تصبح على الشكل التالي :

$$Y+Dy=[1/(1-C)][Co+CTRo-C(TXo+DTXo)+Io+Go] \quad (2)$$

$$(2)-(1) \Rightarrow Dy=-C/(1-C)DTxo \Rightarrow K(TX)=-C/(1-C)$$

و تمثل القيمة  $K(TX)$  المضاعف الضريبي في الاقتصاد المغلق .

و يسمى ايضا الكسر  $C/(1-C)$  بالضارب الضريبي ( Fiscal maluphier )<sup>1</sup> و هذا

الضارب سالب وقيمته المطلقة للضارب الضريبي اقل من الضارب البسيط بواحد اي -

$$c/1-c = c/1-c = 1/1-c-1$$

اثار الضرائب على مستوى الدخل ستكون عكسية ، فاقبال الحكومة على زيارة مستوى الضرائب

بالمقدار  $\Delta TXo$  سيترتب عنهم للحفاظ على حجم الدخل المحقق بالمقدار :

$$\Delta Y = -C/(1-C)\Delta TXo$$

و العكس صحيح اي ان تخفيض مستوى الضغط الضريبي بالمقدار  $\Delta TXo$  - يؤدي

الى مضاعفة الدخل بمقدار الكسر  $C/(1-C)$  وعلى هذا الاساس تعمل الحكومة على استخدام

السياسة الضريبية من اجل زيادة الحافز على الادخار وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو الاستثمار المنتج بهدف الدفع من معدلات النمو الاقتصادية .

ج-العلاقة بين الضرائب والدخل : (1)

لقد افترضنا في تحليلنا السابق ان الضريبة ثابتة و لا تتغير مع تغير الدخل ، و لآكن هذا

الفرض بعيد عن الواقع ، و حتى يكون النموذج اقرب للواقع العملي نجعل من الايرادات

الضريبية دالة خطية على الدخل بحيث تكون دالة الضرائب الاجمالية كالآتي :

$$(1) Tg = To + ty \dots\dots$$

\*يعتبر الاقتصادي "كاهن" أول من أشار بفكرة المضاعف عند اهتمامه ببحث عن العلاقة بين حجم التشغيل و حجم الاستثمار ، فاصين تهتم نظرية المضاعف عند "كينز" بدراسة العلاقة بين تغيير الاستثمار و مستوى الدخل و يسمح المضاعف الضريبي بدراسة اثر التغيير في معدل الضريبة على الدخل .

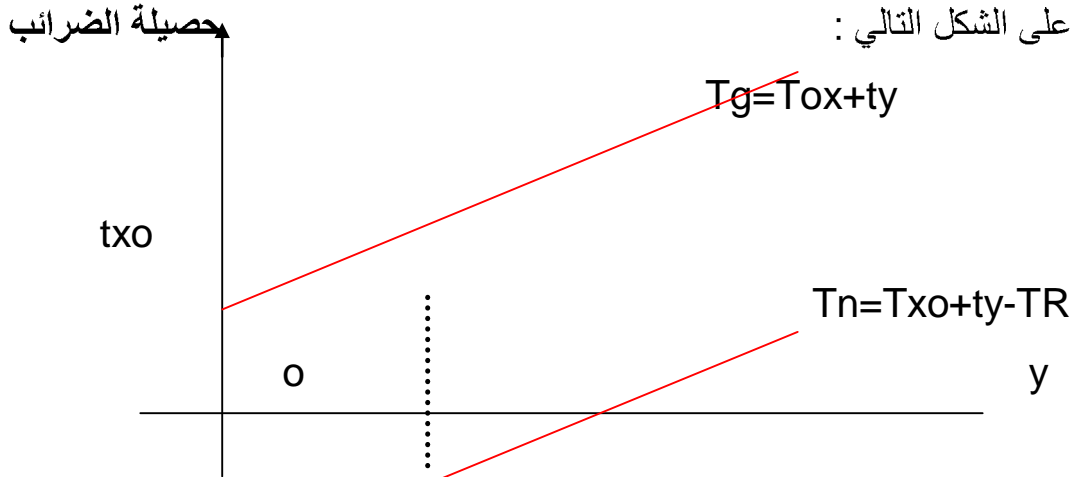
(1)-د-احمد الأشق "الاقتصادي الكلي"-الطبعة الأولى 2002 عمان-ص

الضرائب الاجمالية للحكومة  $T_g$  حيث تمثل :

مجموع الضرائب المستقلة عن الدخل أو الضرائب التلقائية  $T_o$  :

$y \Delta T_8 / \Delta$  ويساوي : المعدل الحدي للضرائب ويرمز له بالرمز  $t^*$  (tpm)

ويعني نسبة تغير الدخل التي ستتحول من مستلمي الدخل الى الحكومة في ظل هيكل ضريبي معين وأسعار معينة للضرائب. وبيانها عبارة عن انحدار دالة الضرائب الإجمالية وهذا ما هو موضح على الشكل التالي :



الشكل رقم (1-2) : دوال الضريبة الاجمالية والضرريبة الصافية

المصدر : علي عزوز-مرجع سبق ذكره ص 156

يبين الشكل السابق دوال الضرائب الاجمالية والصافية المرتبطة مباشرة بمستوى الدخل التي يحصل عليها الافراد والمؤسسات وعلى هذا الاساس اعتبرت كدوال خطية على مستوى الدخل الوطني. حيث يعبر  $oxt$  عن قدر ثابت من الضريبة مستقل لا يتأثر بتغيرات الدخل فإن  $oxt$  توضح بمقدار إيراد الضرائب وذلك عندما يكون الدخل مساويا للصفر (0) ولو أنه عمليا لا يمكن أن ينخفض الدخل إلى (0).

وبنفس طريقة العرض الكلي يساوي الطلب الكلي يمكن إيجاد الدخل التوازني :

$$OG = DG \Rightarrow y = C + I + G$$

$$\Rightarrow y = C_o + c_y d + I_o + G_o$$

$$\Rightarrow y = C_o + c(y - T_x - TR) + I_o + G_o$$

$$\Rightarrow y = C_o + c(y - T_{x_o} - T_y + TR) + I_o + G_o$$

$$\Leftrightarrow Y - C_y + C T_y = C_o + c(-T_{x_o} + T R_o) + I_o + G_o$$

$$\Leftrightarrow Y_e = [1 / (1 - c + ct)] [C_o - C T_{x_o} + c T R_o + I_o + G_o]$$

وهي المعادلة الأخيرة للدخل التوازني .حيث أن مضاعف الضرائب يساوي :

$$K(Tx) = -c/(1-c+ct)$$

والذي يسمى أيضا بالضارب الضريبي المركب حيث أن ارتفاع الحصيلة الضريبية بمقدار  $(\Delta t)$  يؤدي إلى انخفاض الناتج الكلي <sup>1</sup>.

ومن خلال دراستنا هذه نستنتج أنه إذا كانت حصيلة مرتبطة بالدخل فإن المضاعف ينخفض .

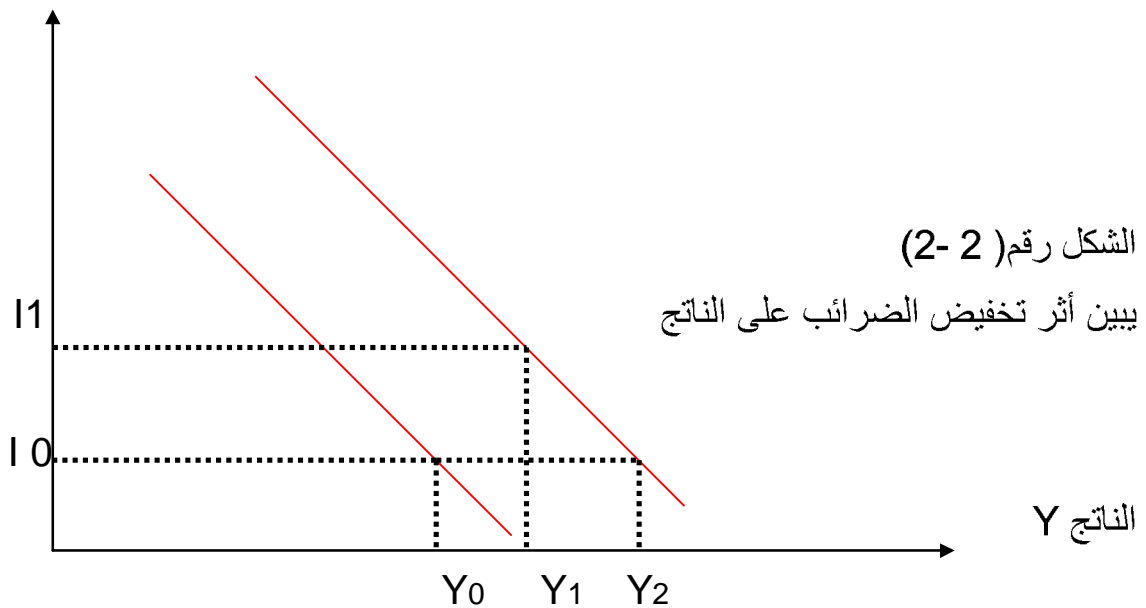
ويصبح يساوي  $K(Tx) = -c/(1-c+ct)$  أي أن الضرائب التي تكون دالة على الدخل تخفض من قيمة المضاعف الضريبي.

(1) : أ . د أحمد الأشقر " مرجع سبق ذكره ص 181.

## المطلب الثاني: تأثير السياسة الضريبية على الناتج و الدخل

من خلال هذا المطلب سيتم توضيح تأثير السياسة الضريبية على كل من الإنتاج والدخل و ستكون الدراسة على كل من منحنيات العرض والطلب ومنحنيات الإدخار والإستثمار وسوق النقود . كما يتم التطرق إلى تدخل السياسة الضريبية في معالجة التضخم والكساد .

أثر السياسة الضريبية على الإنتاج و الدخل من خلال منحنيات SI-ML  
معدل الفائدة



المصدر : أ. د. محمد العربي ساكر "محاضرات في الاقتصاد الكلي للقاهرة طبعة الأولى  
2006 ص43.

من خلال الشكل اعلاه يمثل ML و SI منحني التوازن النقدي والسلعي عند سعر الفائدة  $oI$  يتوازن سوق النقود وسوق السلع عند الدخل  $oY$ .

وقد تلجأ الحكومة إلى تعديل الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية معينة ولاسيما من أجل تشجيع التوسع في إنتاج السلع والخدمات ، ويتم ذلك إما بقيامها بخفض ضرائب أو زيادة الضرائب.

- **تخفيض الضرائب<sup>1</sup>**: من خلال الشكل السابق رقم (2) فإن تخفيض الضرائب يؤدي بمنحنى (SI) الانتقال الى اليمين وبالتالي زيادة الدخل و الذي ينجم عنه زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات وهذا ما يؤدي الى وجود فائض في الطلب السوق النقدية و بالتالي ارتفاع أسعار الفائدة ويؤدي الى زيادة الناتج من  $oY$  إلى  $Y1$  و الذي ينجر عنه انخفاض في الإستثمار ، ومستوى  $\Delta K$  التوازن الجديد في سوق السلع هو  $Y=T2-Y0$ .

وبالتالي نستنتج أن أثر تخفيض الضرائب على الدخل يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة وزيادة الناتج مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق الإستثماري .

وقد تلجأ الحكومة من أجل تشجيع الاستثمار إلى سياسة دعم الإستثمار عن طريق تخفيض الضرائب على الشركات إذا زادت تلك الشركات استثمارها<sup>2</sup>

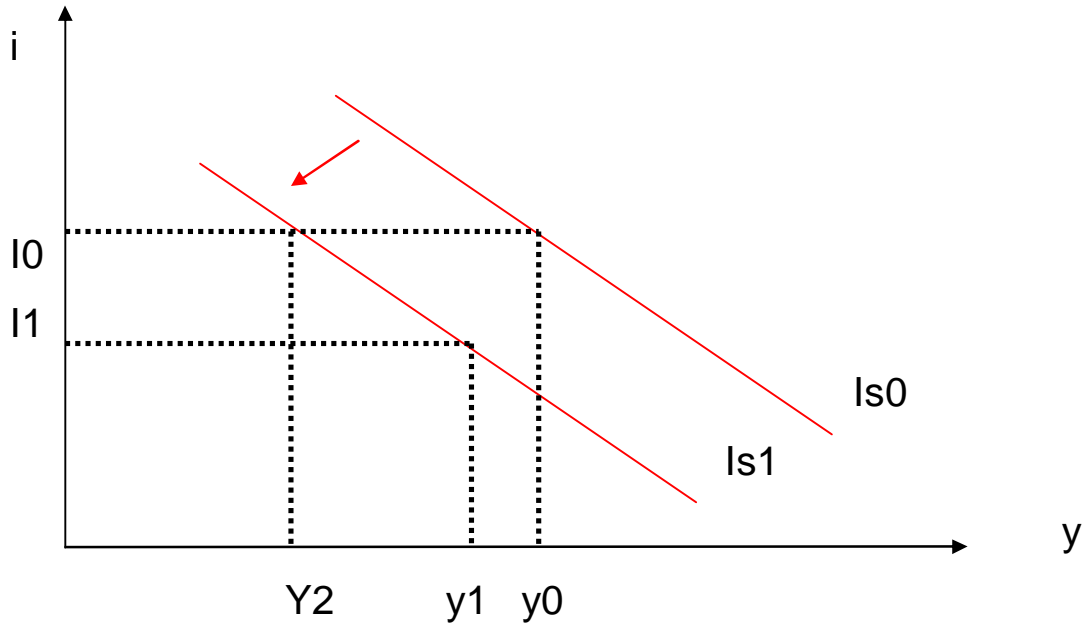
**زيادة الضرائب<sup>3</sup>**: إن زيادة الضرائب يؤدي إلى انتقال منحنى إلى اليسار وبالتالي انخفاض مستوى الدخل الوطني وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

<sup>1</sup> أ.د، محمد العربي ساكر «محاضرات في الاقتصاد الكلي» الطبعة الأولى 2006 القاهرة ص44

<sup>2</sup> أ. د أحمد الأشقر " مرجع سبق ذكره ص 181

<sup>3</sup> أ.د محمد العربي ساكر مرجع سابق ذكره ص121

الشكل رقم (2-3): يبين أثر زيادة الضرائب في انخفاض أسعار الفائدة .



**المصدر :** أ.د محمد العربي ساكر مرجع سابق ذكره ص 44.

نلاحظ انه عند انخفاض الدخل ينخفض الطلب على النقد بغرض المبادلات ، وهذا ما يؤدي إلى عجز الطلب في سوق النقدية مما ينجر عنه انخفاض على أسعار الفائدة وبالتالي ارتفاع الاستثمارات ويكون مستوى التوازن في سوق السلع.

$$\Delta KTx = Y_0 - Y_2$$

- دور السياسة الضريبية في معالجة التضخم :

عندما يكون هناك تضخم في الاقتصاد والمتمثل في الارتفاع المتواصل في الاسعار فإن الحكومة تهدف الى تخفيض مستوى الطلب الكلي وتخفيض القدرة الشرائية في المجتمع مما ينعكس في تخفيض الأسعار<sup>1</sup>

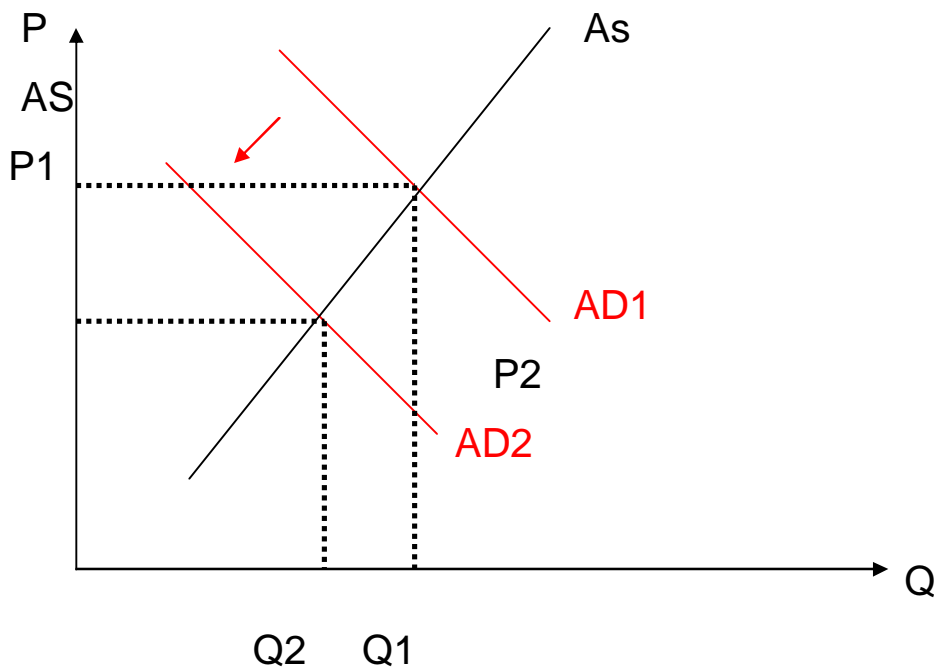
وللحد من ظاهرة التضخم تتبع الحكومة سياسة انكماشية وذلك بتخفيض مستوى الانفاق من جهة ومن جهة أخرى يتم رفع مستوى الضرائب وبالتالي خفض حجم الدخل القابل للانفاق مما يؤدي الى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الامر الذي يؤدي الى خفض المستوى العام للأسعار<sup>1</sup>



واستخدام كلا سياستين زيادة الضرائب والتوسع فيها وخفض الإنفاق العام يؤدي الى انتقال منحى الطلب الكلي من DA1 الى DA2 وخفض الاسعار من P1 الى P2 وذلك كما يوضح الشكل التالي :

شكل رقم (4-2)

يبين أثر الضريبة في معالجة التضخم .



وبالتالي نستنتج أن للسياسة الضريبية دور فعال في معالجة ظاهرة التضخم وذلك بفرض ضرائب مباشرة التي تؤثر على زيادة الحصيلة الجبائية والتاثير على الطلب الكلي ، وفرض ضرائب غير مباشرة تؤدي الى انخفاض الدخل وبالتالي يقلل الطلب.

1

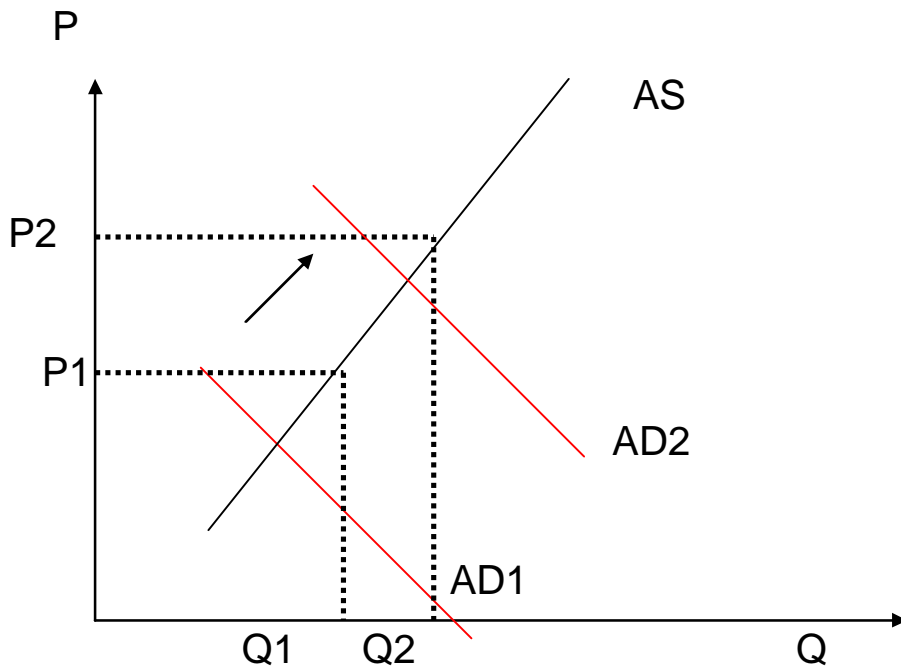
دور السياسة الضريبية في معالجة الكساد :

<sup>1</sup>(1): أ.د محمد العربي ساكر مرجع سابق ذكره ص121

تكون هناك حالة الكساد عندما يكون الاقتصاد يعاني من انخفاض في مستوى الطلب الكلي مما يعني وجود صعوبة في تصريف المنتجات ، ويعني أيضا انخفاض حجم الطلب على العمل وارتفاع معدل البطالة في مثل هذه الحالة يمر الاقتصاد بحالة تباطؤ في نموه<sup>1</sup> ولانتشال الإقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى زيادة مستويات الإنفاق العام مما يؤدي الى زيادة دخول الأفراد من جهة وتخفيض الضرائب على المواطنين او التوسع في الإعفاءات الضريبية بقصد زيادة الدخل وخلق فرص الإستثمار وللحد من البطالة والكساد وذلك باتباع سياسة توسعية على محورين محور زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي من DA1 الى DA2 وبالتالي زيادة الطلب الكلي والنتاج المحلي والشكل التالي يوضح ذلك 2 :

## شكل رقم (2-5)

يبين أثر الضريبة في معالجة الكساد:



<sup>1</sup>(1) : أ. د أحمد الأشقر " مرجع سبق ذكره ص 189.

وبالتالي نستنتج أن تخفيض الضرائب يحمل في طياته زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الإستهلاكي و الإدخار مما يزيد الطلب الكلي عن طريق زيادة الطلب الإستهلاكي وعن طريق زيادة الطلب الاستثماري من جراء ازدياد القدرة على الادخار وازدياد القدرة على الادخار وازدياد القدرة على تمويل الاستثمار .

### المطلب الثالث :الضغط الضريبي و علاقته بالنمو الاقتصادي:

لقد شغل الربط بين الضغط الضريبي و النمو الاقتصادي العديد من المفكرين و الباحثين الاقتصاديين من بينهم "كوريهارا" بالنسبة للكنازيين ،و"ساتو" بالنسبة للكلاسيك ،حيث تعر نماذج للربط بين معدلات الضغط الضريبي و مستوى النمو الاقتصادي .

- مفهوم الضغط الضريبي (1):ان ما يحدث فرض الضرائب المختلفة من تغيرات اقتصادية و اجتماعية تختلف عمقا واتساعا تبعا لحجم الاستقطاعات الضريبية من ناحية و صورة التركيب القني للهيكال الضريبي من ناحية اخرى ،تؤدي الى التأثير على مختلف مظاهر الحياة في المجتمع ذلك التأثير الذي يعبر عنه بالضغط الضريبي

### "LA PRESSION FISCOL"

### - مستوى الضغط الضريبي (2):

يعبر مستوى الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع الضريبي متسوية الى بعض المقادير الاقتصادية العامة و التي تكون في العادة اما الناتج المحلي الخام او الناتج الوطني الخام او مجموع الاقتطاعات العمومية (مجموع موارد الدولة) .

معدل الضغط الضريبي = مجموع الضرائب /الناتج المحلي الخام

و تتوسع بعض الجهات الى اعتبار اقتطاعات الضمان الاجتماعي في حسابه معبرة عنه ب:

معدل الاقتطاعات الاجبارية =مجموع الضرائب + اشتراكات الضمان الاجتماعي /الناتج المحلي الخام .

و قد تحدث عدة تغيرات على مستوى الضغط الضريبي فقد تكون ارادية نتيجة حدوث عيوب او عجز في الهيكال الضريبي تتناقص و اهداف السياسة الضريبية او قد تكون مقصودة

<sup>1</sup>يونيس احمد البطريق - مرجع سبق ذكره ص 87  
<sup>2</sup> : أ.د محمد العربي ساكر - مرجع سبق ذكره ص120

اي تلك التي يسعى النظام الضريبي الى تحقيقها او قد تكون تلقائية اي تلك اللا ارادية من جراء فرض ضرائب معينة .

بعض الانتقادات الموجهة لارتفاع معدل الضغط الضريبي :

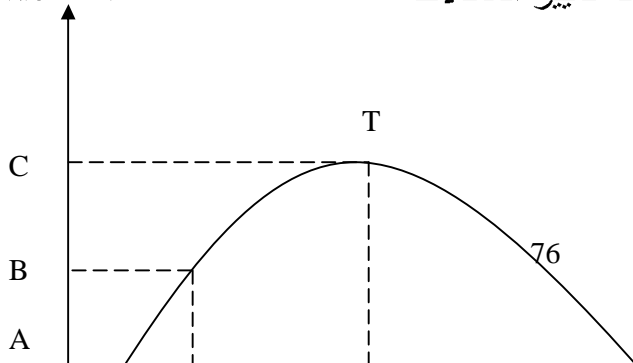
- 1- يمكن ان يؤدي الضغط الضريبي المرتفع باقتصاد الدولة فقدان تنافسيته
  - 2- تقل الجباية يؤدي الى فقدان فعالية القطاع السوقي بسبب ارتفاع تكاليفه .
  - 3- يعمل معدل الضغط الضريبي المرتفع على تثبيط النشاط الانتاجي ، و يمارس هذا المجال تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي لان للضريبة اثر مفرقا على عوامل العرض (الاستثمار ، عمل... الخ) و هذا ما يؤدي الى انخفاض المردودية الجبائي
- معدل الضغط الضريبي الامثل (1):

يرتبط المعدل الامثل للاقتطاع الضريبي بالاثار التي يتركها على الناتج المحلي الخام ، فالمعدل الامثل هو ذلك الذي يجعل الناتج المحلي الخام على اعلى مستوياته هذا من الناحية الاقتصادية ، اما من الناحية المالية فان المعدل الامثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية على اعلى مستوياتها .

و لقد حاول لافير "reffal" ابراز ذلك من خلال المنحنى المسمى باسمه و الذي مفاده ان كثرة الضريبة تقتل الضريبة كالتالي:

الحصيلة الضريبية

الشكل رقم (2-6): مردودية الضريبة بدلالة تغيير المعدلات



المصدر: عبد المجيد قدي «السياسات الاقتصادية الكلية» مرجع سبق ذكره ص 162

يسعى هذا المنحنى إلى تبرير السياسات ذات الخلفية الليبرالية الهادفة الى تخفيض الاقتطاعات الإجبارية، ويشكل أساسا لنقد الضغط الضريبي المرتفع. يوضح المنحنى بطريقة بسيطة أن هناك حدود مثلى للضغط الضريبي يؤدي تجاوزها الى انخفاض الحصيلة الضريبية.

ولقد تعرض هذا المنحنى لعدة انتقادات أهمها: أن هذا المنحنى اهتم بجانب العرض وأهمل جانب الطلب، وأن الدراسات الميدانية لم تستطيع إثبات العلاقة العكسية بين المعدل الضريبية والحصيلة الحدية للضرائب.

#### - العلاقة بين الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي :

يرى المفكر والباحث الاقتصادي الياباني كوري هارا KAZUTOMI KURIHARA إن للسياسة الضريبية دور في منع الاقتصاد للدخول في حالة تضخم أو ركود اقتصادي وذلك بوجود علاقة بين الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي . ويقدم «كوريهارا» معدل نمو القدرة الكاملة وفق العلاقة التالية :

$$pc = [S_1 (1-ty_1+f_1)+s_2(1-ty_2+f_2)(1-d)] +ty-f-g / v$$

حيث تمثل المتغيرات السابقة:

S2, s1: تمثلان الميل المتوسط للدخار.

ty: معدل الضغط الجبائي.

F: ميل الدولة لمنح التحويلات.

G: ميل الدولة إلى شراء السلع والخدمات غير الإنتاجية.

F2, f1: معدل إعادة التوزيع.

V: المعامل الحدي والمتوسط لرأس المال.

D: الدخل

ومن خلال هذه العلاقة يرى كوري هارا انه إذا كان معدل نمو القدرة الكاملة اكبر من المعدل الطبيعي فان ذلك قد يؤدي إلى حالة كساد مزمن ، وبذلك يجب تخفيض PC وهذا عن طريق استخدام السياسة الاقتصادية بحيث يجب الدفع من ميل الدولة للإنفاق سواء على شكل سلع وخدمات استهلاكية ، أو عن طريق منح تحويلات لصالح العائلات أو تخفيض معدل الضغط الضريبي .

كما يمكن التأثير على قيمة ميل القطاع الخاص للادخار عن طريق السياسة الضريبية ، فبافتراض بان الهيكل الأولي للمداخل ثابت ، و أن الميل للادخار  $S_1$  و  $S_2$  ثابتان كذلك ، و من اجل تخفيض معدل الادخار الخاص فمن الممكن تخفيض  $F_2$  و الدفع من  $TY_2$  و بالتالي تخفيض  $TY_1$  و الدفع من  $F_1$  من اجل معدل جبائي  $TY$  و ميل للتحويلات  $F$  معطى ، و هذا يبين تركيبة جبائية تكون تحويلية أكثر منها ضريبية .

و على العكس من ذلك إذا كان الاقتصاد يتميز بمعدل نمو القدرة الكاملة اقل من المعدل الطبيعي للنمو ، فان السياسة الاقتصادية هنا يمكنها التوفيق بين المقاييس التقليدية مثل الارتفاع في معدل الضغط الضريبي ، و بعض المعايير التي تخص الهيكل الضريبي مثل طبيعة التحويلات و الإعفاءات .

فإذا أردنا مثلاً التأثير على الهيكل الضريبي و على هيكل التحويلات مع بقاء المتغيرات

التالية :

(G.TY.F) مع إمكانية معرفة  $S_1$  و  $S_2$  ، عن طريق تخفيض  $TY_2$  و الدفع من  $F_2$  و بالتالي تخفيض  $F_1$  و الدفع من  $TY_1$  ، و هذا بهدف تفضيل الادخار الخاص و بالتالي التراكم الرأسمالي و ذلك بكيفية التي تسمح بالرفع من PC ، و هو ما يعني التخلي عن الشرائح الاجتماعية الأكثر تواضعاً لأنها تسعى إلى هيكل (ضريبية – التحويلات) اقل ارتفاعاً ، أيضاً الارتفاع في معدل نمو القدرة الكاملة يستلزم الارتفاع في مجموع الضرائب ، انخفاض في حجم التحويلات و البحث عن هيكل ضريبية تحويلات اقل ارتفاعاً ، اما الانخفاض في هذا المعدل فانه يستلزم الانخفاض في معدل الضغط الضريبي ، ارتفاع في النفقات العمومية ، والبحث عن هيكل جبائي وشبه جبائي متوازن و موافق لمعدل النمو .

وبالتالي يري كوريهارا بانه لا يمكن تجاهل السياسة الضريبية فهي أداة لتعديل الطلب الكلي وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بحيث إن الضغط الضريبي و الهياكل الضريبية عند الكيني زيبن المحدثين في دفع النمو الاقتصادي إلا انه هذا لا يضمن الاستخدام الكامل لكافة عوامل الإنتاج .

أما النيوكلاسيك الذين يعتقدون بأنه يتم تحديد حجم الإيرادات الضريبية لتغطية النفقات العامة للدولة من بينها المفكر والباحث الاقتصادي الياباني k.sato\* حيث يرى أن الضرائب على الاستهلاك أو الإنفاق ، والضرائب على لمداخيل الاجرية يمثلان الشكلين الأمثلين للضرائب ،ويمكن استخدامها بصفة تبادلية وهذه الحالة الأكثر شيوعا ،ويرى أيضا أن الضرائب على الأرباح والضرائب على الثروة لديها فعالية محدودة حيث يمثلان النموذج الأمثل فقط عندما يكون الهدف المراد الوصول إليه هو تعظيم الحصة النسبية للثروة التي تعود لصالح العمال. وبالتالي يري(ساتو) أن للجباية اثر كبير على عملية توزيع الثروة بين مختلف الطبقات الاجتماعية .وهو ما يقود في الأخير إلى أهمية الأثر التوزيعي الذي ينتج من تعديل مستويات الدخل بحد ذاتها وليس من إعادة توزيع الدخل والثروات بين هذه الفئات . وبالتالي نستنتج أن للضغط الضريبي دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك للوصول إلى التشغيل الكامل.<sup>1</sup>

### خلاصة الفصل الثاني

من خلال تطرقنا إليه في الفصل الثاني يتضح لنا أن السياسة الضريبية هي مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات . كما أن مفهوم السياسة الضريبية يسمح بان يمتد نطاقها ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحملة والبرامج المتكاملة المرتبطة بها وبذلك يمكن أن يمتد نطاقها ليشمل الحوافز الضريبية

\* K.SATO :مفكر وباحث اقتصادي ياباني، شكل موضوع النمو الاقتصادي المتوازن ،ودور السياسة الضريبية في استهدافه احد اهم اهتماماتهم.

التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب في تشجيعها، وعليه فإن للسياسة الضريبية دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق معالجة حالات الكساد والتضخم وذلك عن طريق التخفيض أو الرفع من الضرائب ، وكذلك التأثير على الاستثمار والادخار من أجل تحفيز النمو الاقتصادي.



## تمهيد الفصل الثالث

يعتبر النمو الاقصادى احد اهم الاهداف التى تسعى السياسات الاقصادية بلوغها ، و باعتبارها ان السياسة الضريبية احدى أدوات السياسة الاقصادية ، فلا شك ان رفع أو خفض حجم الاقطاءات الضريبية يؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على النمو الاقصادى من خلال قدرته على التأثير فى مختلف التغيرات الاقصادية.

و مع دخول الجزائر مرحلة الاصلاحات الاقصادية فى نهاية الثمانينات من القرن الماضى ، عملت بلادنا على اصلاح سياستها الضريبية قصد احداث توازن و استقرار فى ميوانية الدولة بتقليص تبعيتها لقطاع المحروقات و توسيع الجباية العادية و تخفيف الضغط الضريبي قصد إنعاش النمو الاقصادى فى جميع القطاعات خاصة تلك القطاعات التى تنشط خارج قطاع المحروقات ، و على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث محور أساسية هي:

- الاصلاح الضريبي فى الجزائر

- تطور و آثار إجراءات الضريبية للنمو الاقصادى فى الجزائر.

- الضغط الضريبي فى الجزائر.

## المبحث الأول: الاصلاح الضريبي في الجزائر

بداية من سنة 1987 اصبح النظام الضريبي لا يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية، و هذا راجع لعدم ملائمة المعطيات الاقتصادية مع تغير التسيير الاقتصادي من جهة ، و ضبط الحاجات المالية نظرا لإنخفاض الإجراءات النفطية من جهة أخرى، ادى الى ضرورة الاصلاح من اجل تفادي النقائص و السلبيات التي كانت تشوه النظام الجبائي.

## المطلب الأول: دوافع الإصلاح الضريبي و اهدافه.

1- دوافع الاصلاح الضريبي و اسبابه<sup>1</sup>

هناك اسباب عديدة و دوافع أدت الى اصلاح النظام الضريبي في الجزائر من بينها

ما يلي:

## 1-1 ضعف العدالة الضريبية:

تنص المادة 64 من دستور فبراير 1966 على ان " كل الناس متساوون امام الضريبة " انطلاقا من هذا اعتبر الاصلاحيون كل فروج عن احكام هذه المادة تجاوز لمبدأ العدالة.

إذ أن الضغط الضريبي تتحمله فئة الأقلية من المجتمع و هم فئة الأجراد و الموظفون المجبرون على دفع الضريبة شهريا، في حين تبقى إمكانية التهرب الضريبي قائمة في المهن و النشاطات الأخرى.

1 عزوز علي مرجع سبق ذكره ص 161

**2-1- غموض و تعقيد النظام الضريبي:**

يظهر التعقيد و الغموض من خلال تنوع الضرائب و تعدد معدلاتها بالإضافة على اختلاف مواعيد تحصيلها، مما شكل صعوبة في تسيير جباية المؤسسة.

**3-1 انتشار ظاهر الغش و التهرب الضريبي:**

نتيجة ضعف الوعي الضريبي لدى المكافين، يجعلهم سيعملون كافة الطرق و الوسائل الممكنة لاجتناب الدفع ، و كذلك وجود تغيرات في التشريع الضريبي بسبب تعدد القوانين و التشريعات الضريبية.

و يعتبر انتشار الظاهرة مؤشرا لعدم نجاح النظام الضريبي، و تعبيرا عن سخط المكافين و عدم رضاهم عنه. و لقد بينت التحقيقات التي اجرتها وزارة المالية ان هناك 22 مليار دج فقدرتها الادارة نتيجة للغش او التهرب الضريبي ، و ما يزيد عن 100.000 نشاطا اقتصادي و تجاري غير خاضع للضريبة.

**4-1 ثقل العبء الضريبي:**

كانت الضرائب تعتبر عبء ثقيل جدا على المؤسسات و ارباب العمل قبل الاصلاح ، مما جعل الضغط كبير على خزينة المؤسسات ، حيث ان معدل الضريبة على ارباح الشركات (IBS) كان يقدر بنسبة 55 % ثم انخفض الى 50 % عام 1989، و يعتبر هذا المعدل عالي جدا مقارنة بالمعدلات الضريبية في دول أخرى و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

## جدول رقم ( 1-3 ) معدل الضريبة على ارباح الشركات في بعض الدول سنة 1989

البلد	معدل الضريبة	مقارنة بالمعدل المطبق في الجزائر
الجزائر	55 %	---
المغرب	49,5 %	5,5 %
تونس	38 %	17 %
مصر	40 %	15 %
الولايات المتحدة	34 %	21 %
بريطانيا	35 %	20 %
تركيا	46 %	9 %

المصدر: ناصر مراد الاصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003) منشورات بغدادي الجزائر 2004. ص 28

## 2- أهداف الإصلاح الضريبي:

يسعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

## 2-1 على مستوى النظام الضريبي:

أ- زيادة الحصيلة الضريبية: لقد عمل المشروع الجزائري على وضع إجراءات جديدة

تتمثل في توسيع مجال تطبيق الضريبة و التخفيض من حجم الإعفاءات و التقليل من المعادلات الضريبية بالإضافة إلى إلغاء سياسة الضرائب المتعددة هدفها الوصول إلى زيادة الحصيلة الضريبية

حيث أننا نلمس نتائج إيجابية من خلال تطبيق هذه الإجراءات التي أدت إلى ارتفاع الإجراءات الجبائية منذ دخول الإصلاحات حيز التطبيق و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(2-3):تطور المرونة الشاملة للنظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (1992-1997)

الوحدة:مليار دج/للإجراءات الضريبية و الناتج المحلي %بالنسبة للتغير النسبي.

1997	1996	1995	1994	1993	1992	
926,6	824,8	600,9	434,2	320,1	316,1	إجمالي الإجراءات الضريبية
12,34	37,26	38,39	35,7	1,04	-	التغير النسبي في إجمالي الإجراءات
716,4	2502	1966,5	1471,4	1161,7	1045,1	الناتج الداخلي
8,56	27,23	33,62	26,65	11,15	-	التغير النسبي في PIB
1,44	1,36	1,14	1,33	0,09	-	المرونة الضريبية <sup>1</sup>

المصدر: ناصر مراد مرجع سبق ذكره ص 32

1 المرونة الضريبية ، مدى استجابة الحصيلة الضريبية للتغير في الدخل الوطني، و تقاس وفقا للعلاقة التالية:

$$OR = DR/R/DPIB/PIB$$

## ب/ تغيير فلسفة الضرائب المتعددة:

هذا من خلال إلقاء الضرائب المتعددة و ايجاد ضريبة وحيدة، بحيث الضريبة على الدخل الإجمالي جاءت لتعوض الضرائب المتعددة على الدخل، و جاء الرسم على القيمة المضافة (TVA)<sup>1</sup> ليعوض الضرائب على رقم الأعمال، و بالتالي أدى هذا إلى إنخفاض نفقات التحصيل و تقلص حجم التهرب الضريبي لكون أن المعاملة الضريبية أصبحت واضحة و تتم بطريقة بسيطة و سهلة.

ج/ محاربة الغش و التهرب الضريبي<sup>1</sup>:

من أجل تخفيف هذه الظاهرة قام المشرع الجزائري سير مجموعة من القوانين و التشريعات التي تهدف الى تبسيط النظام الضريبي من خلال انشاء ضرائب سهلة و بسيطة تسهل متابعتها و تحصيلها ، فمثلا تم تأسيس الرسم على القيمة المضافة (TVA) بموجب الإصلاح الضريبي لسنة 1992 التي تقوم على مبدأ الشفافية و الحياد في المعاملات.

اما بالنسبة للضريبة على الدخل فيتم إجبار المكلفين بتقديم اقرار موحد عن مجمل دخولهم ليتم التسديد أيضا في وقت واحد، عكس ما كان يتم في السابق، اذا كان يعتمد النظام على ضرورة تقديم عدة اقرارات على المداخل ليتم فيما بعد تسديد كل ضريبة على حدى.

## 2-2 على مستوى النظام الاقتصادي:

## أ/ الزيادة في الاستثمارات:

1 TVA : Taxe sur la valeur ajoutée.

1 عزوز علي مرجع سبق ذكره ص 164

تعني زيادة حجم و نوع الاستثمارات الاجنبية و المحلية بغرض تحقيق تنمية اقتصادية، فمجمل الضرائب التي جاء بها الإصلاح تعمل في هذا الإطار ، اذ نجد ان الضريبة على القيمة المضافة (TVA) تعامل كل القطاعات معاملة واحدة. و تمتاز بطابع حيادي بحيث تفرض على القيمة الإضافية مع إلقاء بعض الصادرات من دفع الرسم مما يؤدي الى تخفيف العبء الضريبي و النفقات على هذه المؤسسات ، الأمر الذي يدفعها إلى زيادة الإنتاج عن طريق توسيع مجال الاستثمارات.

#### ب/ الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي:

لقد شهدت الجزائر وضعية مزرية ، و معاناة من الاضلال المالي خلال فترة الثمانينات التي أدى بها الى ضرورة القيام بإصلاحات منذ 1986 من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني و من بينها الاصلاح الضريبي الذي كان يهدف لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار و توجيهه نحو الاستثمار الانتاجي مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة و ارتفاع معدلاتها من جهة أخرى<sup>1</sup> ، ا كان يهدف الى خلق الشروط الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

بالإضافة إلى هدف إعادة توزيع الدخل بشكل عادل، و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة برفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم.

#### المطلب الثاني: هيكل النظام الضريبي بعد الإصلاح

1 عزوز علي مرجع سبق ذكره ص 165

طبقت الجزائر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي نظاما ضريبيا معقدا بدرجة كبيرة نظرا للعدد الكبير من أنواع الضرائب و المعدلات ، و لهذا عجلت الحكومة الجزائرية بوضع إصلاح شامل للنظام الضريبي سنة 1992، فأدى ذلك إلى تحسين نظام الضرائب المباشرة و غير المباشرة على النحو التالي:

فيما يتعلق بالضرائب المباشرة تم انشاء ضريبتين جديدتين على الدخل، الاولى تعلقت بالأشخاص الطبيعيين، و تمثلت في الضريبة على الدخل الاجمالي IRG\* ، و الثانية تفرض على الاشخاص المعنويين و المتعلقة بالضريبة على ارباح الشركات IBS\*\* .

اما فيما يتعلق بالضرائب غير مباشرة فكان العنصر المهم في الإصلاح هو ادخال ضريبة القيمة المضافة TVA .

و الهدف من هذا الاصلاح هو تبسيط النظام الضريبي و تخفيض العبء الضريبي، حيث هذا الاخير يحفز المؤسسة على مزاولة نشاطها و التوسع فيه، كما انه قد يشجع تكوين مؤسسات جديدة، و من شروط نجاح أي نظام ضريبي وجود ادارة ضريبية فعالة تسهر على تطبيقه و متابعته، و في هذا الاطار سجلت سنة 1992 مجموعة اجراءات اتخذت من اجل الحفاظ على الاهداف الاساسية للإصلاح الضريبي خاصة، و الاقصادي عامة، من اجل استرجاع وتيرة النمو الاقصادي هذه الوضعية الجديدة تتطلب من الادارة الضريبية الفعالة و المرדودية و من اجل ذلك وضعت خطة استراتيجية طموحة بهدف اعادة تنظيم الادارة الضريبية.

و يمكن اظهار شكلها فيما يلي:

- على المستوى المركزي نجد المديرية العامة.

\* I.R.G : Impôt sur la revenu global. Ajoutée

\*\* I.R.G : Impôt sur la revenu global. Ajoutée



- على المستوى الجهوي نجد المديرية الجهوية
  - على المستوى الولائي نجد المديرية الولائية
  - المصالح الخارجية و المفتشيات و القباضات.
- و الملاحظة ان هذا التنظيم الجديد يمتاز بالوحودية و هذا ما يهدف اليه المشرع الجزائري قصد الوصول الى جباية تستطيع ان تؤدي أهدافها و خاصة التمويلي ، و هذا ما ادى بالحكومة الى اعطاء نوع من الاستقلالية للادارة الضريبية في تسيير شؤونها.
- و اخيرا يمكن توضيح هيكل النظام الضريبي بعد الاصلاحات في الجدول التالي:

جدول(3-3) هيكل النظام الضريبي بعد الاصلاحات

المعدل	الضريبة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● جدول متصاعد بحيث الدخل المعنوي يتجاوز 60.000 دج بينما اعلى معدل 40% الموافق للدخل الذي يزيد 240.000 دج</li> <li>● يوجد معدلين هما: 15% ، 30%</li> <li>● 2%</li> <li>● 3%</li> <li>● 3% بالنسبة للاملاك الميينة بآتم معنى الكلمة.</li> <li>● 10% بانسبة للاملاك الميينة للاستعمال الكلي الموجودة في مناطق محددة</li> <li>● 7% خاص بالاراضي التي مساحتها اكبر من 500 م<sup>2</sup> و اصغر او يساوي 1000 م<sup>2</sup></li> <li>● 10% بانسبة للاراضي التي مساحتها اكبر من 1000 م<sup>2</sup></li> <li>● 5% خاص بالاملاك التي توجد في مناطق غير حضرية</li> <li>● 3% بالنسبة للاراضي الفلاحية</li> <li>● جدول متصاعد بحيث الدخل المعفى يقل او يساوي 12000.000 دج بينما اعلى معدل يساوي 2.5% الموافق للدخل الذي يزيد عن 50.000.000 دج</li> <li>● 150 دج للعائلة التي توجد في بلدية لا تتجاوز عدد سكانها 50.000 نسمة</li> <li>● 200 دج للعائلة التي توجد في بلدية عدد سكانها اكبر او يساوي 50.000 نسمة</li> <li>● 400 دج للمحل التجاري الذي يوجد في بلدية لا يتجاوز عدد سكانها 50.000 نسمة</li> <li>● 500 دج للمحل التجاري الذي يوجد في بلدية عدد سكانها اكبر او يساوي 50.000 نسمة</li> </ul>	<p>I- الضرائب المباشرة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الضريبة على الدخل الاجمالي I.R.G</li> <li>- الضريبة على ارباح الشركات TBS</li> <li>- الرسم على النشاط المهني TAP</li> <li>- الدفع الجزافي VF</li> </ul> <p>II الرسم المماثلة الخاصة الرسم العقاري</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● على الأملاك المبنية</li> </ul> <ul style="list-style-type: none"> <li>● الضريبة على الثروة IP</li> <li>● رسم التطهير TA</li> </ul> <p>III - الضرائب غير مباشرة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الرسم على القيمة المضافة TVA</li> <li>- الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك (الكحول، التبغ، الذهب، الفضة، البنزين)</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● معدلين: 7% ، 17%</li> <li>● حسب جدول يحدد فيه رسم قيمي</li> </ul>	

المصدر: ناصر مراد-مرجع سبق ذكره ص 149-151

## المبحث الثاني: تطور و آثار الإيرادات على النمو الاقتصادي

عرفت إيرادات الميزانية للدولة زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة ، بحيث تم اعتمادنا بدرجة كبيرة على متحصلات الصادرات البترولية ، و سوف نركز في تحليلنا على الإيرادات الجبائية باعتبارها النسبة الغالبة من مجموع الإيرادات العامة، و هذا ما ستوضعه في الجدول التالي:

## جدول (3-4) تطور الإيرادات العامة الوحدة (مليار دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات العامة (مليار دج)	1578.1	1505.53	1603.2	1974.4	2229.7	3081.7
الجبائية العادية (مليار دج)	373.15	449.49	493.09	562.88	603.77	664.80
- نسبتها من الإيرادات العامة (%)	23.64	29.52	30.75	28.50	27.07	21.57
- نسبة الإيرادات خارج قطاع المحروقات من PIB (%)	8.94	10.9	13.4	11.9	10.6	9.8
الجبائية البترولية (مليار دج)	1213.20	1001.4	1007.9	1350	1570.7	2352.7
- نسبتها الإيرادات العامة	76.87	66.57	62.66	68.37	70.44	76.34
- نسبة الجبائية البترولية من PIB (%)	29.74	23.6	22.6	26.2	26.4	27.6
- إيرادات جبائية	394.5	398.2	482.9	519.5	558	598
- ضرائب على الدخل و الأرباح	82.0	98.5	112.2	126.2	136	150
- ضرائب على السلع و الخدمات	165.0	179.2	223.4	231.4	266	288
- حقوق الجمركية	86.3	103.7	128.4	143.2	135	137
- حقوق التسجيل و الطابع	16.2	17	19	19	21	23

المصدر: البنك الجزائري على الموقع [www.bank.of.algeria.dz](http://www.bank.of.algeria.dz)

صندوق النقد الدولي، دليل احصائيات الجزائر 2010-2015 [www.inf.org](http://www.inf.org)

المطلب الأول: أثر الجبائية العادية على النمو الاقتصادي

تتكون الجباية العادية أساسا من مجموع الإيرادات الناتجة عن النشاطات الاقتصادية غير البترولية و تتمثل في الدخول المباشرة الناتجة عن المهن الحرة و المرتبات و الجور و المهن الصناعية و التجارية.

و من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن الإيرادات الجبائية العادية شهدت تطورا ملحوظا و ارتفاع تدريجي من سنة لأخرى. و ذلك خلال فترة الدراسة حيث سنة 2010، بلغت 373.15 مليار دج و استمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل سنة 2013 الى 562.88 مليار دج. و من ثم شهدت ارتفاعا سريعا بين سنتي 2014 و 2015 حيث بلغت 664.80 مليار دج.

و يرجع سبب التحسن في إيرادات الجبائية العادية على عدة عوامل نذكر منها:

- تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الاجمالي
- الاجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي و التهرب الضريبي
- بالاضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص
- و بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص، و من ثم ارتفاع حصيله الضريبية على ارباح الشركات IBS .

و اخيرا يمكن تطوير مردودية الجباية العادية اكثر عن طريق المتابعة الصارمة لكون الجباية العادية اكثر استقرارا و اقل تذبذبا من الجباية البترولية ، و هذا ما يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي.

#### - الجباية العادية بين الدولة و الجماعات المحلية:

تمثيل الجدول التالي: الجباية العادية بين الدولة و الجماعات المحلية:

## جدول رقم (3-5) الجباية العادية بين الدولة و الجماعات المحلية:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجباية العادية للدولة (مليار دج)	373.15	449.49	493.09	562.88	603.77	664.80
جباية الجماعات المحلية و الصناديق الخاصة (مليار دج)	89.05	91.19	93.13	94.57	107.96	116.71
- نسبة الجباية المحلية و الصناديق الخاصة من الجباية العادية للدولة %	23.86	20.51	18.88	16.80	17.88	17.55

المصدر: جمال صحراوي مرجع سبق ذكره ص 160

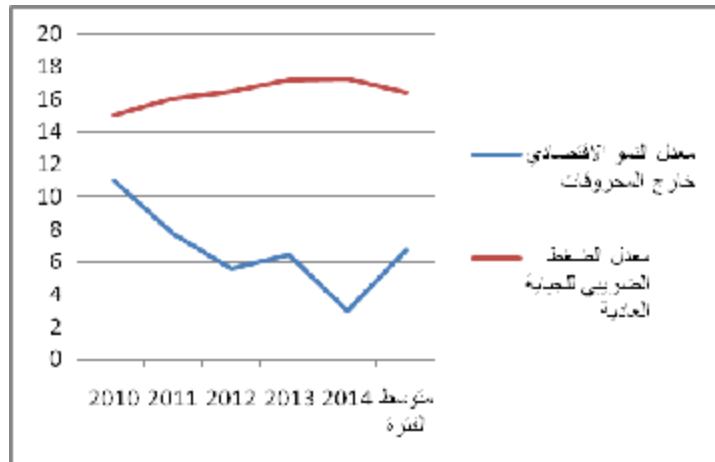
من خلال الجدول السابق نلاحظ ان حصة الجماعات المحلية بما في ذلك الصناديق الخاصة من الموارد الجبائية مستوى اعلى من 20 % و ذلك خلال سنتي 2010 و 2011 ، و بداية من سنة 2010 بغلق 23.86 % و ابتداءا من سنة 2012 بلغت حصة الجماعات المحلية مستوى اقل من 20 % حيث بلغت السنة 2012 18.88 % و من ثم حتى سنة 2015 بلغت نسبة 17.55 %.

و من خلال تعرضنا لتطور الجباية العادية خلال سنوات فترة الدراسة و كون انها اكثر استقرارا و اقل تذبذبا و كما يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي سنوضح ذلك من

خلال التطور الى تطور معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و تأثير متوسط الضغط الضريبي للجباية العادية عليه، و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (3-6) : تطور معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات والضغط الضريبي للجباية العادية خلال الفترة (2010-2014)

متوسط الفترة	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
6,74	3,01	6,42	5,58	7,74	10,97	معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات
16,40	17,3	17,2	16,46	16,02	15,02	معدل الضغط الضريبي للجباية العادية



المصدر : من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول رقم (3-6)

ان البيان أعلاه يبين ان النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يعد ضعيف جدا و ذلك مع ارتفاع معدل الضغط الضريبي للجباية العادية، و هذا رغم الإجراءات و التدابير التي

تتخذها الحكومة في سبيل تطوير معظم القطاعات سواء من خلال عمليات الاتفاق الاستشاري المجسدة في مختلف المشاريع ببرنامج الإنعاش الاقتصادي او البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، او من خلال التحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمرين المحليين و الاجانب، و عليه فإن معدل النمو المتوسط خارج قطاع المحروقات قد بلغ 6.7 % خلال فترة الدراسة رغم ارتفاع معدل الضغط الضريبي للجباية العادية، و يمثل معدل النمو هذا التجاه العام لمسار النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

#### المطلب الثاني: أثر الضريبة على القطاعات الاقتصادية

يصنف النظام الضريبي حسب النشاط الاقتصادي الى أربعة قطاعات كبرى تتمثل كل من الصناعة كقطاع اول و التجارة و الاعمال الحرة كقطاع ثاني ، و البناء و الري و الاشغال العمومية كقطاع ثالث و الزراعة كقطاع رابع، و كان الضغط الضريبي حسب القطاعات المذكورة قد بلغ الحدود التالية\* :

---

\* تجدر الاشارة الى عدم توفر البيانات الاحصائية الخاصة بحصيلة الجباية حسب كل قطاع اقتضت منا الاقتصار على عرض نتائج هذه الدراسة فقط دون التعرض لجميع السنوات الدراسة مع اضافتنا للمقارنتها بمدى مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الخام.

جدول رقم (3-3) متوسط الضغط الضريبي على القطاعات الاقتصادية و مساهمتها في تكوين الناتج الخام خلال الفترة (94-98)

القطاعات	الصناعة	التجارة،الخدمات والأعمال الحرة	البناء الأشغال العمومية والري	الزراعة
الضغط الضريبي للقطاع	18.95	21.38	18.16	11.26
مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام	0.9	26.8	11.6	12.5

المصدر: حروشي جلول: الضغط الضريبي في الجزائر (93-99) رسالة ماجستير

كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر (2010-2015) ص 220،214

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان معدل الضغط الضريبي لجميع القطاعات المذكورة في حدود معقولة و لم يبلغ بعد المستوى الأعظمي 25 % الذي يشكل تجاوزه تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي.

يتحمل المكلفون الذين يمارسون نشاطات تجارية او خدماتية او مهن حرة اعلى معدل القطاع في تكوين الناتج المحلي الخام أعلى نسبة كذلك 26.8 % مما يوحي بأن زيادة النشاط الاقتصادي على قطاع ما يؤدي على زيادة حصة هذا القطاع من الضرائب عن طريق توسيع الأوعية الضريبية الممكنة، اذ كانت المعدلات مقبولة من طرف المكلفين<sup>1</sup>.

تمثل الزراعة القطاع الذي يتحمل فيه المكلفين اقل عبء ضريبي، حيث بلغ متوسط العبء الضريبي 11.26 % . و لكن رغم ذلك تبقى مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الخام ضعيفة الى حد ما رغم المجهودات الكبيرة التي تقوم به الحكومة في سبيل انعاش هذا القطاع من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

1 حروشي جلول: مرجع سبق ذكره ص 215



ان مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج الخام تبدو اضعف مساهمة، حيث تقدر بحوالي 9 % ، و يعود ذلك حسب اعتقادنا الى الضغط الضريبي المرتفع الذي يتحمله المكلفون النشيطون في هذا القطاع، بالاضافة الى المشاكل العديدة التي يعاني منها النسيج الصناعي الجزائري من مشاكل بيروقراطية في الإدارة و مشكل العقار الصناعي و غيرها من المشاكل الأخرى.

### المطلب الثالث: أثر الإيرادات الضريبية على الدخل

للضريبة علاقة وطيدة مع النمو الاقتصادي بحيث تقوم بدفع النمو الاقتصادي الى المستوى المرغوب، فهي أداة في يد الحكومة تستعملها للتأثير على النمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و الذي يؤثر هو بدوره على نصيب الفرد من الدخل الوطني ، و هذا ما سنحاول ابرازه من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (3-8) تطور الإيرادات الضريبية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)**  
الوحدة: مليون دج

البيانات السنوات	الإيرادات الجباية (مليون/دج)	PIBn (مليون/دج)	T.C PIB (%)	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو معدل السكان (%)	معدل نمو نصيب الفرد من PIBr (%)
2010	394500	41213513.9	2.2	35.4	1.3	0.9
2011	398200	4260810.7	2.6	35.6	0.9	1.7
2012	482900	4537690.6	4.0	36.07	0.5	3.5
2013	519500	4758693.8	6.9	37.08	2.5	4.4
2014	558000	5379697.0	5.5	38.25	1.5	3.9

[www.ones.dz](http://www.ones.dz)

[www.imf.org](http://www.imf.org)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع

- صندوق النقد الدولي على الموقع

حيث أن PIB<sub>r</sub> : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

TC PIB<sub>r</sub> : نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي

ولقد تم حساب معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي اعتمادا على العلاقة :

$$Y = \frac{PIB_r}{POP} (I)$$

حيث Y : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

PIB<sub>r</sub> = الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

POP عدد السكان

$$I \leftrightarrow G_Y = g_{PIB_r} = g_{POP}$$

حيث gy = معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Gpibr = معدل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

Gpop = معدل نمو السكان

من خلال الجدول السابق نلاحظ انه هناك ارتفاع محسوس و مستمر للإيرادات الجبائية و ذلك من سنة الى أخرى حيث كانت سنة 2010 تقدر بـ 394500 مليون دج لتستمر في الارتفاع الى 558000 مليون دج في سنة 2014 و هذا ناتج زيادة الضرائب على الدخول و الارباح بالإضافة الى غرض الدولة ضرائب على الأشخاص من اجل زيادة الادخار لتشجيع استثماراتها. و هذا الأخير يؤثر على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و الذي يؤثر بدوره على نصيب الفرد من الدخل الوطني.

كما نلاحظ ايضا هناك ارتفاع مستمر لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من سنة لأخرى. و هذه المرحلة توافق تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي فلقد انتقل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من 2.2 سنة 2010 الى 4.0 % سنة 2012 ، ليبلغ اعلى ارتفاع

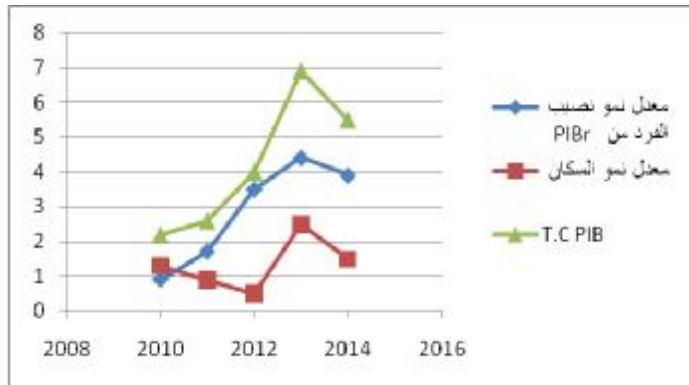
له سنة 2013 حيث وصل 6.9 % رغم الانخفاض النسبي له سنة 2014 اذ قدر بـ 5.5 %

و للتوضيح أكثر نجسد هذه التغيرات في معدلات نمو كل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-3) : تطور معدلات نمو كل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)

TC BIP<sub>r</sub> معدل نمو السكان  
 معدل نمو نصيب الفرد من PIB<sub>r</sub>

TC BIP<sub>r</sub> معدل نمو السكان  
 معدل نمو نصيب الفرد من PIB<sub>r</sub>



المصدر : من إعداد الطالبان بناء على الجدول رقم (8-3)

من خلال التمثيل البياني نلاحظ بأن هناك تناسبا طرديا بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهذا نظرا لان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كانت أكبر وأسرع من معدلات نمو السكان ولهذا كان تأثيرها طفيف على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وبالتالي المتغير الوحيد الأكثر تأثيرا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو

قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حد ذاتها ، وهذا في أغلب سنوات فترة الدراسة (2010-2014) .

ورغم كل هذا فان تحسن معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة لا يعد مؤثرا عن تحقيق نمو قوي ومستدام باعتبار هذا النمو تحقق بفضل عوامل ظرفية وخارجية تمثلت أساسا في الإيرادات الضريبية (الجبائية) وذلك مع ارتفاع أسعار المحروقات.

\* وبصفة عامة يمكن القول أن الإيرادات العامة المطبقة في الميزانية العامة للدولة لسنة 2013 والمضفة في بابين وذلك وفقا لقانون المالية المتمثلة في الموارد العادية ، الجباية البترولية ، كما هو موضح في الجدول التالي :

## جدول رقم (3-9) الايرادات النهائية المطبقة فى ميزانية الدولة لسنة 2013

المبالغ ( بالآلاف دج )	إيرادات الميزانية
	<b>1- الموارد العادية</b>
	<b>1-1 الايرادات الجبائية</b>
201.313.000	201-001 – حاصل الضرائب المباشرة
214.777.000	201-002 – حاصل التسجيل و الطابع
331.673.000	201-003 – حاصل الرسوم المختلفة على الاعمال
135.142.000	- منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة
900.000	201-004 – حاصل الضرائب غير مباشرة
120.753.000	201-005 – حاصل الجمارك
<b>676.116.000</b>	<b>المجموع الفرعى 1</b>
	<b>2-1 – الايرادات العادية</b>
13.000.000	201-007 – حاصل دخل الأملاك الوطنية
10.000.000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية
-----	201-008 الايرادات النظامية
<b>23.000.000</b>	<b>المجموع الفرعى 2</b>
	<b>3-1- الايرادات الأخرى</b>
130.500.000	- الايرادات الأخرى
<b>829.616.000</b>	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	<b>2/ الجباية البترولية</b>
<b>1.802.616.000</b>	201-011- الجباية البترولية

المصدر: قانون 24-6 مؤرخ فى 26 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2013

ص 33

المبحث الثالث: الضغط الضريبي فى الجزائر

ان من بين الاهداف المسطرة من عملية الاصلاح الضريبي هو الرفع من مردودية النظام الضريبي و تخفيف العبء الضريبي على المتعاملين الاقتصاديين و الوصول على معدل ضغط ضريبي يخدم المصالح العالية للدولة من جهة و لاهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى، و سنتطرق في هذا المبحث الى تحليل تطور معدلات لضغط الضريبي في الجزائر و انعكاسه على النحو الاقتصادي.

**المطلب الأول: تطور معدلات الضغط الضريبي في الجزائر.**

ان قياس الضغط الضريبي في الاقتصاد الجزائري يبقى وفق العلاقة اجمالي الحصيلة الضريبية على الناتج المحلي الخام.

**I – التطور العام لمعدل الضغط الضريبي الاجمالي:**

يمثل الجدول التالي تطور مستوى الضغط الضريبي الاجمالي خلال الفترة (2010-

الوحدة: 10<sup>9</sup> دج

(2014

متوسط الفترة	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
//	1573.93	1493.51	1502.62	1376.28	1522.073	الايرادات الضريبية الاجمالية 1
//	6112	5264.2	4537.7	42356	4098.8	الناتج المحلي الاجمالي 2
% 31.37	25.75	28.37	33.11	32.49	37.15	الضغط الضريبي(1،2)

المصدر: - المديرية العامة للضرائب – مكتب الاحصائيات

- وزارة المالية على الموقع [www.finances.algeria.dz](http://www.finances.algeria.dz)

ما يمكنه استنتاجه بصفة عامة من الجدول اعلاه هو الارتفاع المحسوس في معدل الضغط الضريبي الاجمالي و هذا مقارنة بما قدمه بعض الاقتصاديين من امثال الاقتصادي "كولين

كلارت" الذي أشار الى معدل 25 % كأقصى معدل<sup>1</sup> و يعود ذلك بالدرجة الأولى الى كون ان هذا المعدل متضمن الجباية البترولية، و العلاقة واضحة بين تطور معدل الضغط الضريبي، و حصيله الجباية البترولية التي تتبع في اغلب الاحوال سعر النفط في الاسواق الدولية من جهة و لسعر صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الامريكي من جهة أخرى. ان الجدول التالي يوضح تطور هذين المتغيريين اللذين يؤثران في حصيله الجباية البترولية:

**جدول رقم (3-11) : تطور أسعا الصرف دج/دولار واسعار البترول للفترة (2011-2014)**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
متوسط سعر البرميل بالدولار	28	24.8	25.24	29.03	38.66
متوسط سعر صرف دج/ دولار	75.6	77.76	79.68	77.39	72.06
التغير في سعر صرف دج/\$ %		2.85	2.46	2.87	6.88

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع

<http://www.ONS.dz/comptes/monnaie.htm>

## II- تطور الضريبي خارج قطاع المحروقات

<sup>1</sup> عزوز علي، مرجع سبق ذكره ص 173

نقوم بقياس الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات<sup>1</sup> ( P.FH.H ) \* لكونه أكثر دلالة و تعبير ، و يمكن ان نقوم ذلك من خلال تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات المتمثل في الجدول التالي:

**جدول رقم (3-12) : تطور الضغط الضريبي خارج المحروقات الفترة (2010-2014)**

متوسط الفترة	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
//	603.77	562.88	493.09	449.49	336.5	1 الأيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات (مليار دج)
//	3489	3271	2994	2798	2069.0	2 الناتج المحلي الاجمالي قطاع المحروقات دج2
16.65	17.3	17.2	16.46	16.06	16.26	الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات %

**المصدر:** <sup>1</sup> مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد رقم 04 جوان 2014 ص 285

<sup>2</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب مكتب الاحصائيات

إن أهم ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق هو الارتفاع المحسوس والتدريجي من سنة لأخرى لمعدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات ، من معدل 16.06% في سنة 2001 إلى معدل 17.3% مع نهاية الفترة ، وقد بلغ متوسط الفترة حدوده 16.65% فهو معدل لم يصل الحدود المثلي 25% حسب الاقتصاد الاسترالي "كولين كلارك" وترجع

<sup>1</sup> الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات عبارة عن مؤشر كمي بين لنا مقدار حصيلة الضرائب العادية في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات و يحسب بالعلاقة التالية:  

$$\text{ض.ض.م.} = \frac{\text{الناتج المحلي العادي} \times 100}{\text{الناتج المحلي الاجمالي} - \text{الناتج المحلي لقطاع المحروقات}}$$

\* P.F.H.H= Pression Fiscale hors hydrocarbures



أسباب هذا الارتفاع المحسوس في مستوى الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات إلى ما يلي:

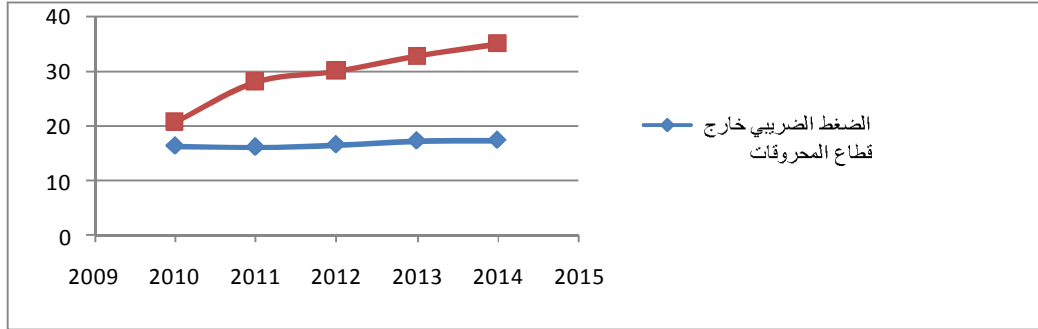
- انعكاس آثار الإصلاح الضريبي على توسع النشاط الاقتصادي ، خاصة النسيج الصناعي
- عودة الحافز على الاستثمار بسبب تدني مستوى المخاطر.
- آثار برنامج الانعاش الاقتصادي<sup>1</sup>، على دفع الانتاجية في مختلف فروع النشاط الاقتصادي .

ويمكن تلخيص التحليل السابق في الشكل التالي الذي يمثل منحنى تطور معدل كل من الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.

---

1 برنامج الانعاش الاقتصادي programme de soutien à la relancé économique ، هو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد لأربعة سنوات 2010-2014

الشكل رقم (3-3) : منحى تطور كل من الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.



**المصدر:** من إعداد الطالبان اعتمادا على جداول الفصل (3) التالية: (3-10) ، (3-12) إن المنحنى البياني أعلاه والذي تطور معدل الضغط الضريبي الاجمالي (PEG) فهو يتبين بشكل واضح انخفاض طفيف لحصيلة الضرائب منسوبة إلى الناتج المحلي الخام وذلك من سنة 2010 إلى سنة 2011 ، وابتداء من سنة 2011 إلى غاية سنة 2012 لقد شهد ارتفاعا لمعمل الضغط الضريبي الاجمالي وبعد سنة 2012 لقد شهد انحدارا . و يعود سببه الى الانخفاض المسجل في تحصيل الجباية البترولية بسبب تدهور اسعار النفط في الاسواق الدولية .

اما الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات فقد عرف انخفاضا طفيفا سنة 2010 و من ثم عرف استقرارا نسبيا و ارتفاعا طفيفا ابتداء من سنة 2011 الى سنة 2014 كما هو مبين في المنحنى الثاني الموجود في الشكل اعلاه، الا انه لا يزال دون الحدود القصوى التي نادى بها معظم الاقتصاديين المهنيين بالقضايا المالية و يعكس المعدلان الثنائية الحادة التي يتمتع بها الإقتصاد الجزائري بين النشاط الإقتصادي لقطاع المحروقات و باقي الأنشطة الإقتصادية الأخرى<sup>1</sup>

1 عزوز علي: مرجع سبق ذكره ص

**III - تطور الضغط الضريبي للضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة.****1- تطور الضغط الضريبي للضرائب المباشرة.**

ان الجدول التالي يوضح لنا تطور الضغط الضريبي للضرائب المباشرة و نسبته من اجمالي الضغط الضريبي.

**جدول رقم (3-13): تطور الضغط الضريبي للضرائب المباشرة خلال الفترة (2010-2014)**

نسبة الضغط الضريبي للضرائب المباشرة من مجموع الضغط الضريبي % 5 = 3/4	الضغط الضريبي الكلي خارج المحروقات 4 %	الضغط الضريبي للضرائب المباشرة 3 = 2/1	الناتج الداخلي خارج المحروقات 10 <sup>9</sup> دج 2 PIB.HH	الضرائب المباشرة 10 <sup>9</sup> دج 1	السنوات
22.03	15.02	3.31	2483	82.34	2010
22.04	15.02	3.54	2798	99.2	2011
22.02	16.06	3.79	2994	113.77	2012
23.26	17.2	3.83	3271	125.53	2013
24.04	17.3	4.16	3489	145.24	2014

المصدر: عزوز علي: مرجع سبق ذكره ص 186

من خلال الجدول السابق نلاحظ الضغط الضريبي للضرائب المباشرة يشهد ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى و لقد بلغ المتوسط العام لمعدل الضغط الضريبي الجزئي للضرائب المباشرة حوالي 3.72 % و هو بذلك يشكل نسبة 19.96 % من المعدل العام للضغط الضريبي و بالنسبة المتبقية تساهم فيها الضرائب غير مباشرة ، تعد سيطرة الضرائب غير المباشرة على هياكل النظم الضريبية المميزة الاساسية التي تميز الدول النامية على وجه العموم.

## 1/1 الضغط الضريبي الدخل الاجمالي (IRG)

جدول رقم (3-14) تطور الضغط الضريبي لضريبة (IRG) خلال الفترة ( 2010-  
(2014

الضغط الضريبي لضريبة الدخل % 5 = 4/3	الناتج الداخلي خارج المحروقات 10 <sup>9</sup> دج 4 PIB.HH	مجموعة ضريبية الدخل IRG 10 <sup>9</sup> دج = 2/1 3	IRG فئات اخرى 10 <sup>9</sup> دج 2	IRG فئة الاجور 10 <sup>9</sup> دج 1	السنوات
2.01	2483	50.03	15.72	34.31	2010
2.24	2798	62.7	18.03	44.67	2011
2.36	2994	70.76	19.13	51.63	2012
2.43	3271	79.79	19.86	59.93	2013
2.75	3489	96.08	21.2	74.88	2014

المصدر: عزوز علي، مرجع سبق ذكره ص 187

يبين الجدول السابق تطور ثقل ضريبة الدخل المستحدثة على ارث الاحصائيات الضريبية لسنة 1992، و كما هو واضح في الجدول فإن مساهمة هذا النوع من الضرائب في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ضعيفة إذ بلغت نسبة المتوسط العام حوالي 2.35 % و تتشكل ضريبة الدخل الاجمالي التي تفرض على دخول الاشخاص الطبيعيين من ضريبة الدخل فئة الاجور و الرواتب، أما ضريبة الدخل الاجمالي فهي لفئات أخرى، فإن عملية التحصيل رغم تزايدها باستمرار من سنة لأخرى إلا ان نسبتها تبقى ضعيفة و يرجع ذلك بالدرجة الأولى الى طريقة تحصيل هذا النوع من

الضرائب، حيث ان الفئة الاولى تخضع للاقتطاع من المصدر على عكس الفئة الثانية التي تتم عن طريق التصريح و هو ما يفتح ابوابا عديدة للغش الضريبي.

## 2-1 الضغط الضريبي لضريبة الشركات (IBS)

جدول رقم (3-15) تطور الضغط الضريبي لضريبة الشركات (IBS) خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	IBS 10 <sup>9</sup> دج 1	الناتج الداخلي خارج المحروقات 10 <sup>9</sup> دج 2 PIB.HH	الضغط الضريبي لضريبة الشركات % 3 = 2/1	الضغط الضريبي الكلي خارج المحروقات % 4	نسبة الضغط الضريبي لضريبة الشركات من مجموع الضغط الضريبي % 5 = 4/3
2010	32.19	24.83	1.29	15.02	8.58
2011	36.39	2798	1.30	16.06	8.09
2012	42.87	2994	1.43	16.46	8.68
2013	45.65	3271	1.39	17.2	8.08
2014	49.03	3489	1.4	17.3	8.09

المصدر: عزوز علي، مرجع سبق ذكره ص 188

لقد عرفت الضريبة على ارباح الشركات (IRG) تطورا ملحوظا من سنة لأخرى كما هو مبين في العمود الأول من الجدول أعلاه، و يرجع ذلك أساسا الى سياسة التصحيح الهيكلي التي اعتمدها الدولة، و كذلك عملية الدعم المقدمة من قبل الحكومة في اطار عملية التطهير المالي للمؤسسات و هو ما جعل بعض مؤسسات القطاع العام تعرف نموا او على الأقل استقرارا ماليا يسمح لها بأداء إلتزامها الضريبية اتجاه الخزينة العمومية. و خير دليل على ذلك فرع مواد البناء من خلال الارتفاع الكبير في انتاج الاسمنت الذي تجاوز في الكثير من الاحيان حجم 8 ملايين.

## II - تطور الضغط الضريبي للضرائب غير مباشرة

جدول رقم(3-16): تطور الضغط الضريبي للضرائب غير مباشرة خلال الفترة (2004-2000)

السنوات	الضرائب غير مباشرة 10 <sup>9</sup> دج 1	الناتج المحلي خارج المحروقات 2	الضغط الضريبي للضرائب غير مباشرة % 3 = 2/1	الضغط الضريبي الكلي خارج المحروقات % 4	نسبة الضغط الضريبي للضرائب غير مباشرة من مجموع الضغط الضريبي % 5 = 4/3
2010	279.28	2483	11.24	15.02	75.83
2011	306.06	2798	10.93	16.06	68.05
2012	367.31	2994	12.26	16.46	74.48
2013	399.01	3271	12.19	17.2	70.87
2014	429.52	3489	12.31	17.3	71.15

المصدر: عزوز علي مرجع سبق ذكره ص 192.

من خلال الجدول أعلاه نرى ان متوسط الضغط الضريبي للضرائب غير مباشرة بلغ حوالي 11.78 % مما تبين لنا اهمية الضرائب غير مباشرة في الاقصاد الوطني اذا استثنينا من ذلك مداخيل الجباية النفطية المباشرة لم يعرف معدل الضغط الضريبي للضرائب غير مباشرة تغييرا كبيرا من نسبة لأخرى و بقي في حدود المعقول مقارنة بانظم الضريبية للدول النامية عموما التي تتميز بسيطرة الضرائب غير مباشرة على الهيكل الاقصادي.

و تمثل الضرائب غير مباشرة اهمية كبيرة فى اقتصاديات الدول النامية من حيث المردودية المالية، و ذلك بحطك اندماجها فى اسعار المنتجات المسوقة و هو الأمر الذي يسهل من عملية التحصيل و تصعب عملية التهرب من دفعها<sup>1</sup>

المطلب الثاني: انعكاس الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي.

ان العلاقة الموجودة بين الضغط الضريبي و النمو الاقتصادي هي علاقة عكسية حيث ان رفع معد الاقتطاع الضريبي يؤدي الى انخفاض فى وتيرة النمو الاقتصادي.

لدينا الجدول التالي الذي يوضح تطور كل من معدلات الضغط الريبي الاجمالي TPFG و معدلات النمو الاقتصادي Tcroig خلال الفترة (2010-2014)

---

1 عزوز علي مرجع سبق ذكره ص 192

جدول رقم (3-17) : تطور معدلات الضغط الضريبي الإجمالي و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014) الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط العام
معدل الضغط الضريبي الاجمالي	28.84	32.49	33.11	28.37	25.75	29.71 %
معدل النمو الاقتصادي	10.97	7.74	5.85	6.62	3.01	6.74 %

المصدر: عزوز علي مرجع سبق ذكره ص 206.

يعتبر الضغط الضريبي تكلفة على المؤسسات و ارباب العمل و حتى الأفراد المستغلين فإن تأثيره على سلوك مختلف الاعوان الاقتصاديين يكون كبيرا بحكم انه يمس مداخيلهم و راسمالهم. و عليه فان علاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي و الضغط الضريبي في الجزائر هي علاقة عكسية فإن ارتفاع حجم الاقتطاعات العائدة للدولة و الجماعات المحلية من الناتج المحلي الخام من شأنه ان يؤدي الى انخفاض في وتيرة نمو هذا الناتج و هذا ما يبينه الجدول اعلاه بحيث يبين بصورة اجمالية تأثير الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "2010-2014"

من خلال الجدول اعلاه يبين لنا ان متوسط الضغط الضريبي قد بلغ حوالي 29.71 % و هذا ما يعني أن ثلث الثروة المنتجة في الاقتصاد الجزائري تقريبا تقتطع من مختلف الاعوان الاقتصاديين لصالح الدولة.



ان المتوسط العام لمعدل الضغط الضريبي الاجمالي PEG الذي يتضمن الجباية البترولية هو في مستوى مرتفع نسبيا اذ ما قورن بالحدود النظرية المثلى التي نادى بها بعض المفكرين الاقتصاديين من امثال الاسترالي " كولين كلارك" 25 % و بالتالي نستنتج ان التغير في معدل الضغط الضريبي و انخفاضه خاصة يساهم الى حد ما في نمو الناتج المحلي الخام.

ان نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر مرتبط الى درجة كبيرة بارتفاع عائدات النفط و هذا ما يبينه الجدول التالي الذي يوضح ثقل الجباية البترولية في هيكل الاقتصاد الوطني:

جدول رقم (3-18) : تطور تحصيل الجباية البترولية مقارنة بالناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	الجبائية البترولية <sup>1</sup> 10 <sup>9</sup> دج	الناتج الداخلي الخام 10 <sup>9</sup> دج PIB.H 2	ضغط الجباية البترولية % 3 = 2/1	الضغط الضريبي الكلي خارج المحروقات % 4	نسبة الجباية البترولية من مجموع الضغط الضريبي % 5 = 4/3
2010	720	4098.0	17.56	28.84	60.88
2011	840.6	4235.6	19.84	32.49	61.06
2012	916.4	3535.7	20.19	33.11	60.97
2013	836.06	5264.2	15.88	28.37	62.59
2014	862.2	6112	14.1	25.75	54.75

<sup>1</sup> لا تحتوي على مداخيل الجباية البترولية المحولة على صندوق ضبط الموارد.

المصدر: عزوز علي مرجع سبق ذكره ص 209.

من خلال الجدول اعلاه تتضح لنا علاقة التأثير المتبادل بين كل من عوائد صادرات لنفط من جهة و نمو مستوى الناتج المحلي الخام من جهة أخرى فانخفاض عائدات النفط يؤدي

الى انخفاض مباشر فى الناتج المحلي الخام. و هذا سيؤدي الى انخفاض كل من الاستثمار و الاستهلاك ، و الانخفاض فى هذين المتغيرين ستكون آثار سلبية فى القيمة المضافة المولدة فى القطاعات غير النفطية ، و من ثم فى حجم الارادات التي يمكن للحكومة ان تصل عليها منها، و من جانب آخر فإن الانخفاض من صادرات النفط سيفاقم من الوضع التجاري للبلدان المنتجة له، و خاصة التي تعاني مشاكل فى موازين مدفوعاتها و هذا بدوره سيقفل من امكانية زيادة الارادات الضريبية على التجارة الدولية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> عزوز علي مرجع سبق ذكره ص 210

## خاتمة الفصل الثالث

لقد عرضنا في هذا الفصل دراسة لحالة الجزائر من خلال تقديم موجز عن بنية النظام الضريبي الجزائري بعد الاصلاح الضريبي الذي شرع يشرع في تطبيقه مع بداية السنة المالية 1992، و قد خلصنا الى ان الاصلاح الضريبي لم يحقق هدفه الرئيسي المتمثل في تحسين الجباية العادية، و هذا بدليل ان الجباية البترولية مازلت تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، و هذا ما تطرقنا اليه في المبحث الثاني، ثم انتقلت بعدها الى قياس الضغط الضريبي في الجزائر ، و انعكاسه على النمو الاقتصادي. و قد توصلنا من ذلك انه لمستوى الضغط الضريبي تأثير كبير على النمو، لكنه لا يعتبر العامل الوحيد المؤثر فيه، ففي حالة الجزائر تبين لنا ان النمو الاقتصادي تأثر سلبا بمعدل الضغط الضريبي رغم انه لم يبلغ الحدود النظرية المثلى التي نادى بها علماء المالية العامة اذا استثنينا من ذلك قطاع المحروقات.

## الخاتمة:

ينتج عن طريق أي سياسة اقتصادية آثار مهمة على الاقتصاد . و تختلف هذه الآثار حسب طبيعة هذه السياسة و البيئة الاقتصادية التي تم فيها تطبيقها. كما ان لكل سياسة آثار مرغوبة و أخرى غير مرغوبة الامر الذي يجعل اصحاب القرار يفاضلون بين سياسات مختلفة حسب اهمية كل هدف و درجة تحققه في الاقتصاد.

و تعتبر السياسة الضريبية من اهم أدوات السياسة المالية التي لها اثار واضحة على الاقتصاد الوطني و خاصة بالنسبة للدول النامية كالجائر ، فالجزائر التي تسعى الى تحقيق جملة من الاهداف على راسها تحفيز النمو الاقتصادي، و في هذا السياق انصبت دراستنا على مدى تأثير السياسة الضريبية على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

و من خلال استعراضنا لهذا البحث توصلنا الى النتائج التالية:

- النمو الاقتصادي هدف من اهداف السياسة الاقتصادية، و قد يقصد به الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي او الدخل الوطني بما يحققه زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني على المدى الطويل توجد عدة عوامل تؤثر على النمو الاقتصادي منها موارد بشرية تراكم رأس المال المادي الإكتشاف و الاختراع و البحث العلمي.

- الفرق بين النمو و التنمية هو ان النمو يعني حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية بينما التنمية تعني حدوث تغيرات كمية و نوعية في تلك المتغيرات .

- السياسة الاقتصادية عبارة عن خدمة من السياسات تعمل كل منها على تحقيق اهداف معينة كالسياسة المالية، السياسة النقدية، لسياسة التجارة و ميزان المدفوعات سياسة الاستثمار على المستوى الكلي، سياسة التثبيت و التصحيح الهيكلي.

- تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى نظرا لاعتبارها اداه للتوجيه و الاشراف على النشاط الاقتصادي.

- عند معالجتنا للسياسة الضريبية اتضح لنا انها مجموعة متكاملة من البرامج و ليست مجموعة متناثرة من الاجراءات، لذلك فان مفهومها يسمح بان يمتد نطاقها ليشمل الايرادات الضريبية الفعلية و المحتملة و البرامج المتكاملة المرتبطة بها.

- لم يعد دور الضريبة مقتصرًا على عملية تمويل ميزانيات الدول و الجماعات الاقليمية و المحلية فقط بل اصبحت الضريبة اليوم تمثل اداة هامة في يد الحكومات لتوجيه النشاطات الاقتصادية ، و تأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية .

و من خلال توجيه سلوك الاعوان الاقتصاديين نحو الاتجاه المرغوب، و قد فرض التحول في دور الضريبة اهتماما بالغا بمحاولة تنظيمها و تكييفها بهدف استغلالها لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية.

- تمثل الضريبة أداة هامة لتعديل سلوك مختلف الاعوان الاقتصاديين نحو الاتجاه المرغوب فيه، و عليه فانها اصبحت اليوم تمثل وسيلة هامة و فعالة في معالجة بعض الاختلالات التي يعرفها النشاط الاقتصادي كالكسء و التضخم و هي بذلك تمثل اداة هامة يمكنها التأثير على النحو الاقتصادي.

- تستخدم الضريبة في الدول النامية خاصة الدول التي تفتقر للمواد الطبيعية كأداة تمويل بالدرجة الاولى و هو ما يؤدي الى خنق النشاط الاقتصادي، و يدفع بالاعوان الاقتصاديين على استعمال وسائل غير شرعية بهدف التهرب او الغش الضريبي و الدخول في قنوات السوق الموازية أحيانا أخرى.

- تتحدد علاقة الضغط الضريبي بالنمو الاقتصادي من خلال قدرة الاقتطاع الضريبي في التأثير على محددات النمو الاقتصادي المختلفة سواء بالتأثير على نوعية و كمية الاستثمارات و حجم الادخار، و من جهة اخرى فان مستوى النمو الاقتصادي له اثر رجعي على نمو الحصيلة الضريبية ، و من ثم يؤثر في مستوى الضغط الضريبي السائد.

اما النتائج التي توصلنا اليها من خلال دراستنا للسياسة الضريبية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2010-2015) و دورها في تحفيز النمو الاقتصادي فيمكن حصرها فيما يلي:

- لم يحقق الاصلاح الضريبي في الجزائر أحد اهم اهدافه المتمثل في تحسين الجباية العادية بما يمكننا من تغطية نفقات التسيير.

- ان السياسة الايرادية في الجزائر تعتمد اعتمادا شبة كلي على الايرادات الجبائية بشقيها العادية و البترولية، و قد عرفت خلال فترة الدراسة تزايدا مستمرا و بمعدلات نمو متذبذبة بتذبذب ايرادات الجباية البترولية. نظرا لارتباطها بالتغيرات الخارجية، و المتمثلة خصوصا في اسعار النفط، و عليه يمكن القول ان الاقتصاد الجزائري .

- لا يعتبر معدل الضغط الضريبي في الجزائر عن حقيقة ما يتحملة الاقتصاد الوطني من ضرائب و هذا بسبب الخلل الكامن في هيكل الاقتصاد الجزائري. و هذا الخلل مرده الاعتماد على الجباية البترولية و الضرائب غير مباشرة. و عليه يعتبر مؤشر الضغط الضريبي الاجمالي في الجزائر مؤشرا مضالا.

- قياس معدلات الضغط الضريبي في الجزائر لا تزال ضعيفة خاصة بالنسبة لمستوى الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.

- يعتبر معدل الضغط الضريبي الجزئي للضرائب غير المباشرة مرتفعا، و هو ما اثر سلبا على قضية العدالة الضريبية من جهة ، و ادى على انخفاض في المستوى المعيشي للسكان من جهة اخرى.

- على ضوء النتائج التي توصلنا اليها في هذا البحث نقدم بعض التوصيات نوردها فيما يلي:

- ان ارتفاع العبء الضريبي على الافراد يؤدي على عرقلة النمو الاقتصادي، و عليه يتطلب على الحكومات ضرورة ترشيد الانفاق العام الذي يمول اساسا من الضرائب و هذا بغية عدم تجاوز الطاقة الضريبية.

- يتعين على المبادرة في تسديد الضرائب، و عدم السعي للتهرب منها، و ذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

- العمل على تطوير العنصر البشري لمصالح الضرائب. ووجود ادارة ضريبية كفأة تجيد طرق التحصيل و حسن اختيار المعدلات و الاقتطاعات المناسبة التي لا تتقل كاهل المكلفين بما يسمح من الرفع من معدلات النمو الاقتصادية.

- يتعين على الحكومة العمل على تجسيد احد اهم اهداف الاصلاح الضريبي والمتمثل في توسيع القاعدة الضريبية من خلال البحث عن المزيد من الاوعية الضريبية و تقوية النظام الاحصائي لمصالح الضرائب.

- العمل على مد السلطة الضريبية بما تحتاجه من امكانيات مادية و بشرية ممكنة و بما يسمح به واقع القرارات العامة مع محاولة مجاراة التطور التكنولوجي و الاداري في المعاملة الضريبية و ان تحدد امكانياتها بدعوى الكلفة العالية لأن ما يترتب على عدم كفاءة السياسة الضريبية ستكون تكاليفه اكبر و اخطر من التكلفة المادية المجردة.

- من المناسب الاشارة الى ضرورة عدم التهاون القانوني و فرض و تشديد الاجراءات العقابية المناسبة على كل المسيئين و المتجاوزين على واجبات العمل الضريبي.

- الجزائر اليوم مطالبة اكثر من أي مضى لتقوية النشاط الاقتصادي من خلال تهيئة الظروف المناسبة لإنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة تسمح بزيادة الوعاء الضريبي. كما يجب العمل على التقليل من محاولات التهرب الضريبي و الاقتصاد الموازي الذي عرف نموا مرتفعا و مخيفا في السنوات الاخيرة.

و اخيرا فان العمل الضريبي أمانة اجتماعية و اقتصادية، و يبقى بحاجة الى جهود كالخيرين و المخلصين لكي يسهموا في حماية الاقتصاد الوطني و تحقيق الامن الاقتصادي والاجتماعي، و هي اهداف محورية تشكل غايات اجتماعية سامية يجب ان تتضافر الجهود لتحقيقها. و نعتقد إن إتباع هذه التوصيات من شأنها تحقيق سياسة ضريبية أنجع و اقدر على تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

## المراجع

### - قائمة المراجع باللغة العربية

#### أ- الكتب :

1. احمد رمضان نعمة الله . محمد سيد عابد . ايمان عطية ناصف " النظرية الإقتصادية الكلية " دار الجامعية للنشر مصر 2001
2. احمد الأشقر " الإقتصاد الكلي " الطبعة الأولى عمان 2002
3. السيد عبد المولى " المالية العامة " دار الفكر العربية القاهرة 1977
4. المرسي السيد حجازي " النظم الضريبية " الدار الجامعية . الإسكندرية
5. بلعوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " جامعة الشلف 2002
6. حامد عبد المجيد دراز . سعيد عبد العزيز عثمان " مبادئ المالية العامة " الدار الجامعية مصر 2002 .
7. سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العشماوي " النظم الضريبية " مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية مصر .
8. سهير عبد الظاهر احمد محمد مدحت مصطفى " النماذج الرياضية للتخطيط و التنفية مكتبة الإشعاع مصر 1999 .
9. سوزي عدلي ناشد " الوجيز في المالية العامة " الدار الجامعية الجديدة للنشر 2000.
10. عبد المجيد قدي المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004 .
11. عبد المطلب عبد الحميد " السياسات الإقتصادية " تحليل جزئي وكلي " مكتبة الزهراء الشرق مصر 1997 .
12. عبد المطلب عبد الحميد " السياسات الإقتصادية " على مستوى الإقتصاد القومي " تحليل كلي " الجزء 2 مجموعة النيل العربية مصر 2003 .
13. عبد الكريم صادق بركات " النظم الضريبية " الدار الجامعية بيروت 1987
14. عبد الهادي تجار " اقتصاديات النشاط الحكومي " مطبوعات جامعة الكويت 1982.
15. عادل احمد حشيش " اساسيات المالية العامة " دار النهضة العربية بيروت 1992 .
16. عادل احمد حشيش . سوزي عدلي ناشد " اساسيات علم الإقتصاد مدخل لدراسة اصول الإقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة للنظم الإقتصادية المقارنة الدار الجامعية الجديدة للنشر مصر 2001 .
17. غازي عناية " الإقتصاد الإسلامي الزكاة و الضريبة " دراسة مقارنة منشورات دار الكتب الجزائر 1991 .



18. محمد العربي ساكر " محاضرات في الإقتصاد لكلي " الطبعة الأولى  
القاهرة 2006 .
19. محمد باهر عتلم " المالية العامة " أدواتها الفنية وأثارها الإقتصادية مكتبة  
الأداب الطبعة الخامسة 1998 .
20. محمود حسن حسني . محمود حامد محمود عبد الرزاق " التنمية  
الإقتصادية كلية التجارة . جامعة حلون . دار النشر الرياض المملكة العربية  
السعودية 2006
21. محمد عباش محرز " اقتصاديات المالية العامة " ديوان المطبوعات  
الجامعية 2003 .
22. محمد عبد العزيز عجمية . ايمان عطية ناصف . " التنمية الإقتصادية  
دراسة نظرية وتطبيقية " كلية التجارة " جامعة الإسكندرية طبعة 2006 .
23. ناصر مراد " الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة ( 1992-2003 )  
منشورات بغدادي الجزائر 2004
24. يونس احمد البطريق " النظم الضريبية " الدار الجامعية 2001.

#### ب. الرسائل و المذكرات :

1. جلول حروشي " الضغط الضريبي في الجزائر ( 1993-1999 ) رسالة  
ماجستير جامعة الجزائر
2. جمال صحراوي أثر الإصلاح الضريبي على تمويل العجز الموازني " دراسة  
حالة الجزائر خلال الفترة ( 1990 -2005 ) رسالة ماجستير – جامعة الشلف  
– دفعة 2007 .
3. علي عزوز " الضغط الضريبي وأثره على النمو الإقتصادي " رسالة ماجستير  
جامعة الشلف دفعة 2007.
4. بوفليح نبيل " أثار التنمية الإقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية  
دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2010-2014 ) المطبق في  
الجزائر رسالة ماجستير . جامعة الشلف دفعة 2005 .

**ج. القوانين و التشريعات :**

- قانون 6-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 المتضمن القانون المالية سنة 2007

**د. المجلات و الدوريات :**

-مجلة شمال افريقيا . العدد رقم 4 جوان 2004 .

**هـ. المواقع الإلكترونية :**

[www.bank.of.algeria.dz](http://www.bank.of.algeria.dz)      النيل المركزي بالجزائر  
[www.imf.org](http://www.imf.org)                      صندوق النقد الدولي  
[www.ones.dz](http://www.ones.dz)                      الديوان الوطني للإحصائيات  
[www.finances.algeria.dz](http://www.finances.algeria.dz)      وزارة المالية

## قائمة الأشكال والجداول

### 1- الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
70	دوال الضريبة الاجمالية والضريبة الصافية	(1-2)
72	أثر سياسة الضريبة على الناتج والدخل من خلال منحنيات	(2-2)
74	أثر زيادة الضرائب في انخفاض أسعار الفائدة	(3-2)
75	أثر الضريبة في معالجة التضخم	(4-2)
76	أثر الضريبة في معالجة الفساد	(5-2)
79	مردودية الضريبة بدلالة تغيير المعدلات	(6-2)
96	تطور كل من معدل النمو خارج المحروقات والضغط الضريبي للجباية العادية خلال الفترة (2010-2014)	(1-3)
101	تطور معدلات النمو كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)	(2-3)
108	منحنى تطور كل من الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات (2010-2014)	(3-3)
52	المخطط (1-2) : التنظيم الفني للضريبة	

### 2- الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
49	أسلوب التصاعد بالطبقات	(1-2)
49	أسلوب التصاعد بالشرائح	(2-2)
86	معدل الضريبة على أرباح الشركات في بعض الدول 1988	(1-3)
84	تطور المرونة الشاملة للنظام الضريبي الجزائري خلال الفترة 97-92	(2-3)
92	هيكل النظام الضريبي بعد الاصلاحات	(3-3)
93	تطور الإيرادات العامة	(4-3)
95	الجباية العادية بين الدولة والجماعات المحلية	(5-3)
96	تطور معدل النمو الإقتصادي خارج المحروقات والضغط الضريبي للجباية العادية (2010-2014)	(6-3)
98	متوسط الضغط الضريبي على القطاعات الاقتصادية ومساهماتها في تكوين الناتج المحلي.	(7-3)
99	تطور الإيرادات الضريبية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)	(8-3)

103	الاجراءات النهائية مطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2013	(9-3)
104	تطور معدل الضغط الضريبي الاجمالي خلال الفترة (2010-2014)	(10-3)
105	تطور أسعار الصرف وأسعار البترول للفترة (2010-2014)	(11-3)
106	تطور الضغط الضريبي خارج المحروقات للفترة (2010-2014)	(12-3)
109	تطور الضغط الضريبي الجزئي للضرائب المباشرة خلال الفترة (2010-2014)	(13-3)
110	تطور الضغط الضريبي لضريبة الدخل IRG خلال الفترة (2010-2014)	(14-3)
111	تطور الضغط الضريبي لضريبة الشركات IBS خلال الفترة (2010-2014)	(15-3)
112	تطور الضغط الضريبي للضرائب الغير مباشرة خلال الفترة (2010-2014)	(16-3)
114	تطور معدلات الضغط الضريبي الاجمالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)	(17-3)
115	تطوير تحصيل الجباية البترولية مقارنة بالنتائج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2014)	(18-3)

**BUDGET DE L'ÉTAT EN MILLIONS DE DA**

			*
<b>Recettes Budgétaires</b>	<b>3 474 110</b>	<b>3 804 450</b>	<b>3 863 230</b>
1 - Fiscalité Pétrolière	1 529 400	1 519 040	1 615 900
2 - Autres Recettes Fiscales	1 511 440	1 911 210	2 023 630
2.1 - Contributions directes	685 190	862 900	822 780
IRG ( salaires )	382 650	552 520	489 060
Autres impôts directs	302 540	310 380	333 720
2.2 - Impôts divers sur les affaires	554 660	653 240	736 270
dont .TVA à l'importation	291 760	377 800	439 160
TVA intérieure	211 600	215 230	234 110
TVA carburant	250	0	0
TPP	400	600	1 180
TIC	50 650	59 610	61 820
2.3 - Autres droits indirects	1 600	2 000	3 340
2.4 - Produits des douanes	222 620	336 980	398 550
2.5 - Enregistrement et timbres	47 370	56 090	62 690
3 - Recettes non Fiscales	78 880	75 720	66 360
4 - Contribution au Budget de L'état	137 210	115 280	112 080
5 - Revenus des Participations de L'état	217 180	183 200	45 260
6 - Recettes exceptionnelles	0	0	0
7 - Fonds de concours, Dons et Legs	0	0	0
<b>Dépenses Budgétaires</b>	<b>6 085 280</b>	<b>7 054 350</b>	<b>6 514 730</b>
1 - Dépenses de fonctionnement	3 945 130	4 691 340	4 081 170
1.1 - Rémunérations	1 681 100	1 907 410	1 756 380
1.2 - Matériel-fournitures-entretien	129 700	135 150	159 690
1.3 - Dette publique	104 890	94 380	92 960
1.4 - Pensions des moudjahidines	154 340	177 490	192 780
1.5 - Subventions de fonctionnement	422 170	426 410	401 600
1.6 - Action économique et sociale	1 452 930	1 950 500	1 477 760
2 - Dépenses d'équipement	2 140 150	2 363 010	2 433 560
<b>Solde Budgétaire (hors principal Dette Publique)</b>	<b>-2 611 170</b>	<b>-3 249 900</b>	<b>-2 433 560</b>

Source : DGB

(\*) Prévisions de clôture

# فهرس العمل

كلمة شكر  
الإهداء  
المقدمة العامة

## الفصل الأول: نظريات حول النمو الإقتصادي وعلاقته بالسياسة الإقتصادية .

02	المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي ومقارنته بالتنمية.....
02	المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي .....
05	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي .....
07	المطلب الثالث: مفهوم التنمية الإقتصادية .....
10	المبحث الثاني : ماهية السياسة الإقتصادية وادواتها .....
10	المطلب الأول: مفهوم السياسة الإقتصادية .....
12	المطلب الثاني: أدوات السياسة الإقتصادية .....
14	المطلب الثالث: اهداف السياسة الإقتصادية .....
25	المبحث الثالث: ماهية السياسة المالية .....
25	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية .....
26	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية .....
33	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية .....
	الفصل الثاني: دور السياسة الضريبية في تحفيز النمو الإقتصادي.

37	المبحث الأول : ماهية الضريبة وتنظيمها .....
37	المطلب الأول: تعريف الضريبة وانواعها .....
44	المطلب الثاني : التنظيم الفني للضريبة .....
53	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الإيرادات الضريبية .....
57	المبحث الثاني: السياسة الضريبية وآثارها .....
57	المطلب الأول : تعريف السياسة الضريبية واهدافها .....
61	المطلب الثاني: ادوات السياسة الضريبية .....
63	المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للسياسة الضريبية .....
65	المبحث الثالث: السياسة الضريبية وأثرها على النمو الإقتصادي .....
65	المطلب الأول : أثر السياسة الضريبية على معدات النمو الإقتصادي .....
72	المطلب الثاني: تأثير السياسة الضريبية على الناتج والدخل .....
77	المطلب الثالث: الضغط الضريبي وعلاقته بالنمو الإقتصادي .....

الفصل الثالث: السياسة الضريبية وعلاقتها بالنمو الإقتصادي في الجزائر (2010-2015).

82	المبحث الأول : الإصلاح الضريبي في الجزائر .....
82	المطلب الأول: دوافع الإصلاح الضريبي واهدافه .....
87	المطلب الثاني : هيكل النظام الضريبي بعد الإصلاح .....
91	المبحث الثاني: تحليل واثار الإيرادات الضريبية على النمو الإقتصادي في الجزائر
92	المطلب الأول : أثر الجباية العادية على النمو الإقتصادي .....
95	المطلب الثاني: أثر الضريبة على القطاعات الإقتصادية .....
97	المطلب الثالث: أثر الإيرادات الضريبية على الدخل .....
101	المبحث الثالث : الضغط الضريبي في الجزائر .....
102	المطلب الأول: تطور معدلات الضغط الضريبي في الجزائر .....
111	المطلب الثاني : انعكاس الضغط الضريبي على النمو الإقتصادي .....
115	الخاتمة العامة

قائمة الأشكال والجداول

قائمة المراجع

**التلخيص :** من خلال دراستنا يتبين أن الحكومات تعمل من خلال سياستها الاقتصادية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية بفضل أدوات السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة الاستثمار على المستوى الكلي .و سياسة التجارة الدولية و ميزان المدفوعات، و من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هي تحفيز النمو الاقتصادي، والذي يقصد به تحقيق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني، بالإضافة أن السياسة الضريبية هي مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات و يتضح لنا أن السياسة الضريبية يشمل نطاقها إلى الإيرادات الضريبية الفعلية و المحتملة والبرامج المتكاملة المرتبطة بها ، لم يحقق الإصلاح الضريبي في الجزائر هدفه الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة ، ويوصلنا من خلال دراستنا أن مستوى الضغط الضريبي تأثر كثيرا بمستوى النمو الاقتصادي بحيث تأثر سلبا بمعدل الضغط الضريبي إلا إذا استثنينا من ذلك قطاع المحروقات .

**الكلمات المفتاحية :** السياسة الضريبية ، النمو الاقتصادي ، الجزائر ، الإصلاح الضريبي

**Résumé :** Notre étude montre que le gouvernement travaille à travers sa politique économique pour atteindre un ensemble d'objectifs économiques grâce les outils de politique budgétaire et la politique monétaire et de l'investissement au niveau globale et de la politique commerciale internationale et la balance de paiement , et Parmi les objectifs recherchés c'est la stimulation de la croissance économique, Et auquel il est destiné à réaliser l'augmentation du PIB ou du revenu national , En plus de la politique fiscale est un ensemble intégré de programmes et non pas dispersés dans l'ensemble des actions, et il est clair que la portée de la politique fiscale pour inclure l'impôt réels et potentiels et les programmes intégrés associés a elle, La réforme fiscale en Algérie n'a pas atteint son objectif principal pour financer le budget de l'Etat, d'après notre étude que le niveau de pression fiscale fortement influencée par le niveau de la croissance économique de sorte négative affecte le taux de pression fiscale, sauf pour le secteur des hydrocarbures.

Mots-clés: politique fiscale, la croissance économique, l'Algérie, la réforme fiscale

**Summary:** Our study shows that the government is working through its economic policy to achieve a set of economic goals through fiscal policy and monetary policy tools and investment at global level and international trade policy and the balance of payment, Among the objectives and it is the stimulation of economic growth, and it is intended to achieve the increase in GDP or national income in addition to tax policy is an integrated set of programs and not scattered in all actions, and it is clear that the scope of fiscal policy to include actual and potential tax and associated integrated programs she tax reform in Algeria did not achieve its main objective to finance the budget the state of aprer our study that the tax burden level strongly influenced by the level of economic growth in a negative way affects the tax ratio, except for the hydrocarbons sector.

Keywords: fiscal policy, economic growth, Algeria, tax reform